

محمد غاليم

التوليد الدلالي

في البلاغة والمعجم



المعرفة اللسانية
أبحاث ونماذج

دار الفكر للنشر



محمد غالي

التوليد الدلالي

في البلاغة والمعجم

دار تويقال للنشر
عمارة محمد الشير التطيلي، ساحة محطة القطار
بلدتي: الدار البيضاء 05 - المغرب
الهاتف : 24.06.06/42

تَمَّ نُشْرُ هَذَا الْكِتَابِ فِي مِلْسِلَةِ
المعرفة اللسانية
أبحاث ونماذج
بإشراف الدكتور عبد القادر القاسمي الفهري

الطبعة الأولى، 1987
جميع الحقوق محفوظة

رقم الإيداع القانوني : 1987 / 486

مقدمة

التوليد الدلالي إبداع لدلالات معجمية وتراكيب دلالية جديدة، أي أنه يرتبط بظهور معنى جديد أو قيمة دلالية جديدة بالنسبة لوحدة معجمية موجودة أصلا في معجم اللغة، فيسمح لها بذلك بالظهور في سياقات جديدة لم تتحقق فيها من قبل. وبذلك يتميز التوليد الدلالي من التوليد الصوري الذي يرتبط عموما بظهور متواليات صوتية جديدة بمعنى معجمي جديد كما يحصل في الموليدات الناتجة عن عمليات الاشتقاق أو التمريب أو الاقتراض أو النعت. ويطرح التوليد الدلالي، بهذا التحديد، جملة من القضايا تتعلق أساسا بمستويين : مستوى التركيب الدلالي، ومستوى التعالقات الدلالية المعجمية. ومن ثمة يجب على أية نظرية دلالية أن تحدد في نفس الوقت المبادئ الدلالية المتحركة في تأويل التراكيب الدلالية المولدة، والقواعد التي ترصد الترابطات المعجمية وخاصة علاقات التعدد الدلالي التي تنتج عن التوليد الدلالي بتوسيع (أو نقل) معاني الوحدات المعجمية. فإدام التوليد الدلالي إبداعا لدلالات جديدة، فإنه يفترض نسقا أو مجموعة من القواعد والقيود التي تضبط إبداع هذه الدلالات الجديدة، كما تضبط تعرفها واستعمالها. وعليه فدراسة التوليد تعني تحديد ما تسمح به هذه القواعد من إمكانات، والسيطرة على هذه الآلية من القواعد والإمكانات هي التي تسمح للمتكلم بإنتاج وحدات جديدة واستعمالات جديدة.

إلا أن أغلب النماذج التوليدية لم تهتم برصد ظواهر التوليد الدلالي، فعولجت بعض قضاياها في ملاحظات متفرقة لا تطمح إلى بلورة تصور متكامل، أو في مباحث «أسلوبية» أو «بلاغية» منفصلة عن أية نظرية دلالية واضحة.

لكن اهتمامات متأخرة بالقضايا الدلالية عموماً من جهة، وبالعلاقة بين ما هو دلالي وما هو تصوري من جهة أخرى - كأعمال ليفين (1977) وميلر (1979) وليكوف وجونسون (1980) ونوريك (1981) وجاكندوف (1978) و(1983) وفوكونييه (1984) وآخرين - قد أصبحت تسمح ببلورة فرضيات أقوى تهم رصد التراكيب الدلالية بصفة عامة، والتراكيب الدلالية المولدة بصفة خاصة، داخل أطر نظرية واضحة.

وسيتضح من خلال الصفحات التالية أن مفهوم التوليد هنا يختلف عن التصورات المحيارية وقبل - النظرية التي نجدتها في ملاحظات القدماء (وجمل المحدثين) من اللغويين العرب. فالمولد عندهم أحد أنواع ثلاثة :

□ ما نقله المولدون⁽¹⁾ عن طريق التجوز أو الاشتقاق من معناه الوضفي إلى آخر عام أو خاص،

□ ما ارتجله المولدون مما لا أصل له في اللغة، وما حرفوه نطقاً أو دلالة مما هو صحيح،

□ بعض ما استعمله المولدون من الأعجمي الذي لم يعربه الفصحاء من العرب.

أما ما نقصده بهذا المصطلح فيرتبط بمفهوم جوهري أعم في اللسانيات الحديثة (التوليدية خاصة)، هو مفهوم الإبداعية (creativity) الذي يعتبر خصيصة جوهريّة للقدرة اللغوية. وذلك بناء على أن قدرة المتكلمين على توسيع معنى الوحدات المعجمية عن طريق تحويلات استعارية أو تقول كنائية، تعتبر جزءاً لا يتجزأ من قدرتهم اللغوية. فالتوليد الدلالي بهذا المعنى ملازم للنشاط اللغوي وبعد أسامي من أبعاده. ويبدو لنا في هذا الإطار أن الطرح السليم لقضايا التوليد، يتعلق - في جانب منه على الأقل - بعدم الخلط بين المفهوم

(1) وهم من نشأ بعد طهجاهلية وصدر الإسلام، إلى أواخر القرن الثاني الهجري في الأمصار، وإلى أواخر القرن الرابع في الجزيرة العربية. ولا يشهد بكلامهم في لغة ولا نعر.

الافتوري يسمي لـ «تكرارية النحو»، والمفهوم الأكثر غنى لـ «إبداعية الفكر البشري»⁽²⁾.

وكل هذا يعني ضرورة ألا نحصر الأوصاف اللغوية في الوحدات والقراءات والتراكيب الدلالية المتحققة، بل أن نأخذ بعين الاعتبار التوليد الممكن على هذه المستويات، بحكم تأصله في القدرة اللغوية للمتكلمين. ومن ثمة فإن مظاهر التوليد الدلالي تكون فعلاً مشكلاً نظرياً بالغ الجدية، بالنسبة لكل نظرية قائمة على تصور مطلق، للأنساق اللغوية، أي على افتراضات لا ترى فقط أن عدد الوحدات المعجمية في لغة معينة محدود، بل ترى أيضاً أن عدد معاني هذه الوحدات محدود كذلك.

وانطلاقاً من أن معالجة الظواهر اللغوية، لا يمكن أن تكون ذات دلالة إلا إذا تمت في إطار نظري محدد، له منطقها الداخلي وشروطه وحدوده، فإننا اعتمدنا على المستوى التمثيلي، نموذجاً تأويلياً مثل نموذج كاتز (1972) (وجاكيندوف (1972)) مع إغناؤه بمجموعة من المبادئ العلاقية الدلالية المشتقة من البنية التصورية، وافتراض قواعد علاقية في المعجم ترصد الترابطات الدلالية بين الوحدات المتعددة الدلالة وتلعب دور قواعد النحو. ويأتي هذا الإغناء المستلهم من نتائج أعمال قيم بها في أطر نظرية أخرى (كأعمال ليكوف وجونسون (1980) ونوريك (1981) وفوكونيه (1984))، بالإضافة إلى دواعيه التجريبية، بناء على أن النماذج يمكنها أن تدمج نماذج أخرى (أو جزءاً منها) «كمكون من مكوناتها»، فيكون من ميزات النموذج قبوله للاتساع إلى قوالب (modules) أخرى قد يتوصل إلى تحديد دقاتها في إطار البحث في نموذج آخر، ومع ذلك يقبل النموذج ضمنها بصفة طبيعية، بحيث لا تتنافر وخصائص النموذج الطبيعية. لكننا نؤكد في نفس الوقت أن إمكان اتصال النماذج وتداخلها يقتضي...! ضرورة الابتعاد عن النماذج المنفولة - المبقولة (Hybrid Models) التي تأخذ من كل نموذج بطرف، فهي وظيفية وصورية، ومركبية وعلاقية، ودلالية وذريعية،

(2) انظر: أونير (1972) Otero من : 145، وكاري - بريور (1976) Gary - Priour من : 210 - 213. ومن ثمة يميز لاينز (1980) مثلاً بين الإنتاجية (productivity) باعتبارها سمة مميزة للنسق اللغوي، والإبداعية باعتبارها القدرة التي يملكها كل مستعمل للغة على توسيع النسق عن طريق مبادئ للتجريد والمقارنة، مبررة ولكن غير متظرة، من : 177.

وجديدة وقرائية... الخ، وهي تحقق، فيما يبدو، جميع أنواع الكفايات. وهذا الزعم يفرغها طبعاً من كل محتوى، إذ تفقد الوظيفة التي يفترض في النموذج أن يقوم بها.⁽³⁾

والنظرية الدلالية التي تحدد منطلقات هذا البحث وترسم في نفس الوقت حدوده، نظرية تمثيلية (Representationalist Theory) للتصورات والمعاني، تعتبر أن المعلومات التي يمكن أن يحصلها المتكلمون تتعلق بتأويلهم للعالم الخارجي، حيث يكون التأويل نتيجة تفاعل بين الدخل الخارجي والوسائل الصالحة لتمثيله داخلياً. فتكون معاني الكلمات تمثلات ذهنية مستبطنة تعبر عن البنية التصورية، وتكون دراسة الدلالة في اللغة الطبيعية، دراسة لعلم النفس المعرفي.⁽⁴⁾

وهي نظرية سمح بتطويرها التصور النفسي للمعرفة اللغوية في أنموذج تشومسكي. فوجهة النظر التي تعتبر الدلالة فرعاً من علم النفس، هي في جزء منها وجهة نظر تشومسكي الذي يعتبر اللسانيات كلها فرعاً من علم النفس. ووجهة النظر هذه، التي يشترك فيها عدد كبير من اللسانيين، منبثقة من اعتبار الهدف المركزي للنظرية اللسانية رسداً لما يعرفه المتكلم الناشئ حين يعرف لغته، وللکیفیه التي يتم بها اكتساب هذه المعرفة.⁽⁵⁾

ينطلق هذا البحث إذن من إشكالية عامة ملخصها : كيف يمكن أن نرصد التراكيب الدلالية المولدة، والعلاقات الدلالية بين الوحدات المعجمية وخاصة بين قراءات الوحدات المتعددة الدلالة ؟

وقد حاولنا الإجابة من خلال الاستدلال على فرضيات أهمها :

1 أ - لا يقتصر في وصف البنية الدلالية على التمثيلات الدلالية، بل يجب أن نفترض استقلال هذه البنية وخضوعها لقيود سلامة خاصة بها،

(3) انظر : الفلي التهری (1986) ص 5 - 6.

(4) انظر : جاكسون (1985) ص : 23، و (1983) ص : 109 - 110 و 3. وبسي أودونوني (1979) (أ) هذه النظرية أيضا نظرية بنائية (Constructivist) لأنها تعتبر أن المعرفة نتيجة بناء معني، ص : 1.

(5) انظر : يارتي (1979) - Partee, B. H ص : 1.

- ب - تتضمن النظرية الدلالية مجموعة من المبادئ العلاقية الدلالية تنطبق اختياريًا بموازاة قواعد الاسقاط، وتلمب دورًا في بناء البنيات الدلالية، ويمكن اعتبارها قيود ملامة خاصة بهذه البنيات،
- 2 أ - هناك انسجام بين العلاقات التي تقوم عليها الأنساق الدلالية في اللغات الطبيعية، والعلاقات التي تنبني عليها أنساق معرفية وإدراكية أخرى تجعل في البنية التصورية،
- ب - تنقسم المبادئ العلاقية الدلالية إلى مبادئ استعارية قائمة على علاقات تصورية أساسها المشابهة، ومبادئ كنائية قائمة على علاقات تصورية أساسها المجاورة،
- 3 - يتضمن المعجم قواعد علاقية تربط بين المداخل المتعاقبة دلاليًا عن طريق تعيين المبدأ العلاقي الدلالي الذي يقوم عليه التعالق المذكور.
- وإذا كان الاستدلال على ورود هذه الفرضيات بالنسبة لرصد التراكيب الدلالية المولدة، والترابطات الدلالية المعجمية، يشكل المحور الرئيسي للفصول الثلاثة الأخيرة : الفصل الرابع للبنية التصورية، والخامس للمبادئ العلاقية والنظرية الدلالية، والسادس للقضايا المعجمية، فإننا عملنا أيضًا على إبراز التصورات الأساسية في الموضوع لدى اللغويين العرب القدامى في الفصل الأول، وحصرنا في الفصل الثاني الخطوط العريضة للمعالجات المعيارية و«القاموسية» لدى المحدثين، بالإضافة إلى توضيح إجرائية بعض المقولات «البيانية» القديمة بالنسبة لدراسة التوليد الدلالي، بعد قرجمتها إلى الإطار النظري الذي نتيبناه.
- أما الفصل الثالث فقد خصصناه للمشاكل التمثيلية الرئيسية التي تطرحها ظواهر التوليد الدلالي على عدد من النماذج اللسانية، بغية توضيح عجز هذه النماذج على رصد الظواهر المعنوية، وإبراز الحاجة إلى معالجة أکفی.
- يعود الفضل الأوفر في إنجاز هذا العمل وإتمامه على هذا الوجه، إلى المساعدات الثمينة الساذية والمعنوية التي حظيت بها من أستاذي الفاضل الدكتور عبد القادر القاسي الفهري، وإلى الرعاية والاعتبار اللذين أبداهما في تتبع مراحل البحث بكل عناية ورعاية صدر.

فقد كان أستاذي الفاضل خير سندلي في عملي بما بذله بسخاء من جهد وعناء في تكويني وإفادتي من علمه وتجربته، وبما أسداه لي من نصائح وتوجيهات جادة وصادقة تعطي للبحث العلمي معناه السليم، وتجعل منه مهمة جادة وشاقة ولكنها جذابة ومثيرة.

فليتفضل أستاذي الجليل بتقبل خالص شكري وامتناني وصادق عرفاني بالجميل، ورجائي الكبير أن يظهر في جانب مما أنجزته بعض ما استفدته من الدروس والتوجيهات القيمة التي عودنا عليها أستاذنا الكبير. كما نود أن نشكر لأستاذنا الجليل إدريس السفروشي نصالحه الكريمة وتشجيعاته المستمرة المعهودة فيه وملاحظاته القيمة.

كما نشكر للأستاذ حسن الصميلي ما تفضل به من ملاحظات قيمة. ونشكر كل الزملاء والأساقفة الذين لم يبخلوا بالمساهمة في تقدم هذا البحث إما بالتشجيع أو بمناقشة بعض قضاياها أو بإمدادنا ببعض مراجعه ونخص منهم : أحمد الباهي ومحمد بلبول ومحمد بنكيران ومحمد حدوش ومحمد الرحالي ونعيمة التوكانى وعبد اللطيف شوطا وعبد المجيد جعفة وعتيقة حجي.

ولا يفوتني هنا أن أنوه بروح الصداقة والجدية التي نعت بها بين زملائي الأساقفة ضمن الأنشطة التي قامت بها مجموعات البحث المختصة التابعة لجمعية اللسانيات بالمغرب، وخاصة مجموعة «التركيب والدلالة والمعجم» بتنسيق أستاذنا الدكتور الفاسي الفهري، ومجموعة «الأفكار اللسانية واللسانيات العربية» بتنسيق أستاذنا إدريس السفروشي. فقد عادت هذه الأنشطة بفائدة بالغة على تقدم أقسام مختلفة من هذا البحث.

وأود أن أتوجه بالشكر الصادق كذلك إلى أخي محمد غالييم وأختي نعيمة غالييم والسيد عبد الحق عبيد، الذين جنبوني مشاق إعداد النسخة المرقونة لهذا البحث. كما أشكر لزوجتي صبرها وتشجيعها.

الفصل الأول

اللغويون القدماء والتوليد الدلالي

أما المعاني التي تحملها الألفاظ، فالأمر في
معانيها أشد، لأنها نتائج العقول وولائد الأفهام
وبنات الأفكار.

أبو سليمان الخطابي

يصعب أن نجد عند القدماء من اللغويين تعريفا دقيقا أو تحديدا واضحا لمفهوم
«المولد» في علاقته بالتغير الدلالي خاصة. فقد اعتبروا كل لفظ أو تركيب⁽¹⁾ جاء عن طريق
اشتقاق أو ارتجال أو تغير في الدلالة أو تعريب أو تحريف أو لحن، واستعمله المولدون بعد
عصر الاحتجاج، من المولدات. فعالمولد من الكلام المحدث، عموما، أو «هو ما أحدثه
المولدون الذين لا يحتج بالفاظهم»⁽²⁾ والمولدون، بصفة عامة من نشأ بعد «الجاهلية» وصدر
الإسلام، إلى أواخر القرن الثاني الهجري في الأمصار، وإلى أواسط القرن الرابع في الجزيرة
المرية.

ونظرا لعدم وضوح الصلة إذن، وعدم تخصيصها بين «المولد» وقضايا التغير الدلالي -
وهي الصلة التي كان يمكنها أن ترمح حدودا واضحة إلى حد ما لتصور القدماء للتوليد
الدلالي - وجب أن تتجاوز التعليقات والأحكام المعيارية التي أبدعها فقهاء اللغة في أبواب

(1) مع أن أغلب ما أورده من أحكام، انصب بشكل عام، «على ملاحظة التوليد في الألفاظ أكثر منه في التراكييب»، انظر حلمي
خليل (1985) ص : 765. وانظر الأمثلة التي يوردها السيوطي في «الزهور» : 304/1 وما بعدها.

(2) انظر السيوطي : الزهور : 304/1. أو هو الكلام «غير الأصل في المرية» كما يقول الزمخشري في الأساس : 527/2.

«المولدة»، وكان «ههنا الأول» وصف المولد بأنه ليس من كلام العرب، وبالتالي طرده من حظيرة الاستعمال» (3) وأن نحاول تلمس الإحساس العام بموقفهم من التوليد الدلالي في معظم الأيوب التي تسمى قصايا التعدد والتعبير الدلاليين من مباحث لغوية محتلفة كالتفسير وأصول الفقه وفقه اللغة والمعجم والسلافة والنقد الأدبي

ونحن في ذلك، كما أشرنا، لن نهتم إلا بوصف الخطوط المريضة بمعالجات القدماء بخصوص القصايب التي تربط بموضوع بحثنا، وعلى رأس هذه القصايب تأويل التراكيب الدلالية المولدة، ورصد الترابطات الدلالية بين الفراءات المعجمية للوحدات، وخاصة على مستوى التعدد الدلالي، علم بأن التفسير في معالجات القدماء يتطلب بحثاً مستقلاً يدخل في التأويل للعكر النعوي القديم، وذلك من المساهمة في «بناء نظرية تؤرخ بفكر النعوي العربي، بعيداً عن الاسقاطات الظرفية، بتبني منهجية المحاور 1 والسداد إلى الأفكار الدالة في الفكر العربي النعوي والمبادئ الموحدة للبحث في اللغة عند العربي» (4)

يمكن أن نجد أصداً للإحساس بالتعدد الدلالي في بعض الآثار الأولى التي وصلتنا عن الفكر النعوي العربي الإسلامي، وذلك في ارتباط بالحلقات المفاهيمية، وتحليل النص القرآني خاصة (5) والإحساس بتعدد دلالات (أو وجوه) اللفظ الواحد تبعاً لتعدد السياقات التي يرد فيها، ظهر مثلاً في كتب الأشباه والنظائر لمقاتل بن سيماء (6) وهو من كتب التفسير الأولى التي وصلتنا في بابها وقد كان من أهداف مقاتل أن يحدد لبعض ألفاظ القرآن وعباراته، «الوجوه المختلفة لمعانيها عبر اختلاف سياقاتها في الآيات القرآنية فهناك «عين» اللفظ، أو معناه المركزي، وهناك معان فرعية سياقية هكذا يمكن أن نستدل للفظ (الموت) «وجوه» معنوية مختلفة، تبعاً لاختلاف سياق الآيات، كأن يعني «الطغى التي لم تخلق»، أو «الصال عن التوحيد»، أو «جدوبة الأرض وقلة النبات» الخ، ويعني «الموت بعينه»، ذهب الروح بالأحوال وهو الموت الذي لا يرجع صاحبه إلى الله، فذلك قوله ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ﴾ وقوله ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾ (7) كما نلاحظ في

1. انظر حمدي حليم 985 ص 180

4. العنبري 985 ص 34. وانظر تصدق منهجية المحاور في المعجم من 1. وما بعدها، وانظر هبش 1981 الفصل الأول خاصة

5. من ذلك مثلاً ما ألمح إليه علي بن أبي طالب: حيث كان يذهب عن محاذير الخوارج بالنظر لآية «هو وجوه» و يدعو إلى مخصصهم بالنظر لآياتهم في علوم القرآن، بسبوطي 148/1

6. جوفي 157 ص

7. انظر نصر حامد نو يد 1982 ص 98 سورة الزمر 51 وسورة آل عمران 85 على التوالي

نظمات و(النون وجوه معويته سابقه مثل (الشرك) و(الإيمان) على سوني، أم «عين»
لاول (عالمين)، و«عين» الثاني (انها) ⁸ وقد يستطرد معيد أحاب بالإشارة إلى وجه
العلاقة بين «عين» اللفظ وبعض معانيه «الماء، مثلاً، المطر ومن
وجوه (القرن) بد «كما أن الماء حياء النسي كدك القرن حياء بمن من به» ⁹ ومن نم
«لا يكون لرحل معيها كن انقه حتى يرى للقرن وجوها كثيرة» ¹⁰

ويبدو أن هذه لإحساس بعدد دلالة اللفظ الواحد في القرآن، قد تطور لدى تفسرين
مما بعد إلى فرع كامل من فروع الدراسات القرآنية، يشار إليه بعالموجوه والنظائر، وهو
فرع يعرفه السيوطي بعونه «عالموجوه اللفظ المشترك الذي يستعمل في عدة معان () وفي
نظائر في نطق والوجوه في المعاني» ¹¹

لكن موضوع العدد الدلالي يتجاوز نطاق الدراسات القرآنية، وإن ظل وثيق الصلة به،
ليهم به علماء اللغة في أبواب مشترك اللفظي والأصداق والمجاز، والأصوليون في «معانيهم
اللغوية»، والبلاغيون في أبواب البيان خاصة

ومن ثم، فإد، انطقاً مع هؤلاء جميع، من اتفاهم على تقسيم وجوه العلاقة بين اللفظ
والمعنى إلى ثلاثة أقسام هي

أ) اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين

ب) اختلاف اللفظين والمعنى واحد،

ج) اتفاق اللفظين واختلاف المعنيين،

أمكن أن نعدد في الظواهر التي ناقشوها في القسم الثالث (ج)، مواطن البحث عن
تدووه من له علاقة بالتعدد والتوليد الدلاليين ويعلق الأمر أساساً بالمشارك والأصداق
والمجاز، والنقل، وهو المحار الذي «يصير بشتهاه كالحقيقة» وهو ما يجمعه الشوكاني بصدد
حديثه عن اللفظ الواحد الذي يكون بمعنى المتعدد، «فمن وضع لكل مشترك، ولا على
اشهر في الثاني مسموع بسبب إلى فائده، وإلا تحقيقه ومجازه ¹² ومادام المطلق على
مستوى لأصول أن الكلمة المعردة ذات معنى حقيقي بسبب إنها بأصل الوضع، أو أن «الوجه

B منه م

٩ منه م 99

٦٠ وهو حذف «ذكره من في صدر كتابه وقد مره بعضهم أن المراد يرى اللفظ الواحد يحمل معاني متعددة
فيحذف عنها «الافتقار» 748

ع 48٠

رشاد المعوي. سودي م ٦٦

والغيبس الذي يجب أن يكون عليه الكلام، أن يكون بإزاء كل معنى لفظ يحتص به، ولا يشركه فيه غيره، فتفصل المعاني بالألفاظ ولا تلتبس،⁽¹³⁾ ومن الظواهر المذكورة، بالإضافة إلى رب (الترادف)، اعتبرت «عدولا عن الأصل»، وبذلك وجب البحث عن علل ترجعها إليه ومن ثمة فالقسم الثاني «للحاجة إلى التوسع بالألفاظ» ومنها مستلزمات «الساجع أو الشاعر»،⁽¹⁴⁾ والقسم الثالث «يسمي ألا يكون قصدا في الوصف ولا أصلا»⁽¹⁵⁾ وإنما هو تداخل لغوي أو مجاز كف سرى. أم المجاز، باعتباره استعمال اللفظة في غير معناها الوصفي، فعنته «العلاقة بين [المعنيين] كل يوم أحدهما الآخر بوجه من الوجوه»⁽¹⁶⁾ وهنا ما يفسر كذلك المفشات التي درت بين اللغويين بصدد إنكار المشترك والأصده والمجاز أو إثباته وتعميل ورودها على أن هدف، بالسرعة الأولى، يخصص في تلمس القصايب التي أثبتت حول هذه الظواهر، من حيث علاقتها بتصورات القماء لآليات التوليد والمعد الدلائيل، والكيفية التي عالجوا بها العلاقة بين معاني الوحدات المنعقدة الدلالة، وشروط التوليد الدلالي في القول نمجارية خاصة.

1 - المشترك اللفظي

يورد السيوطي أنه «اللفظ الواحد الدال على معنيين مختلفين وأكثر دلالة على السوء عند أهل بيت اللغة»⁽¹⁷⁾ فدلالات المشترك، على هذا التعريف، يجب أن تكون حقيقة لا مجاز، إذ كما يدحر في الحقيقة اللفظ الدال على معنى وصفي مجرد «كاستعمال الأسد في الهيكل المخصوص» يدخل فيه اللفظ الدال على معنيين وصفيين «كالقرء في أن لا يتجاوز انظر والحيص غير مجموع بسهم»⁽¹⁸⁾ ومن ثمة تكون الألفاظ المشتركة «معيدة للشيء ولحلافه وصدء حقيقة على طريق الاشتراك»⁽¹⁹⁾ ومن ثمة أيضا يكون المشترك من باب دلالة اللفظ على تمام م وضع به، أي دلالة «المطابقة» الوصية، بخلاف المجاز النابع بدلالة «العملية» سواء كانت دلالة «نص» أو دلالة «الترام»⁽²⁰⁾

¹³ شرح المونكي في التصريف: لا يبيس 96

¹⁴ نصه 9

¹⁵ نصه 9

¹⁶ مصباح العلوم، نسك: 4

المؤلف: السيوطي 169

¹⁷ مصباح العلوم، نسك: 57

¹⁸ كتاب المعتمد في علوم اللغة في الحبير البصري 4

¹⁹ مصباح العلوم، نسك: 4

ومداه الاشتراك بهذا المعنى محالاً للأصل، كما أشركه فقد وجب تأويله، رغم أنها نجد احتجاجات بوجوبه إطلاقاً، استناداً إلى المنقول تارة - بإثبات مرويات اللغويين الأوائل - وإنني نعتقد أخرى، كالقول مثلاً «إن لألفاظ متناهية والمعاني غير متناهية، والمتناهي إذا ورع على غير المتناهي لزم الاشتراك»، أو احتجاجات لمسه إطلاقاً كذلك، من حيث أن «المخاطبة باللفظ المشترك، لا يعيد فهم المقصود على التمام، وبما كان كذلك يكون مشأاً للمعنى، أو احتجاجات بجور وقوعه وإمكانه، وذلك استناداً إلى أن «المواصفة تابعة لأعراض المتكلم»²¹

ويبدو أن أهم ما يجده عند القدماء بصدد المشترك، ما لاحظته بعضهم بصدد تعليل وروده، وذلك إسجاماً مع منطقهم في كون الألفاظ المشتركة محالفة للأصل، ومن ثمة وجه تأويله، أي ردها إلى الأصل بإثبات علاقتها به وقد تم ذلك عمومياً عن طريق القبول بالتداخل أو بالتميز الدلالي (النقل المجازي) خاصة

1.3 - التداخل

«بما أن نعتين مختلفتين - في نظر أبي علي الفارسي مثلاً - «يسمي ألا يكون قصداً في الوصف ولا أصلاً، ولكنه من معاني تعاضدت»⁽²²⁾ «والألفاظ» يعني (الأحقق) وبعضها لأخرى، ولأنه نعت قيس، والثاني نعت نعيم (والصبيح) يعني (البريق) و«أدھر» (المسم)، والأول نعت عامة العرب، والثاني نعت اليمن⁽²³⁾ الح

2.1 - النقل المجازي

يوضح أبو علي الفارسي النعت الثانية في ورود المشترك «بأن تكون كل نعتة تستعمل بمعنى ثم تستعمل شيء فتكثر وتعمد فتصير بمنزلة الأصل»⁽²⁴⁾ «والهلال» الذي يعني هلال (السماء)، قد يعني حديد (الصيد) و«قلامه الظفر»، اللتين تشبهان في شكلهما (الهلال)، بمعنى الأصلي ولذلك لا يكون هذا نعت مشتركاً بالمعنى الذي حدد سابقاً، نظراً بوصف الصفة المجازية بين اللفظ ومعناه «وهو وجه» العرعة ومثل هذا يقال في نعت (نحلس)، الذي تشترك بعض معانيه في (الاربعاء والظلم)، فيقال في الرجل الطويل، وفي الجبل العالي، وفي سم الحبل نج

رشد لعمول من 74 ونظر عند مفهوم العرب ككتاب النعمان (23)

22 المخصص 3م ج 2 د 976 ونظر 11 ج 2 980 م 43

نظر 2م في نعتهم 187

4 المخصص 3م ج 2 د 980 م 4

ومعنى هذا أن كثير من المشتركات اللفظية ناتجة عن نقل مجري ومن شأن الالتباس لدى القدماء، إلى وجود (أو عدم وجود) علاقة دلالية بين معاني اللفظ الواحد، أن يميز بين المشترك اللفظي، بالمعريف السابق الساتج عن تعيرات صوتية أو عن «حذف واختصار وقع في الكلام» بتعبير ابن درستويه،²⁵ واللفظ المتمدد الدلالة، أو «المشترك المعنوي» بتعبير الشوكاني،²⁶ وندي شرك معانيه هي دلالة بوعية واحدة، توسع فيها بشكل من أشكال المجاز وعليه يكون «الاشتركة» الذي يهملها راجعاً إلى «المجاز» من حيث «أن المحرر إن استعنى عن القرينة التحق بالحقيقة وحصل الاشتراك»²⁷ ويورد نسيوطي عن ابن فارس عن «معنى المأخوذ» نصاً واضحاً من حيث المبدأ، على ما فيه من اضطراب، في اعتماد الصلة الدلالية (بـ الصورية)، لتتميز بين «المشترك اللفظي» و«المشترك المعنوي» (التعدد الدلالي) بصدد معاني «العين» فب «يطبق عليه (العين) ينقسم إلى قسمين أحدهما أن يرجع إلى العين المأخوذة، والثاني ليس كذلك، فالأول على قسمين أحدهما بوجه الاشتقاق، والثاني بوجه التشبيه، وأم الذي بوجه الاشتقاق معنى قسمين مصدر وغير مصدر فالمصدر ثلاثة ألفاظ العين (الإصابة بالعين) والعين (أن تصيب الرحن في عينه، والعين المعاينة) (ومنه «لا أطيب أثر بعد عين»)، وغير المصدر ثلاثة ألفاظ أيضاً العين (أهل الدر لأنهم يعينون والعين (المال الحاضر والعين (الشيء الحاضر) وأم الرجوع إلى التشبيه، فتع معان «نعين (الجاسوس) تشبه بالعين لأنه يطلع على الأمور العائنه، وعين الشيء حيدره، والعين (الريشة) وهو الذي يرفع القوم، وعين انقوم (سبدهم) ونعين، واحد الأعيان) وهم الإخوة الأشقاء، ونعين (الحزب)، كل هذه مشبهة بالعين لشرفها وأما ما لا يرجع إلى ذلك ف عشرة معان»²⁸ الج

2 - الأضداد

وما أوردناه بخصوص المشترك، يصدق في معظمه على الأضداد، إذ هي نوع منه يتغير بدلالته على معنيين لا أكثر، وبكوب مصاديق لا مختلفين وقد اكتمى التعويين لأوائس يثبت ما سمعوه من الأضداد، «وأمدك [أكثرهم] عن لاعلال لها»²⁹ وإنما عن ورودها لا تخرج عموم عن عدل به ورود المشترك.

²⁵ المهر 185.

²⁶ إرشاد المحو 4.

²⁷ منه 70.

²⁸ المهر 4.

²⁹ الأضداد 1 لا رجح 1 وخو 4701 مر 80.

1.2 . التداخل

ومن (السعة) التي تعني (الظلمة) في لغة تعميم، و(الصوء) في لغة قيس و(المقت الشيء) بمعنى (كثبته) في لغة عقيل، و(محبوه) عند سائر العرب. و(الساجد) في لغة طيء المتصعب، وعند غيرهم (المسحي) ⁽³⁰⁾ و(السامد) (الحرين) في كلام طيء، و(اللاهيا) في اليمن ³¹، الح.

2.2 . الاتساع في المعنى

وقد حاول ابن الأثيري تحليل قسم من الأضداد بالتعريف والاتساع الذي يلحق المعنى المركزي المشترك بين الصدين، فيكون لأصل في المعنيين المتضادين «لمعى واحد، ثم بدح الإنسان على جهة لاتساع فمن ذلك (الصريم)، يقال بمن صريم وللنهار صريم، لأن الليل يصرم من النهار والنهار يصرم من الليل فأصل المعنيين من باب واحد وهو القطع» ³² و(القرء) ليس يظهر مداته، وليس للحيض يدانه، وإنما هو للوقت فقد يجوز أن يكون وقت للظهر ووقتاً للحيض. و(الطرب) ليس للمرح وليس للحزن، وإنما هو حجة تحقق الإنسان في وقت فرحه وحرره، فيقال قد طرب، إذا استحمه والمأتم ليس للنساء المحببات في الحزن، وليس بمجتمعات في المرح، وإنما جاءت هذه الدلالة لأن المأتم يطلق على مجرد اجتماع النساء ⁽³³⁾

ومما يربط بالاتساع أيضاً، الصورة البلاغية التي دعها أبو حاتم السجستاني «تعدؤلاء»، وحمل عليها كثير من الأضداد (المجور) للمملوء والعرج، و(الشوهاء) للمهرة القبيحة والجميفة، و(العقوق) للحامل والحائل الح وكلها على «التماثل» كما يقال العبارة للمهلكة على التماثل، ويقال لمعطشان ياريان، وسمندوع سيم، أي سيسلم وسيروى، ويحو ذلك ⁽³⁴⁾

و يشير كوهين (1970) إلى أن الأضداد كما أثبتتها القدماء، تصل في مجموعها إلى أكثر من أربعمائه كلمة، لا أن أكثر من النصف يمكن عباره مباشرة «أضداداً رائفة»، لأنه يرجع إلى تصحيحات أو تماثلات في الصور الصرفية، أو اختلافات في البنيات التركيبية، كعدم المميز بين رعب هي (زارع عن) أو (زارع عن) و(زارع على)، أو (أعر إلى) و(أعر

31 كتاب الأضداد، بلاغي ص 3 ثلاثة كتب في الأضداد: سحر وعبد هجر م ص 40 و 4 و 4

32 كتاب الأضداد لأبي حاتم السجستاني ص 1 المجموعة السبعة ص 42

33 الأضداد لأبي حاتم السجستاني ص 6

34 ص 8 و 88

35 كتاب الأضداد للسجستاني ص 6 و 7 و 16 و 17 و 18 و 19 و 20 و 21 و 22 و 23 و 24 و 25 و 26 و 27 و 28 و 29 و 30 و 31 و 32 و 33 و 34 و 35 و 36 و 37 و 38 و 39 و 40 و 41 و 42 و 43 و 44 و 45 و 46 و 47 و 48 و 49 و 50 و 51 و 52 و 53 و 54 و 55 و 56 و 57 و 58 و 59 و 60 و 61 و 62 و 63 و 64 و 65 و 66 و 67 و 68 و 69 و 70 و 71 و 72 و 73 و 74 و 75 و 76 و 77 و 78 و 79 و 80 و 81 و 82 و 83 و 84 و 85 و 86 و 87 و 88 و 89 و 90 و 91 و 92 و 93 و 94 و 95 و 96 و 97 و 98 و 99 و 100

38 ضلّاه، هؤلاء شكك كعبه

٥. کوهم ۴'۱ م ص B4 ل واحد من حد هي -> نقطة -> و ه ا وحده و د ح ج
وحداد وجا غربه مو عبه ظم جرهن 44.

٨ ١٧٠ ١٧٠ ٣٦

13. *جبر و فقه* 4: 4 تصفية 8 ص 20 فقه جند عباد و تاليفه 7 ص 20 (14)

٦٨ نام الامداد عيطييار ص 2

ونعظ متعدد الدلالة (polysemy) قد تعود معانيه إلى معنى مركزي توسع فيه بوجه من الوجوه المجارية (39)

على أن الموقف العام من ظواهر التعدد والاشتراك الدلاليين كان سلبياً إجمالاً إذ هناك ميل ظاهر إلى الحالة «الأصلية» في الدلالة، حالة «المفردة» أو «المتباين» بتعبير الأصوبيين، أي حالة «انفصال المعاني بالألفاظ»، فاعتبر الاشتراك عموم، إلى جانب المجاز والنقل، طارئاً على الأوضاع اللغوية - لأنه «عدول عن الأصل» كما رأيت - ومدعاة للبس والاحتمال والشك، وهي أمور قد تعطل «العائنة» - التي تحصل بمالو صوح -، وتسبب في «الحدس»، ذلك أن «الحدس» في فهم مراد المتكلم يكون على خمسة أوجه - أحدها احتمال الاشتراك، وثانيه احتمال النقل بالعرف أو الشرع، وثالثه احتمال المجاز، ورابعه احتمال الاصطلاح، وخامسه احتمال التخصيص - (40) وقد كان لهذا الموقف السلبى - المسحوم على أية حال، مع أصولهم في «كيفية الدلالة» حسب الشوكاني - أثره على الموقف العام، المحافظ، من مظاهر التوليد الدلالي، باعتباره إبداعاً لدلالات جديدة، وهو الموقف الذي يعكسه بوضوح الاتجاه العام لأراء البيانبيين، وأحكام نقاد الأدب خاصة (41)

3 - المجاز

أشرنا سابقاً إلى تعلق المجاز باستعمال اللفظ في غير معناه الوصفي، ومن ثمة يختلف عن المشترك ذي المعاني الوصفية - رغم أن هذه المعاني قد ترد في الحالات الواردة إلى معال مجاريه في أصلها - وقد غير البيانبيون عن طريقي النقل المجازي بمفهومي التحقيق - وهي «الكلمة المستعملة فيم هي موضوعة به من غير تأويل في الوصف» [أو فيم تدل عليه بنفسها دلالة ظاهرة] [أو] في معناه بالتحقيق - - والمجاز - وهو «الكلمة المستعملة في غير ما هي موضوعة به بالتحقيق استعمالاً في الغير بالسبب إلى نوع حقيقتها» (42) -، وهما مفهومان مرتبطان، كك يتصح، بمفهوم الاستعمال إذ أن «اللفظ قبل الاستعمال لا يتصف بكونه حقيقة، ولا بكونه مجاز، لخروجه عن حد كل واحد منهما» (43)

39 - من بحر عدم الوضوح التام لهذا التعبير - لإضافته إلى الكيفية التي ورد عليها في كتابه - اللغة وهي «الرائد» - «الحدس» في مدح الألفاظ عموم - «في كتابه» - «مدح» - «مدح» من المعاني يحسب فيه «المدح» - «اللفظ» - «مدح الدلائل»

40 - إرشاد المعجوز ص 27

41 - نفسه ص 27

42 - مدح العنوم ص 52

43 - إرشاد المعجوز ص 26

ف دم المجاز، كما حنده البيهقي، مرتبطاً بمحاولة «إبرء المعنى الواحد بطرق محتتمة بزيادة في وصوص الدلاء عبيه والمقصود» في ذلك غير ممكن في الدلالات الوصفية، فادامه بموجب حده، «دلالات مطابقة»، أي «دلالة اللفظ على تمام معناه»، فتتعي الزيادة والمقصود، أو الوصوص والحده»، وإنما يمكن ذلك في «الدلالات العقلية»، لأن ماطها تعمق المفاهيم ببعضها مش «أن يكون شيء تعمق بأخر ولثن ولثنت، هذا أريد الوصل بواحد منها إلى نمتنع به، فتتق تعادلت تلك الثلاثة في وصوص النعت وحده صحت في طريق إعادته إلى الوصوص والحده»،⁴⁴ فإب «بحكم العقل» إدس، يمكن مفهوم اللفظه أن يبدل على مفهوم حر متعلق به وقد يكون هذ، المفهوم الآخر داحلا في مفهوم الأصلي، كأنسغ مثلاً في مفهوم البيت فيكون وجه التعلق «دلالة نص»، أي دلالة اللفظ على بعض معناه، وقد يكون خارجاً عنه كالحائط عن مفهوم السقف، فيكون وجه التعلق «دلالة الترام»، أي دلالة اللفظ على لارم معناه، وكب الدلائل عقيه، «لأن دلالة نعت على انجرء وانلارم مصدره فعل نحاكم بأن حصول الكر مسترد حصول الجرء، ووجود الماروم مسترد وجود نلارم»⁴⁵ على أن هذه البعده، لا يجب فيها أن تكون «مع يشبه الفعل»، بل قد تكون مسية على معرفة مشتركة بين المتحاطبين، سميه السكاكي «لاعتقاد»، وهو السبي سمح لمتنكم بأن «يطمع من مخاطبه [] في صحة أن يتقل دعه من المفهوم الأصلي إلى الآخر بوسطه ذلك التعلق سهم في اعتقاده»⁴⁶

وبما أن العلاقات المعجزة لا تتأتى إلا في الدلالات المعقدة المعية على «لاسهال من معنى إلى معنى بسبب علاقه ييهف كنروم أحدهما لآخر بوجه من بوجه» - فبن مرجع هذه العلاقات - صر تصور البيهقي «اعتبار الملازمات بين المعاني»⁴⁷ وبدو أن التمييز ه بين تعلقات (أو ملازمات عقلية، وأخرى عتقادية، به يعود إلى تمييز بين علاقات قائمة على ضروره عقليه - «مصدره الفعل الح كم» - كب يقول بمرعي - بمرص أنها مستنده من قلازم ضروري بين نكيات، كاللروم الثنائي بين «الأمم ونحده» أو اللروم الاحادي بين «العلم والحياة» وكلاهما «بحكم نعتس» حسب السكاكي، وعلاقات قائمة على مجرد «اقتران» غير ضروري، بحكم بعر، بين كسبين د

⁴⁴ مصاح المود ر 74

⁴⁵ علوم البلاغة بمرعي د 6، دهر جد خريه بيوسي حليه دم مصاح المود د 74

⁴⁶ مصاح المود د 4

نعت د

«ليس من ضرورة وجود أحدهما وجود الآخر، ولا من ضرورة عدم أحدهما عدم الآخر»⁽⁴⁸⁾، وإيف هو «فقرن مؤسسه «العادة»، أو هو علاقة «جتهادية تقوم على عرض المتكلم»⁽⁴⁹⁾ أو على «العرف»، كاللزم الثاني بين «طول القامة وبين طول المجاذ»، أو اللزم الأحادي بين «الأسد والحرقة»، وكلاهما «بحكم الاعتقاد»⁽⁵⁰⁾.

هذه العلاقات المعنوية - الاعتقادية، هي التي تسمح إذن بغيام العلاقات بين المعاني، بالانتقال من حكم إلى آخر، فيسفل من المعلوم إلى المجهول كالانتقال من العيش إلى لارمه، وهو النبت في مثل رعيب عيش، ويستقل من اللام إلى المعلوم في الكناية، كالانتقال من طول نجاد إلى علومه، وهو طول القامة في مثل ريد طوس النجاد ومن ثمة فهذه العلاقات هي الطريق إلى الاستدلال⁽⁵¹⁾.

وقد حاول البيهقي حصرها في مجموعة من العلاقات تشكل الرباط الذي تقوم به المناسبة بين المعنى المعمول عنه والمعنى إليه، كعلاقات المشابهة، والعائية (السببية والمسببية)، والكم الكلية والبعضية، والرمز (اعبار ما كان وما يكون)، والمكان (المحالية والمحنية)، إلخ، وقد ذكر منها الرزقي إثني عشر وجهاً⁽⁵²⁾ وحصر المراعي أشهرها في تسعة عشر وجهاً⁽⁵³⁾، ووصل بها البعض إلى نحو «أربعين علاقة»⁽⁵⁴⁾ وأجملها لامدي في «أن يكون محل انتحور مشابهاً لمحل الحقيقة في شكله وصورته، كإطلاق اسم الإنسان على المصور على الحائط أو في صفة ظهيرة في محل الحفنة، كإطلاق اسم الأسد على الإنسان لاشتركتهم في صفة تشبعية، لا في صفة البحر لجماعتهما، أو لأنه كان حقيقاً كإطلاق اسم العبد على المعنوي، أو لأنه يؤوّل إليه في العالب، كتسمية العصير حمراً، أو أنه مجاور له

48- مفاقت الفلاسفة للمعاني ص 60، وانظر محمد عصفار 97 ص 9.

49- من «تلافة عرجاني» ص 46، وانظر مثلاً حديثه من «المنوع بربيع في يد البحري»

ص 1 ص 1 ص 1 ص 1

و«الآن» ص 1 ص 1 ص 1 ص 1

ويبدو أنه خارج عن موضوعه من المعاني ص 1 ص 1 ص 1 ص 1

وعبر المعروف المعروف بين الناس يجعله الذي في سبب وكالسبب في وجود الفعل كأنه في صفة جرى الله

سبحه الله ص 1 ص 1 ص 1 ص 1

ص 1 ص 1 ص 1 ص 1

ص 1 ص 1 ص 1 ص 1

ص 1 ص 1 ص 1 ص 1

ص 1 ص 1 ص 1 ص 1

ص 1 ص 1 ص 1 ص 1

ص 1 ص 1 ص 1 ص 1

في نعالب، كقولهم جرى أنهر والميرب، وبحوه وجميع جهات النجور، وإن تعددت غير حارجة عما ذكرناه» (55)

4 . العلاقات المجارية والتوليد

هنا في هذه الفقرة أن نحيط ببعض الخصائص التي مبرت نظرة القدماء في توليد الدلالي، من خلال العلاقات المجارية خاصة ويميز حديث عن العلاقات المجارية أو جهات النجور حديثاً عن إمكان النجور، ونفساً له في آل واحد، يد بالعلاقة يكون لا تتعال من معنى إلى آخر وبها يخرج لا يزال حيث لا علاقة، كما يخرج العلق وذلك بعد من حدود المحار أنه «اللفظ المسعم في غير ما وضع له أولاً، على وجه يصح، وزيادة فيه (على وجه يصح) لإخراج مثل استعمال لأرض في السماء» (56) «فالعلاقة مرناط بين المعنى كما أن الإشفاق رناط بين نصيح» (57)

وفي هذا الإطار كان حديث القدماء عن إمكان فعل حديث عن «وجه نعلقه»، كما هو الحال في فعل «لام اللعوي» إلى «المعنى الشرعي» بناء على علاقة الخاص بالعام (أو الجزء بالكل) في فعل اسم الصلاة، مثلاً من مجرد (الاتباع) إلى مجموع لأفعال شرعية التي يعينها الاسم شرعاً حتى أنه «لا يحظر ببال السامع والمكلم، لا جعله هذه الأفعال، دون لاتباع» (58) أو علاقة العام بالخاص (أو الكل بالجزء) في نقل الصوم من إادته في اللغة (إمساك) إلى إادته في الشريعة إمساك مخصوص - فتكون «الحقائق الشرعية مجرت لموبه علت في معاني الشرعية لكثرة دورها على ألسه أهل شرع» (59) أو مثلاً يحصر في الاسم بعرفي - وهو «ما تنقل عن بانه يعرف الاستعمان وعبته عليه لا من جهة الشرع، و [هو] ما عاد ظاهره، لاستعمال طريق من أهل نعمة ما لم يكن يفيد من قبل» - كتسميه بخاص بسم نعام في بسم (الناية) من وقوعه «على كل شخص يدب على البدل»، إلى إادته «شخص مخصوص من الحيوان» هو العرس، وكتسمية الشيء بسم مكانه (أو علاقته بمعينة في إطلاق اسم المكان المظمت من الأرض على قصاء نحاحه وكتسمية الشيء بما يحاوره (و

١٠ الإعدام في صول لا حكمة ١٩٠

١١ إرشاد المحور ص

١٢ مصر محب - د ع جيبا ٤٨٥١ ص ٦

١٣ كتب المعجم

١٤ إرشاد المحور ص ٤٤

حيو يد، كان لهم حجار، إلا في المعاملات»⁽⁶³⁾ ومن نمة «مطلق الكناية - مثلاً - مثل هو الإنسان الحلي والبرية ونينة، أو حدث على عاربك، لا يقع حسب النظام ورس قدسية المطلق»⁽⁶⁴⁾ فإنه يسحب أيضاً إلى هذا نجد أو حدث على ما يقع خارج هذا المجال فمجازات «يحب إقراره حيث وردت، ولا يجوز تعديها إلا بادن وتوقيف من اللغة، فإذا تسعير لفظ الأسد لشجاع لم ير بطهما من معنى انشجاعة، يجب إقراره ولا يجوز تعديده واستعربه للرجل الأسعر، علاقته تشبيهه بينهم، ونعظ بحلة إذا استعمر لمرجل الطويل بجامع الطول في كس، لا يصح أن تعديده ويطمعه على تحيل من أجل طوله»⁽⁶⁵⁾ والإشارة هنا إلى أن تعدي المحاربات لا يجوز إلا «توقيف من اللغة»، تأكيد للحد من حرية المتكلم في التجويز والتوليد، يد على هذا الأخير أن يسبح في عباراته وسانسه طرق الدلالة التي سارت عليها الجماعة قبله، دون أن يخرج عن هذه الأطر الدلالية أو التعبيرية بن دون أن يعيس عليها أحداً فالجاء حفظ مثلاً، يعطي لشراء الحاهلين وحدهم الحق في تجويز ويبسط باللاحقين والمعاصرين مهمة الاحتذاء والتقليد، فيعبد تشبيهات لا يجوز القس عليها «وسموا الجارية عرلاً، وسموها أيضاً حشماً ومهرة، وفاحشة وجماعة، ورهرة، وقصيب وحيررة» على ذلك المعنى وليس هنا ما يطردها أن تعيسه وإنما بعدم على ما أقدموا ويحجم عن أحجموا، وننتهي إلى حيث انتهوا»⁽⁶⁶⁾.

إن المحاربات هذه، نصبح بمشابهة موضوعة سابقة بوصف عيب الجماعة النعوية، ولا يجوز لعقد أن يخرج عن إطارها، ولا أن يقيس عليها ويكون شرط الاستعمال المجازي حتى بالنسبة إلى الجماعة، يدرك وجه الشبه بين المعنيين، ولو كان وجه الشبه موجود ومن تدركه الجماعة، ولم يستعمل اللفظ محار، فلا يجوز دعاء المجازية وهذا التواضع المجازي يدوي في هوته وثباته نموذجة الحقيقة، وذلك لأن «المحار - كما يقول الفصيح عبد الجبار - قد صار موضوعاً يستعمل فيه محار، فهو في الحكم بمرته اسم يستعمل في أمرين على وجه الاشتراك»⁽⁶⁷⁾ ونظهر صوره هذا التوضع المجازي خاصة، في اعتبارهم نقل

١١ الحيوان عند جند ١٠٤ وعبر نصر جند ٩٨٤ ص

١٢٩ ع نصر جند ٩٨٤ ص

١٣٥ علوم البلاغة مرعي نو ع ١٠٨ ١٠٠

١٣٦ الحيوان عند جند ١٠٤ وفي هذا «اليد» عند كسي وضعه جند هم بعد ذو حج صبي و هو جند ١٠٤ هو عند موضوع ظهر عند ١٠٤ في ١٠٤ في اللغة م بينهم م التنبؤ الإحكام ١٨٠

١٣٧ نصر جند ٩٨٤ ص

١٣٨ المعنى في جواب التوجيه والعدس على معي عبد الجبار ١٠٥ ٨ ونظر نصر جند ٩٨٢ ص

الألفاظ شرعية كالصلاة والركعة والصوم بمثابة ابتداء موضعة من الله الذي «من حيث ثبت حكمته، يجب صرف كلامه إلى أنه أراد به الوجه الصحيح هذا، ونقل اللفظ عن اللغة صر كابتداء موضعة منه» (68) وابتداء المواضعة من الله هذا، يشير من جهة أخرى إلى تجربة نواسعه التي حظي بها البيان انقراي، وذلك على أساس أن اللغة، ملك لله وعارية في أيدي البشر، فله كل الحرية في وضعها حيث شاء. «فإذا كانت العرب يشعرون كلاما من كلامهم، وأساء من أسائهم، واللغة عارية في أيديهم، فمن حقهم ومكهم وألهمهم وعينهم، وكان ذلك منهم صوابا عند جميع الناس، فأندي أعارهم هذه اللغة أحق بالاشتقاق» (69) وبمعنى بعيد، التجوز، في مجال «البيان الإنساني» ضروريا في هذا السياق، بمحافظته على وظيفة المواضعة اللغوية، التي هي «الإبانة» عند الجاحظ أو «الإجبار» عند القاصي عند بحد. «الوصوح» هو شرط تحقيق هذه الوظيفة للبيان، ولا يكون «الوصوح» بدوره، إلا بالإحالة على «المعرفة المشتركة» أو «فصد المتكلمين»، ومن ثمة يرتبط «وصوح» الدلالة بعالم المعرفة. بغير صدمنا بتحقيق وظيفة اللغة في «الإبانة» أو «الإجبار» أو «الإفادة» وهذا يعني أن التجوز والتوليد لا يكونان إلا في إطار «معرفة المقاصد»، و «الإدراك الجماعي» بوجوده نشأ، كما مر بنا، فإذا تحقق شرط «معرفة المقاصد» أمكنت معرفة الدلالة، وفي هذه الحدود فقط، يمكن وفوق الاشتراك ولانساع والمحر في الكلام.

وتعود هذه شروط المقينة، إلى الطبيعة الملتزمة للدلالة اللغوية. أم «المعاني التي تحمها لألفاظ فالأمر في معانيها أشد، لأنها نتائج العقول ولولائد الألفاظ، وبنات الأفكار» (70) والخال أن هذا الالتباس، وهذه المعاناة، وثيق الصلة بالتعدد الدلالي والتجوز والتوليد ونحس بذلك أكثر في مقارنة القاصي عبد الجبار بين «دلالة المعجزة» و«دلالة الكلام»، حيث يعتبر أن المعجزة «أشد دلالة» لأن من حق التصديق بالقول أن يصح فيه المعجزة والاستعارة الأمر يرجع إلى ذات الكلام (71) ومن ثمة نسأجر دلالة الكلام عن أنواع الدلالات الأخرى، تقابليته للاشتراك والاحتمال، ومن ثمة أيضا وجوب وضع صواب لهدا الاشتراك والاحتمال، ولا حرج الكلام عن أن يكون دلالة فهذه الصواب فقط «تجوز

(68) نفسه 81/7 وانظر نصر حامد 138 ص 4.

(69) القويون بحد حفظ 148، 6 وانظر نصر حامد 48 ص 3.

بنا: عجا القر، عخطاني ص 3 وانظر محمد عري بد الجليل 7480 ص 1.

المضي في أبواب التوحيد والعدل 5' 6 وانظر نصر حامد 1982 ص 23.

«سعال حكم المظنه بالتصاري عن الحقيقة إلى المجاز، وكل ذلك لا بوجب حد انعماني»⁽⁷²⁾ فشرط التجوز إذن، مراعاة المعنى الذي تقصد إليه الجماعه . وهو «التعارف» . حيث يطلق «ما على شيء من الأشياء أو صفة من الصفات ومراعاة هذا المعنى، باعتباره شرط السماح بالتجوز، وإن وجدت العلاقة، هو ما لاحظناه لدى انبياسين في عدم تحويرهم استعارة الأسد بالإنسان بجامع البحر، أو استعارة نحلة بغير الإنسان بجامع الطور . الخ، وهو ما يلاحظ عندهم أيضا حيث لا يكتفون مثلا «في إطلاق اسم الشيء على صده، بعلاقة تضاد، حتى يفيد معنى لطيف، كالتهمك في تسمية قبيح بمنظر عمرا، أو التدوّن كسبه الصخر، مفره، أو اللسيح سليم . ولا يكتفون في إطلاق الجزء على لكر بعلافة الحرثية حتى يكون للجزء مريد اختصاص بالمعنى الذي يقصد من الكسر، نحو «عين»، تستعمل في الجاسوس، لأن للمعين مريد اختصاص بحرفة الجسس»⁽⁷³⁾

ومن ثمة كانت الشروط التي وضعها البلاغيون وانقاد، بلاسمارات والمحارث عموم والتي تسمح بالحكم عليها بـ«الحسن» أو «القبیح» وهي شروط يدور معظمها حول «الوضوح» و«القرب من الحقيقة» و«مراعاة ما جرت به العادة» و«أقره العرف» أو «النوى السليم» و«ارتباط إليه المعنى» الخ فالاستعارات تقاس صحتها «بقربها من الحقيقة وشدة ملائمة معناه بت استعيرت به» (أبو القاسم الأمدي ص 234)، و«ملاكها قرب الشيء، ومساويه المسماة له لمستعار منه» (القاضي الجرجاني ص 40)، «فيكون الشيء حليبا بنفسه، أو معروف سائر بين الأقوام والا حرجت الاستعارة عن كونها استعارة، ودخلت في باب التعمية والألغاء» (النسكاكي ص 164)، وذلك أن «كل ما دأب من المعاني من المعانئ، كان ألوط بالنس، وأجنى في السمع، وأولى بالاستعانة» (أبو لقاسم لامدي ص 140)

ويرتبط «القرب من الحقيقة» هنا بـ«الصحة العقلية» و«الصدق»، إذ «ليس لأمر عي م ظنه ناصر الإعراف والتحليل، من أن المقال إنما يسع، ويعبر بسوع لكلام، إذ ببط من عنان الدعوى، فأثبت ما بمعيه العقل ويأباه، فالاستعارة «سبيل سبيل الكلام المجدوف، ورد رجعت إلى أصله وجدت قائله يشب أمرا عقليا صحيحا»⁽⁷⁴⁾

والأمور «العقلية» ههنا، إثبات لمثبهات «موضوعية» قائمه بين الكيانات «في ذاتها»، وهذا معنى ما أشرف عليه أعلاه بصدد الحديث عن الجاحظ والقاضي عبد الجبار، والمعلو بدوحد

72 نفسه 72: 3 د 1 وانظر نصر محمد 982 ص 7

3 المعجم واسفل نسخة المحرر حبي 295: 6 296

74 أنوار البلاغة، جرجاني ص 219

وجه للشبه قد لا تتركه الجماعة. هيس «المراد بالحدق في إيجاد الائتلاف بين المحتلعات في الأحاسيس أنك مصدر أن تحدث بينها مشابيه ليس بها أصل في العقل، وإنما المراد أن هاك مشابيهات خفية يصدق المسندك إليها، فإذا تعلمت الفكر فأدركها، استحق صاحبها الفصل» (75)

ومن ثمة، فكأن المشابهات «سابقة الوجود»، والمتجورون إنما يوصحونها إلى هذا الحد أو ذاك، ومن ثمة أيضاً تكون التركيب «حقيقية» و «صادقة» كلف وافقت هذه الأوضاع «الموضوعية» فلا عرابه إذن أن يكون البين «إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة بالزيادة في وضوح الدلالة عليه والنقصان»، وليس إبداعاً لعلاقات تصورية جديدة، أي لمواقع جديدة، فالمحرر إنما «يعلم به المعنى» (76) وهناك «واقع» واحد ثابت يعكسه سوى تصوري وصفي قوامه «الصور الذهبية» (الشوكاني ص 14) والملازمات بين المعاني عقيدة كاس أو اعتمادية، ويجب أن تعتمد التراكيب الدلالية هذا السق القائم دون الخروج عنه

ومن يرتبط بهذا، أن نجد تداول التراكيب المعجارية، مدد بدياته مع أبي عبيدة مثلاً، يعود على ردها باستمرار إلى تراكيبها الحقيقية لأصلية «الاية ﴿كل نفس ذائقة الموت﴾» يصبح معها «ميتة»، و﴿ضربت عليهم الذلة والمسكنة﴾ سورة البقرة 61، تصي «الرموا المسكنة»، و﴿قل إن ربي يقذف بالحق علام العيوب﴾ سورة المائدة 116، نصير «يأتي بالحق» وبذلك يتعادل التركيب «المعجاري» و«الحقيقي» ليعبراً عن معنى واحد في انشائية (77)

ولذلك كان الحكم على المعجارات بـ«القبح» أو «الخطأ»، كلف ابتعدت عن هذه المقاييس، ومن محرم ما استقر من تصورات بصدد الكينانات وخصائصها والعلاقات المعرصة بينها، كما تعكسها نصوص الاحتجاج التي تبناها أهل اللغة عموم والأمثلة على ذلك كثيرة لدى نقاد الأدب خاصة (78) والامدي (أبو القاسم) يخطئ أبا تمام، الذي «يعينه تصور الريح

75 عنه من ص 24 26

76 دلائل الإعجاز، سرجاني من ص 27 28

77 نظم نصر حامد 1982 ص 102 وهو مثل سيطرة لايدها من الحقيقة وهي صور الدلالة على المعنى في اللغة كـ يعود الرمزي في انشكاف في إعجاز القرآن ص 86

78 حتى صحاح أبي تمام نالو يحذرون من به مجازاته بالرجوع إلى نصوص الاحتجاج هكذا نجد بـ بكر الصوي يدافع عما عجب على من يعمد في قوله

لا يصح بـ العلامة قاسي
من قد شغبت بـ مكاني

بالإشارة على بـ ذي الرمة والاصح وعلى الألب القرني نظير جيل أبي تمام للصوي من ص 36 37

وتقسيمها في قوله

هم الرمان ربوعها بين الصب
وقبولها وديورهاست أثلاث

لأن الصب والقبول ربيع واحد «أيما ما سمعا مثل هذا في الريح، ولا علماء في اللغة، ولا وجدت في الشعر» أحبا قال الصب وقبولها، ولا الحبوب وقبولها، ولا الثال وقبولها أي سهب، وليها فقد سمعى أصحاب «الأبناء» في كتبهم ذكر الريح، وأوصافها وبموها «ما منهم أحد ذكر أن القبور غير الصب» (الموازنة ص 141 - 142).
والبحري معطى، حب العسكري، لأنه يتحدث عن حواشي الدر، وهو شيء «غير معروف»، حيث يقول

بذت صخرة في لونه إن حمدهم
من الدر ما اصغرت حواشيه في العقد

فاستعمال الحواشي في الدر خطأ، وبوقال (بوحية) لكأن أجود، «والحاشية ليدرد والثوب، فأما حاشية الدر فغير معروف» (الصناعتين ص 132)
ولا يصح لأبي تمام أن يعالو بين الحلم والرقعة في قوله
رقيق حواشي الحلم لو أن حلمه
بكفيك ما ماريب في أنه برد

«فصف أحد من أهل الجاهلية، ولا أهل الإسلام الحلم بالرقعة، وإنما يصغره بالرجح والرواية» (الصناعتين ص 125، والموازنة ص 128)
وقد أربط «اعتماد التصورات الدلالية القدرة في تحطية المعاني وتصويبها كما رأيت، باللجوء إلى «الواقع» أو ما استقر باعتباره إدراك «موضوعية» نواتج العالم والأشياء - في إنكار التراكيب الدلالية «الكادبة» التي تعيم قنومات بين الكيانات «ليس لها أصل في العقل»، بتعبير الحرجاني «ولذلك بأحد أبو القاسم لا عني أبي تمام مثلاً، محالمة «بتوقع العقلي للأشياء» في قوله

هاديه جسدع من الأراك وما
بحت الصلا مـبـه صخره جلس

إد أن عيان الأراك لا تكون جدوع «وهي لا تغلظ حتى يصير كالجدوع» (الموازنة

ويسكر عن البحري قوله «يصف عرساً أشقر أو حلوقياً»
صبعه الأفسق بين آخر ليل
منقص شمساً أول فجر
لأن «العمرة لا تكون بين آخر الليل وأول الفجر، وهو عدي في هذا عالط، لأن أول
الفجر الورق، ثم البياض، ثم العمرة عند بدو قرن الشمس. كما أن آخر النهار عند عيبوبة
الشمس الحمراء، ثم البياض، ثم الورق وهي آخر الشفق» (الموارد ص 344)
بل يمتد ذلك إلى تحطيم بعض الشعراء الأوائل، مثل رهير الذي يصف الصاعد
بالعوف من العم والعرق

بحرج من شربات مأوها طحل
عن الحنوع يحمن العم والعرق

مع أن «الصاعد لا يحاف شيئاً من ذلك» (الوساطة ص 10 - 12)
وينحصر الأمسي (أبو القاسم) بعض أخطاء أبي تمام في أنه جعل «الدهر أهدى ويدا
تقطع من الرد، وكأمة يصرع، ويحل، ويشرق بالكروم، ويتبسم، وأن الأيام تترله، والرماس
أبلو وجعل للمدح يدا، ولقصائده مرمر إلا أنها لا تمنح ولا ترمز، وجعل المعروف مسلماً
ناره ومرند أخرى، والعدوث وعدا، وجذب يدى الممدوح برعته جذبة حتى حر صريماً بين
يدي قصائده، وجعل المعجده مع يحقد عليه العوف، وأن له جدا وكندا، وجعل بصروف النوى
فدا، ولأمن مرشا، وظى أن العث كان دهر حائكا، وجعل للأيام ظهراً يركب، والليالي
كأنها عوارك، والرماس كأنه صب عليه ماء، والفريس كأنه ابن الرمس الألق، وهذه استعارات
في غاية القبح والبهانة والبعد من الصواب» (الموارد ص 233 - 234)، أو هي «أمور
متى حمت على التحقيق، وأجريت على السامحة، أدب إلى فساد اللغة، واحتلاط الكلام،
وإنما القصد منها التوسط والاجترار بما قرب وعرف، والاقتصار على ما ظهر ووضح»
(الوساطة ص 432 - 433)، واحترام أساطير التراكيب الدلالية الصائفة ورواها بغير
الأسلاف، حتى «يتمى في اللغة إلى حيث أسهوا، ولا يتعدى إلى غيره، فإن اللغة لا يقاس
عليها» (الموارد ص 202)

ونصح طبعه المعاني «الصحيحة السمودية» وعلاقتها بالسق التصوري الوصي القدر،
حين يورد لامبي (أبو القاسم) بين أتناع البحري وأتباع أبي تمام، فإذا كان فصل لأول
يكس في «وضع الكلام في مواضعه، وصحة العبارة، وقرب المعاني، وانكشاف للمعاني»، فإن

من أتباعه «الأعراب» والشعراء المطبوعون وأهل البلاغة (الموازنة ص 10)، وهم «العرب» التي لا تحصل بالإبداع والاستعارة إذا حصل بها عمود الشعر ونظام العريض، الوساطة ص ص 33 - 34) أما أبو تمام فشأنه «عمود المعاني ودقتها، وكثرة ما يورده مما يحتاج إلى اسباط وشرح وسحراج» وأتباعه «أهل المعاني والشعراء» ومن يميل إلى التدقيق ولفظي الكلام (الموازنة ص 10)

إن المقصود إذن، الوقوف عند «مذاهب العرب المألوفة [وعند التجاور] إلى لاستعارات البعد» «مخرجة للكلام إلى الخطأ أو الإحالة» (الموازنة ص 24)، وما «الخطأ» أو «الإحالة»، في القم الأعظم منهما، إلا تحاور للعلاقات التصورية التي بيت عليها «سجارات» «الصحيحة» في السق التصوري الوصفي القار الذي يرتبط تنظيم محصوص لكيانات النجربة وخصائصها، ومن ثمة هذه الحساسية إزاء تصور «تعيد ترتيب الأشياء وصفاتها» ومن ثمة أيضا تحديد «التوليد»، لدى سائق كين رشيق، بأن «يسخرج الشاعر معنى من معنى شاعر تقدمه، أو يرد فيه ريادة، فليس سمي التوليد، وليس باخترع له فيه من الاقتداء بعيره» وحين يتحدث بن رشيق عن «الإبداع» أو «الاحتراع» - وهو ما لم يسبق إليه قائله، ولا عمل أحد من الشعراء قبله نظيره أو ما يقرب منه -، فإنه يمثل لذلك شاعر قديم هو امرؤ القيس (1) في قوله

سبوت إليها بعد ما هم أهلها
سبوت حبيب الماء حالا على حال

(العمدة : 177/1)

هذا الموقف المحافظ من نقل المعاني، وتبوير اللغة عموم، واضح أيضا في صيغ من اهتموا بجمع معردات اللغة ومعانيها من المعجميين فقد حاولت جل المعاجم اختيار «العربية الصحيحة» في إطار «مبدأ الاحتجاج»، ونصوب عن إثبات ما وضع المولدون والمحدثون في الأقطار العربية من كلمات ومصطلحات والركب، حتى فر في دعوس نقد سبوت اللغة قد كتب في عهد الرواية (المعجم الوسيط ص ص 9 - 10)، فاصفرت جهود اللاحقين عموما، على تنظيم ما جمعه أسلافهم، ولم يحاولوا تدوين ملاحظاتهم عن الفروق بين لغة السق في القرون الأولى، ولغة معاصريهم، فلم يحاولوا وحد من علماء القرن الخامس مثلا أن يبين ما المعنى الذي نعناه معاصروه في نقطة جمعها زميل له في القرن الثاني نهجيه (79)

بعض العامة، بعض، عبد النوار ص 61 وانظر الجواب الدلالي في نقد الشعر لعبد الله ص 93 - 94

وانجحت عناية المعجميين إلى انتقاء «صحيح» اللغة و«صحيحها»، وذلك واضح خاصة في المعاجم التي صفت بعد التحليل وابن دريد، والتي اتحدت أسماء تشير إلى تنقية اللغة من «العريب» و«الحوشي»، مثل قهديمب اللغة للأزهري، و(الصحيح) للجوهري. يقول الأزهري مثلاً في مقدمة معجمه «وقد سميت كتابي هذا (تهذيب اللغة) لأنني فصدت بما جمعت فيه مني ما أدخل في لغات العرب من الألفاظ التي أزالها الأعيان عن صيغها، وغيرها التي من سنها» (80) ومن ص من يقصده الأزهري بالألفاظ التي أزيلت عن صيغها ما اعتبر حوشياً أو مبتدلاً وغير لائق، والمبتدأ كما يعرفه السيوطي «ما يكون شائعاً بين العامة دون الخاصة» (المرهري: 189/1) أي بعبارة أخرى، ما كانت تبرز فيه أكثر من غيره التعبيرات اللغوية بصفة عامة، ومنها التعبيرات الدلالية، وهو ما كانت تقصده «نصوييه» كتب «لحن العامة» إذ إلى جانب ما تجده فيها من مسائل تركيبية وصرفية وصوتية، هناك تصويبات دلالية، تنصب على «ما يصعب العامة في غير موضعه»، منجرفه في ذلك بدلالات الألفاظ عن «أصولها» والملاحظ أن في كثير من الحالات إزاء مؤنات مجارية. من ذلك ما يورده ابن السكيت في كتاب (المعروف التي يتكلم بها في غير موضعها)، حيث يثبت الاستعمال المحاري (المحرف)، ثم يوصي استعماله الحقيقي (الصوب) «ويقال للرجل إنه لم يظ المشاف، وبه لم يظ المحافل، وإنما المشاف للإبل، والجحافل لبواب الحوافر» ومن «أعلاط الشعراء سمعناهم الحل وهم يعصون العسل، أو لأبلة وهم يريدون البصرة» (81)

وفي (إصلاح المنطق): «ومما يصعب العامة في غير موضعه فوبهم أكلت ملة، وإنما المنة الرماد الحارة»، وقولهم خرجت بتره، إذ خرجوا إلى البساتين، وإنما التره التباعده عن المبه والأرياف، ومنه قبل فلا يتره عن الأقدار، أي يتباعدها، «ويقول هي المرادة، نني يتقي بها الماء، ولا تقدر راوية، إن الراوية المعير أو البعل أو الحمار الذي يحمل عليه الماء» (82)

بعد لاحظ القدماء كثيراً من الظواهر المتعلقة بالتصير الدلالي وجردوا مجموعة من العلاقات الرابطة بين المصى المفعول والمفعول عنه. لكنهم من جهة احتفلوا في حصرها كما رأينا كيف ختلوا في تحديد بعضها فالعلاقة في معطيات مثل «إني أراني أعصر

80. وظهر المعاجم لغوية بمحمد أبو العرج ص ١٠

81. انظر ص 9801 ص 74

82. صلاح المنطق د. السكيت ص 84، 287، 151، على التوالي

حموا)، سورة يوسف 36، تعتبر رمزية لدى (سيف الدين) كما رأيت، وهي سببية عند الرازي (المزهر : 359/1) وتنمق معطيات مثل «واسأل القرية» سورة يوسف 82، بعلاقة السببية عند الشافعي⁽⁸³⁾ لكنها نوع خاص من المجاز، هو المجاز بالحذف عند الرازي مثلاً (المزهر : 360/1). وتستعمل علاقة المجاورة بمعنى عام لدى (سيف الدين) (القرة 3 أصلاء)، وبمعنى خاص عند الشافعي (الشوكاني ص 75) والرازي (المزهر : 360/1)، كالروية للقرية مثلاً. ويجدهم يشيرون إلى عمومية العلاقات المجازية، وإلى أن العبرة بعناويعها لا بعناشعها، إذ يكفي أن تتوفر العلاقة ليصح التجوز، لكنهم أبدوا كثير من التحفظات بهذا الشأن، ووضعوا لذلك شروط نتهى إلى حصر التصرف في المعاني، في حدود صيقة، وهي شروط ارتبطت بنظرة معاصرة وسكوبية للنسق التصوري، جعلته يكاد يكون مدرفاً لأعراض المتكلمين، مدارساً سلطة قاهرة على مستوى مقوله الكيانات وبطيم العلاقات بينها، وهو ما أوصناه من خلال بعض الأمثلة لمواقف البلاغيين والقاد، سواء في تحديداتهم لشروط حسن المجاز، أو في أحكامهم على التراكيب الدلالية التي واجهوها في نصوص الشعراء خاصة.

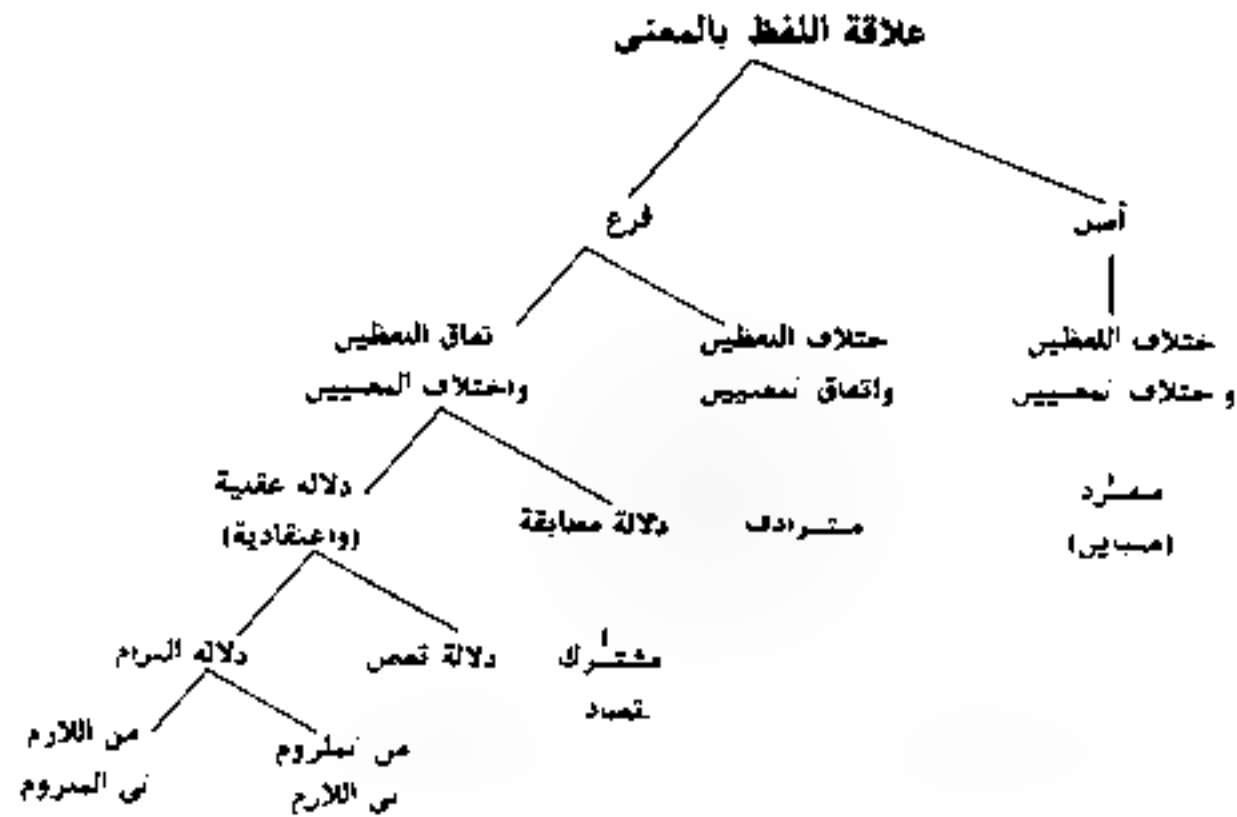
وقد ارتبط كل هذه من جهة أخرى، باعتبارهم المجاز والتعدد الدلالي عموم - سبب من أسباب اللبس، قد يؤدي إلى «فساد اللغة» و«الحلط في الكلام»، وهو سلك من مصادر الاشتراك والاحتمال - والكذب أياً - اللذين يترلان بالدلالة اللغوية عن مستوى أنواع الدلالات الأخرى التي لا يعمل فيها، وهذا يعني من جهة ما يعنيه أن المجاز واقع في اللغة دون غيرها من مظاهر الفكر والنشاط الإنساني. ولهذا علاقته أيضاً بكون المجاز لا يعتبر إبداعاً أو إعادة مسمرة لخلق الواقع، أو لفهم التجربة، بقدر ما اعتبر - في إطار تصوره «البياني» - إيراداً لمعنى واحد (سابق الوجود)، بطرق مختلفة بالريادة في وضوح الدلالة عليه والنقص (84)

(83) مرجع حد بن هاشم "شافعي على شرح حلال الدين الشافعي على التوراة" في "الاصول لاير عبد الله العويحي حاشية على إرشاد المصنفين ص 4 وانظر كذلك لدى عبد الجليل (980 ص 73)

(84) صفيح لغوي ص 744 يلاحظ مويو وحرون (979)، في هذا الإطار أن عدم اليقين بهم بالكيفية المختلفة بتعبير عن نفس المعنى، وإن كان لا يتنبأ بالعنايل بين معنى حقيقي ومعنى مجازي. ثم نجد هذا في البلاغة "ثم به يعتبر ما يتعلق بتأويلات من معنى مثلاً معنى غير مباشر ومعنى ظاهر معنى ظاهر ص 7"

إن العلاقات المجارية التي جردها القدماء، قد ظلت على مستوى الملاحظة، لا تظهر فيمنته الإحرائية في رصد العلاقات الدلالية المعجمية، وآليات التولد الدلالي، بكيفية واضحة⁸⁵ ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى عدم صياغتها في إطار نظرية للدلالة المعجمية، وهو ما ترتب عن غياب تصور رسمي للمعجم يمكنه أن يعطي لمثل هذه العلاقات مصداقاً دحل نية نظرية محددة.

ونحن هنا الفحص، لنفحص وجوه العلاقة بين اللفظ والمعنى عما إذا على ما تعرض له في هذه النصوص، على الصورة التالية (86).



كناية مجاز

85 ورد جملة هذه العلاقات، مرتبطاً بأمثلة، التماثل معها، من منظور معياري، يصور القدماء أهدافهم، بعبارة من نفس مصدره في إطار نظرية دلالية واضحة وقد يعبر عنها، بالرمز، بغير التعيد، الم، وعبارة، التي يتبعها عند القدماء إطلاق من، هو، كناية، مرتبط بمجموعة من الترميزات والآداب، الوصفية المكونة لظن به، محدّد، معنى "و الإحالة، من كناية، بعبارة معاصرة، وبشكل، بسيط، من قبل، أحد، رموز، كناية، عند، انظروا، الملاحظة، نظر، في، هذا، الإصدار، عاصي، القوي، 186، ص 10، 11، 12، 13، 14، 15، 16، 17، 18، 19، 20، 21، 22، 23، 24، 25، 26، 27، 28، 29، 30، 31، 32، 33، 34، 35، 36، 37، 38، 39، 40، 41، 42، 43، 44، 45، 46، 47، 48، 49، 50، 51، 52، 53، 54، 55، 56، 57، 58، 59، 60، 61، 62، 63، 64، 65، 66، 67، 68، 69، 70، 71، 72، 73، 74، 75، 76، 77، 78، 79، 80، 81، 82، 83، 84، 85، 86، 87، 88، 89، 90، 91، 92، 93، 94، 95، 96، 97، 98، 99، 100، 101، 102، 103، 104، 105، 106، 107، 108، 109، 110، 111، 112، 113، 114، 115، 116، 117، 118، 119، 120، 121، 122، 123، 124، 125، 126، 127، 128، 129، 130، 131، 132، 133، 134، 135، 136، 137، 138، 139، 140، 141، 142، 143، 144، 145، 146، 147، 148، 149، 150، 151، 152، 153، 154، 155، 156، 157، 158، 159، 160، 161، 162، 163، 164، 165، 166، 167، 168، 169، 170، 171، 172، 173، 174، 175، 176، 177، 178، 179، 180، 181، 182، 183، 184، 185، 186، 187، 188، 189، 190، 191، 192، 193، 194، 195، 196، 197، 198، 199، 200، 201، 202، 203، 204، 205، 206، 207، 208، 209، 210، 211، 212، 213، 214، 215، 216، 217، 218، 219، 220، 221، 222، 223، 224، 225، 226، 227، 228، 229، 230، 231، 232، 233، 234، 235، 236، 237، 238، 239، 240، 241، 242، 243، 244، 245، 246، 247، 248، 249، 250، 251، 252، 253، 254، 255، 256، 257، 258، 259، 260، 261، 262، 263، 264، 265، 266، 267، 268، 269، 270، 271، 272، 273، 274، 275، 276، 277، 278، 279، 280، 281، 282، 283، 284، 285، 286، 287، 288، 289، 290، 291، 292، 293، 294، 295، 296، 297، 298، 299، 300، 301، 302، 303، 304، 305، 306، 307، 308، 309، 310، 311، 312، 313، 314، 315، 316، 317، 318، 319، 320، 321، 322، 323، 324، 325، 326، 327، 328، 329، 330، 331، 332، 333، 334، 335، 336، 337، 338، 339، 340، 341، 342، 343، 344، 345، 346، 347، 348، 349، 350، 351، 352، 353، 354، 355، 356، 357، 358، 359، 360، 361، 362، 363، 364، 365، 366، 367، 368، 369، 370، 371، 372، 373، 374، 375، 376، 377، 378، 379، 380، 381، 382، 383، 384، 385، 386، 387، 388، 389، 390، 391، 392، 393، 394، 395، 396، 397، 398، 399، 400، 401، 402، 403، 404، 405، 406، 407، 408، 409، 410، 411، 412، 413، 414، 415، 416، 417، 418، 419، 420، 421، 422، 423، 424، 425، 426، 427، 428، 429، 430، 431، 432، 433، 434، 435، 436، 437، 438، 439، 440، 441، 442، 443، 444، 445، 446، 447، 448، 449، 450، 451، 452، 453، 454، 455، 456، 457، 458، 459، 460، 461، 462، 463، 464، 465، 466، 467، 468، 469، 470، 471، 472، 473، 474، 475، 476، 477، 478، 479، 480، 481، 482، 483، 484، 485، 486، 487، 488، 489، 490، 491، 492، 493، 494، 495، 496، 497، 498، 499، 500، 501، 502، 503، 504، 505، 506، 507، 508، 509، 510، 511، 512، 513، 514، 515، 516، 517، 518، 519، 520، 521، 522، 523، 524، 525، 526، 527، 528، 529، 530، 531، 532، 533، 534، 535، 536، 537، 538، 539، 540، 541، 542، 543، 544، 545، 546، 547، 548، 549، 550، 551، 552، 553، 554، 555، 556، 557، 558، 559، 560، 561، 562، 563، 564، 565، 566، 567، 568، 569، 570، 571، 572، 573، 574، 575، 576، 577، 578، 579، 580، 581، 582، 583، 584، 585، 586، 587، 588، 589، 590، 591، 592، 593، 594، 595، 596، 597، 598، 599، 600، 601، 602، 603، 604، 605، 606، 607، 608، 609، 610، 611، 612، 613، 614، 615، 616، 617، 618، 619، 620، 621، 622، 623، 624، 625، 626، 627، 628، 629، 630، 631، 632، 633، 634، 635، 636، 637، 638، 639، 640، 641، 642، 643، 644، 645، 646، 647، 648، 649، 650، 651، 652، 653، 654، 655، 656، 657، 658، 659، 660، 661، 662، 663، 664، 665، 666، 667، 668، 669، 670، 671، 672، 673، 674، 675، 676، 677، 678، 679، 680، 681، 682، 683، 684، 685، 686، 687، 688، 689، 690، 691، 692، 693، 694، 695، 696، 697، 698، 699، 700، 701، 702، 703، 704، 705، 706، 707، 708، 709، 710، 711، 712، 713، 714، 715، 716، 717، 718، 719، 720، 721، 722، 723، 724، 725، 726، 727، 728، 729، 730، 731، 732، 733، 734، 735، 736، 737، 738، 739، 740، 741، 742، 743، 744، 745، 746، 747، 748، 749، 750، 751، 752، 753، 754، 755، 756، 757، 758، 759، 760، 761، 762، 763، 764، 765، 766، 767، 768، 769، 770، 771، 772، 773، 774، 775، 776، 777، 778، 779، 780، 781، 782، 783، 784، 785، 786، 787، 788، 789، 790، 791، 792، 793، 794، 795، 796، 797، 798، 799، 800، 801، 802، 803، 804، 805، 806، 807، 808، 809، 810، 811، 812، 813، 814، 815، 816، 817، 818، 819، 820، 821، 822، 823، 824، 825، 826، 827، 828، 829، 830، 831، 832، 833، 834، 835، 836، 837، 838، 839، 840، 841، 842، 843، 844، 845، 846، 847، 848، 849، 850، 851، 852، 853، 854، 855، 856، 857، 858، 859، 860، 861، 862، 863، 864، 865، 866، 867، 868، 869، 870، 871، 872، 873، 874، 875، 876، 877، 878، 879، 880، 881، 882، 883، 884، 885، 886، 887، 888، 889، 890، 891، 892، 893، 894، 895، 896، 897، 898، 899، 900، 901، 902، 903، 904، 905، 906، 907، 908، 909، 910، 911، 912، 913، 914، 915، 916، 917، 918، 919، 920، 921، 922، 923، 924، 925، 926، 927، 928، 929، 930، 931، 932، 933، 934، 935، 936، 937، 938، 939، 940، 941، 942، 943، 944، 945، 946، 947، 948، 949، 950، 951، 952، 953، 954، 955، 956، 957، 958، 959، 960، 961، 962، 963، 964، 965، 966، 967، 968، 969، 970، 971، 972، 973، 974، 975، 976، 977، 978، 979، 980، 981، 982، 983، 984، 985، 986، 987، 988، 989، 990، 991، 992، 993، 994، 995، 996، 997، 998، 999، 1000.

86 هذه الصورة مجرد تخمين، وردت في تصور القدماء، علاقة "اللفظ" بالمعنى، ولم يراع، في جرد قد يكون، "مسألة تمثيل، كثر، تخصيص، من وجهة نظر القدماء، والأصوبيير، وبتأثيره، بصر، علاقتهم، 186، ص 4، وعدل، فاجو، بي، 985.

المصل الثاني

التوليد عند المحدثين من العرب

«إن النتائج السلبية والإخفاقات المسجلة في التجربة القصيرة للمسايات العربية الحديثة، لها تفسير بسيط: إن المشاكل لم تطرح داخل أطر نظرية أو منهجية دقيقة، وفي غياب مثل هذه الأطر فإنها طرحت إذن بصورة مغلوطة».

عبد القادر العاسي المهري (1982)، ص 28

1 - التراكيب المولدة ومعيارية التداول

يشير الوليد الدلالي مشاكل ترتبط بسبب التركيب الدلالي في اللغات الطبيعية. ذلك أنه يتعلق بربط علاقات دلالية جديدة بين المكونات داخل الجملة. والتوليد الدلالي بهذا المعنى يتعلق بإعطاء قيمة دلالية جديدة لبعض الوحدات المعجمية تسمح لها بالظهور في سياقات جديدة لم تتحقق فيها من قبل. وإذا حاولنا أن نتعمق الخطوط العريضة للكيفية التي عولج بها هذه القضايا في إطار البحث اللغوي العربي الحديث، فإننا نلاحظ أن الباحثين سوء في إطار المجتمع اللغوية أو خارجها، قد اهتموا أساساً بتتبع مثل هذه التراكيب الدلالية في الكتابات الحديثة لتصحيحها باعتبارها خروجاً عن التركيب السليم للغة، وذلك بإثبات «المبادئ المعيارية القديمة».

وقد تم التمرص بهذه القصد في إطار ملاحظات نصب على «الركيب» و«الأساليب» وهي ملاحظات لم تكن مقصودة بداتها، وربما جاءت في معرض «الاهم م بعصا وضع المصطلحات وتعريفها» سلك أن مطلق الأبحاث التي تمت في هذا الاتجاه، لا يمكن بالتأول عن «تكييف النصف العرصة مع متطلبات العصر» وسدواً هذا «التكييف» هم بالدرجة الأولى، بالجناب «المعجمي» من المسألة، أي في نهاية انطوى بالتوصل إلى صورة جهاز مصطلحي حديثاً¹ يمكن تعريفه من أن تصح «واقعة بمطالبت العموم والقصور وعدمها، ملائمة على العموم بحاجات النجاء في العصر الحاضر»² وعن هذا نهدف الأساسي تتمتع السرب التركيبية والصرفية والدلالية لتكون مجرد وسائل بوضع المصطلحات العنصرية والحصرية، وصناعة القواميس الحديثة

وقد كان الاتجاه العائلي في التعامل مع التركيب والأساليب نموذجاً «تقويمياً» بتحكيم الاستعمالات والأساليب القديمة - رغم بديتها أحياناً - قد رتب نقاشات حول ما ينبغي «استعماله أو تجنبه من الألفاظ والتراكيب» ومما يدل على ذلك، الاسم الذي عطي مثلاً للجنة كلف بها الموضوع في إطار أنشطته مجمع اللغة العربية بالقاهرة، إذ سميت بـ «مصحح الألفاظ والأساليب التي يعلط فيها» (3) مع أن لا نجد في نصوصه بمقصود بـ «الاستعمال» و«التجنب»، ولا يعرف شيئاً عن المقييس الممرة بينهم وعن حدود كنههم ونصيح معيارية تدور في أن الكيفية التي عولجت بها التراكيب المولدة، بهم أي بتجريب للعصا التي تشوب هذه التراكيب، وتكتفي بالإشارة إلى مواضع «الانحراف» عصاد على معايير عسدية فحد أنما أمام «مصححات» نبي على النهج المنهوج «لا نعل قل » وتسقط اللائمة على الكتاب والنصحيين أمحدثين بسبب ما يستعملونه من تركيب أو عبارات تعبر «حاطته»، وحطروا على التركيب العربي، وغير ملائمة مع «عقريّة اللغة العربية» فتحال هذه «الأخطاء» - بضعه تكاد تكون مطلقة - على المعرفة الرديئة التي يمكنه

¹ هذا كذا الهدف الأساسي، «معالجة قدر المصطلحات حصر على حد يسهل به اللغة وتخليتها وتحديدها» وقد سمعوا المشاكل التي يطرحها توحيد المصطلحات (4) من ساطع المجمع القومي القاهري ص 76

انظر حمرووي 1977 Hamzaoui ص 76

² المعجم الوسيط ص 4

انظر حمرووي 1976 ص 405 - 406

٤. نظم ميلا معاصره سمى العومرق من المجمع الفاهري الذي يعبر حلا عد (١) (٢) (٣) حلا حاطيه

في العالم العكس

وذلك لا "الفر المسمى في" واسم الفعل المسمى منه في "لا يصح" لهذا المعنى ووجه نعوذ الى
 معطوف، التسمية بعد "الاسم" التارة وهو بالتسمية بالمتعدي

المسألة ١٠٠

و قد حثّ قيعوا الى الاستعانة بغير الله ولا بخلائه انما مع عجزه اليه العريضة ويحدّ الفجوة بيننا الى استعانة

بعض احمد وی 975 م م 4 4

بسم الله الرحمن الرحيم

التي حير حاصد لا التعديده ر علم ر حبه ع فظك بان اتعمل جمعو يجب ويزر كذيك لانه في الاصل مطاوعه بني
البي ر حبه وهو يسبح عن القدامى بمعى (حجور ر يصحى ر عيسر) ولم يسع عنهم لا موصولا باللام عن

میر داریں جلد

بسم الله الرحمن الرحيم

نظف يهبط الصلابة من 34 36

وعن مثل هذا، يقول الصيادي (1980) إن «البارجي عمل على جمع ما أمكن من الأحصاء، فساهم في النهضة باللغة العربية الفصحى، بردها إلى مصيراتها القديمة»⁽⁶⁾ وحنون أنشيع عبد القادر المغربي أن يطرح المشكل في إطار ما سماه بعنبريب الأساليب»⁽⁷⁾ وهو إدخال العرب في أساليب أسلوب أعحيب عيقم المغربي التراكييب الواردة في العربية الحديثة إلى ثلاثة أقسام
قسم يعتبره مشترك بين جميع اللغات، ويتعلق بالتعبير عن الأفكار إنه مبدأ «توارد اللغات» ومنه حيبه

(1) ف الحب إلا بلحبيب الأول

(2) افتح أدبك

(3) حانت قواه

- ويتعلق القسم الثاني بكلمات عربية محص، ركب تركيب عرب خالص، لكنها تعيد معنى لم يسبق لأهل اللسان أن أهدوه بتلك الكلمات ومنه
(4) ماعدت أرى فلانا

فاستعمال (عاد) بهذا المعنى ممكن، لأنه بمعنى (صدر) و(رجع)، كما هي الحديث «أعدت فتانا يا معاد»، فإذا أجاب معاد «ما عدت فتانا»، فإن (عاد) أدرك توافق فعلا المعى في العرسية، أي Ne. plus

- أما القسم الثالث فيرتبط بتركييب أجنبية فعلا، مثل

(5) در الرماد في العيون.

لكن لا نجد عند المغربي ذكر للمقصود بـ «الأساليب»، ولا للمقاييس اللغوية الواضحة التي تنبني عليها مثل هذه التقسيمات، والتي توضح لنا مثلا الفرق بين تركيب مثل (5)، وبين تركيب مثل

(6) قتر الوقت

التي يعتبرها المغربي داخله في القسم الثاني

لقد ظل الاتجاه العام - في مثل هذه المعالجات - تعليق المصير القديمة، والاحتكام شبه المطلق إلى معطيات اللغويين الأسلاف، مع ما يجره ذلك من مفاهيم بقيت على حالها

⁶ انظر المسجل الصيادي (1980) ص 438

⁷ عبد القادر المغربي 1947 ص 98 وانظر حمروي 1975، ص 415 4 6

⁸ الصيادي (1980) ص 435 436

منذ القرون الوسطى، كمفهوم «النحر» الذي يقول عنه الصيادي بمرارة : «إنه تفوق رعم ما يده علماء اللغة من جهاد مستميت بدأ من القرن الثاني إلى الخامس الهجري، واستمر اليوم برعاية المجمع حفظ لسلامة اللغة وصيانة لها من التلف»⁽⁸⁾ ويبدو أن هذا «التموق» جعل «الحط» المشهور يتحول عند هؤلاء شئ فشيئاً إلى (صواب) يقبل رعم الألف،⁽⁹⁾ ففتح المجال «للتعطيف» في التصلب التقعيدي . وللتغافل عن نسبة من الحط»⁽¹⁰⁾

إن الأعمال التي أشربا إلى مبادئ منها، في مجال التراكيب الموبدة، لم تكن في مستوى ما يثيره الموضوع من قصاص متشعبة، وبدلك انتهت إلى نتائج غير مرضية، وإلى حصيلة هريئة. ويعود ذلك قبل كل شيء إلى غياب المنهج والنظرية الواضحة في التعامل مع مثل هذه القضايا

2 - التصور القاموسي

يمكن أيضاً أن نستبعد من أعمال اللغويين العرب المحدثين مجموعة من التصورات بصدد التوليد الدلالي في علاقته بالمعجم خاصة.⁽¹¹⁾ وهي تصورات ترتبط بتعريف «المولدات» وبالمعايير المعتمدة في ذلك، وبما يسمى عادة بحالتغير المعجمي»، ونعتبر أن الإطار العام الذي يوحد بين هذه التصورات، أنها تصورات «قاموسية» نقضاً لتوليد الدلالي

إن أبرز سمة تميز المولد في التصور القاموسي، جنته. فالوحدة أو الدلالة المولدة وحدة أو دلالة «جديدة». وتجد سمة «الجدة» هذه ما يبررها داخل هذا التصور، استناداً إلى استعمال معين لمفهوم المعجمة، يشير إلى عملية انتقال الوحدة أو الدلالة من «جديدة» إلى «معروفة». وهذا يعني أن مبرر معجمة المولد يرتبط بنجاحه «في امتحان القبول»، المتوقع على انتشاره وشيوعه وتواتره في استعمال المتكلمين فتصور المعجمة بهذا الشكل، هو الذي يفسر طابع الجدة الذي يسند إلى المولد، في مقابل الوحدات والدلالات التي توصف بكونها

(9) حمروي 1975 ص 419

0 الصيادي (1980) ص 437 ومن ثمه كاد . ر المجمع القاهري الذي يسمح باستعمال بعض التراكيب الحديثة، مثل

ن ناكبت من الشيء

«رعم» و هذه التراكيب لا يمكن أن يبرر بكيهيه سببه إلا بواسطة ناويلار . سكلهه . والمصحح ن نلون

ر ٦ ناكذ في الشيء

ر (2) ناكذ عملي الشيء

نظر حمروي 97٢ ص من 418 419

٦٠ سمح الملاحظ التي يديه في هذا الإطار على المحدثين من العرب الذين «فتوا بالتصويب المطروحة» وعلى بعض عمال اللغويين الفرنسيين خاصة، الذين يحيل عليهم اللغويون العرب المذكورون، ويقصد على الخصوص جبالاً مثل كيبير

975. Guitben. وپاسوجي وخرين (979 Basmi. والعدد 36 من مجلة Languages الج

ونظر بخصوص نقد تصور هؤلاء د. كوربان (1980 D Corbin

«مشتة» أو متحققة أو مألوفة. ويبقى إذن اللمة الحاسمة للمعجم، والتي تكرر نهائيا معيير القبول والاستعمال المتواتر، هي إثبات المولد في القاموس⁽¹²⁾ وهذا ما يبرر تسميه هذا التصور بالتصور العاموسي.

ونجد هذا التحكيم شبه المطلق بمقياس الشيوع والتواتر في قبول المولدات ومحتمها، لدى أغلب من اهتم بقضايا تعريب المصطلحات ووضعها من اللغويين العرب ومن ثمة تم التركيز على أن «الصعوبة - كما يقول الصيادي - ليست في أسكر عبارات جديدة بقدر ما تكمن في صيا استخدام هذه العبارات من طرف المختصين المعيين»، وبلا حظ المسدي أن «بعد المعيار شأ في معالجته قضية الوضع، معيار الاستعمال»، ويصادي الأخصر عرب بأن «يطلق للفظه عناية وستظرو» وهكذا يتم إلغاء تبعه الاعتبارية وعقاب التصور، على تأكيد «استعمال» المصطلح، ولاهتمام برواجه، دعناهم رائر لمشروعيه⁽¹³⁾

إن دحوى وحدة أو دلالة معينة إلى المعجم إذن، يعلو في حد الاستعمال لمفهوم المعجمة التي تقيم فصلا حادا بين «المولدات» من جهة، و«المشتات» من جهة أخرى - بوتر هذه المولدات والدلالات وإثباتها في القاموس، باعتبار أن هذا الإثبات يشكل النتيجة النهائية الحاسمة لقبول المتكلمين بالمولد وبواتره في استعمالهم

على أن هذا التصور للمعجمة، على مستوى رصد خصائص الإبداع الدلالي، لا يمكن أن يعمم، لا إذا تمك من تحديد دقيق للمعيار التي يسند إليها أي معيار الشيوع والاستعمال المتواتر والإثبات في القاموس والحال أن ذلك لا يمكن صطبه إلا انطلاقا من عيب معوية محددة ولم بعد ضروريا ذكر مساوئ اعتماد العسة المعوية بهذه الصورة⁽¹⁴⁾ أما معيار الإثبات فلا يمكن أبدا اعتماده بشكل حدي، مادام نوائح القواميس تصنع إلى حد كبير كما هو معروف، إلى متطلبات الصناعة القاموسية وهما مائتها التربوية والتحريرية، بالإضافة إلى أن صانعي القواميس أنفسهم غالبا ما يعرفون يكون متوجاتهم لا تثب كل ولا نفس الوجدات والدلالات

2- انظر بو دار 1980

طاهر عني السوئي الصيادي 1960 ص 41 والمسي 487 ص 24 والاحصر عرا 977 ص 60 وانظر نقد معصلا نه هج المم بين ومبادئهم في النفاي المهري 985 2. القصير العام والنسخ

74 صر كور 980 ص 67 وانظر مثلا حدد تعداد لاعتماد على العيبات المعوية المحدودة السرو 8 وهي

Ruwei 1967 ص 36 38

إن الحكم إذن على أسماء مولد ما إلى اللغة اعتماداً على إثباته في القاموس يعني الاهتمام بشروط إساحية - تجارية وتربوية - لا علاقة لها مباشرة بحصائص التوليد الدلالي داخل السق اللغوي. فالمعايير التي يعتمدها مفهوم المعجزة، في إطار التصور القاموسي، تدعم كل حصيلة لسانية، إذ لا يمكنها أن تؤسس ورود هذا المفهوم على مستوى القدرة اللغوية.⁽¹⁵⁾ وبذلك لا تكون لها علاقة ببناء نموذج لهذه القدرة ويرصد خصائصها الإبداعية. وكل هذا، كما يتبين، يعبر - بالإضافة إلى الخلط بين القاموس المرتبط بالصناعة القاموسية، والمعجم المرتبط بمكوّن من مكوّنات النحو ككل وبناء نموذج للقدرة الجمعية - عن تصور قاموسي للمعجم يجعل هذا الأخير إلى لائحة من الوحدات، ويهمش الحصيلة السقية للمعجم التي تجعل منه سق من القواعد.⁽¹⁶⁾

ويبدو أن الموقف المعجم مع بناء نموذج لغوي يرصد خصائص التوليد الدلالي، يتحلّى، في جانب منه، في إسناد بعض المبررات إلى الوحدات والدلالات «المعروفة» وإلى «الموليدات» السليمة في تكوينها ومن ثمة يمكن تعويض التقابل بين وحدات ودلالات «جديدة»، ووحدات ودلالات «محققة»، «معروفة»، «مألوفة»، «موجودة» - إلخ، بالتقابل بين وحدات ودلالات «ممكنة»، وأخرى غير ممكنة (أو غير مطردة على الأقل) وهو تقابل ينقل المسألة إلى مستوى تبوؤة المبادئ والقواعد الدلالية السمية المؤسّسة عن رصد آلية التوليد الدلالي⁽¹⁷⁾ ومن هذه الرواية، فإن كل الدلالات الثلاثية مع هذه المبادئ تكون في نفس الوقف «ممكنة» و«محققة» «ممكنة» باعتبار إمكانات السق، و«متحققة» باعتبار انتمائها إلى هذا السق، وليس إلى القاموس ومن هذه الرواية أيضاً، لا ينبغي أي معنى لإقامة تقابل بين الكمّية الهائلة من الوحدات والدلالات «المعروفة»، والطابع الاستثنائي للموليدات.⁽¹⁸⁾

يرافق التصور القاموسي لقضايا رصد الموليدات، نظرة مماثلة لقضايا «التميز المعجمي» ويظهر إلى هذا الأخير من خلال التعبير المستمر للقواميس، ومن خلال إبراز «الطابع الاستثنائي» للموليدات.

يجلّى ذلك مثلاً في بعض المدارس القاموسية، كتحصيل «الموليد» و«المحدث» و«المجمعي» إلخ،⁽¹⁹⁾ وهي الطباعات الدورية للقواميس، ووجود قواميس للموليدات أحياناً،

5 - انظر د. ك. د. 1980 ص 68

16 - انظر في إسناد التصور اللغوي معجم الفسي الميري (986) ص 6. 5 76

1 - انظر الفهرست الأخيرة في هذا الفصل وانظر المصطلح الموالي

8 - وانظر د. خورسان (980) ص 76

9 - انظر مثلاً بعض مد من المعجم الوسيط، والصحة 14 من تقديمه

يظهر في الوطن العربي، حثيثاً في صورة «مذبح الأحباء» إن هذه الحركة القاموسية هي التي تعتمد في تمثيل «التعريف المعجمي» ويطرح هذا الاعتماد عدة مشاكل ترتبط بالحدود الفعلية للصناعة القاموسية، كالتالي أثراً إليها في محدودية اللوائح القاموسية وانتقائيتها وهي حدود تفقد إقامة تطابق بين التعريف المعترض في المعجم، والتعريف الملاحظ في العواميس أية قيمة. وهو أمر يشير إلى أن استخدام المواد القاموسية في أعراض لانيه يتطلب دائماً نقداً مسبقاً للممارسة القاموسية (20)

ويمكن أن نقيم تقابلاً بين هذا التصور القاموسي للتعريف المعجمي الذي يعتمد أساساً السور في العيّنات المستخدمة، من قواميس وغيره، لتصنيف الوحدات والدلالات إلى «متعلم» و«جديدة» أو «مولدة»، وبين تصور للتعريف المعجمي يقوم على فرضية القدرة المعجمية ويربط حكم «الجدة» المحتمل، بتحديد المرحلة الصرفية - الدلالية للوحدات المعترضة وبذلك لا تصنف الوحدات والدلالات تبعاً لاعتبارات كـ«السند» و«الشو» و«المألوف» و«المولدة»، وإنما أولاً إلى مطردة وغير مطردة، أو ممكنة وغير ممكنة والوحدات والدلالات الممكنة لا تمتد عمراً خاص بها، لأن عمرها هو عمر السائد والقواعد التي تولدها (21) وربما أمكننا أن نقول مع تشومسكي (1977)، بهذا المعنى إن «أهل العصر الحجري كانوا يتكلمون لغة ماثلة للغة» (22)

إن المقصود بهذا أن الدلالات يمكن ربطها بمبادئ سقيه فنية لإعادة إنشائها بحيث لا تكون العبرة ب«ظهورها» و«شيوها» أو عدم ذلك، وإنما بقسرها السق الدلالي على توليدها، باعتبارها دلالات ممكنة داخل هذا السق وذلك بعد تحديد هذه الدلالات المركزية من الخصائص التمريرية التي تصاف إليها أو تعوضها، في إطار مدرية قاموسية تحلظ بين ما هو «عوي وما هو «موسوعي» بشكر غير مبسوط (23) فكثيراً ما نجد بعض التصنيفات «الموسوعية» - التي تنصب على محال صيغ ودعوى في التجربة - تحمي بعض الاطراد الدلالية التي تسمح بالانتقال من معنى إلى آخر (غير مسجل في القاموس، أو غير «معجمي»)

20. ونظر في كورس 1904 ص 60.

21. ص 5.

22. نظر تشومسكي 1977 ص 75.

23. إن بروز مبدئ ضرورة الربط بين الـ «الب» - الدلالية اللغوية والـ «الب» التصوريه يعني أن يكون هذا الربط داخل نموذج لغوي واضح وبمعنى غير نظريه «معجمية» واضحة ومن هذا الطرح الذي يوضح الوضوح هو «بحر» في المعجم، الدفء بالقاموس في هذا المجال وبين «المعجم» التي يحاول تدعيمها في القصور المولية

ويربط هذه التحصيلات الصيغ بـ «أشرب» إليه من تحصيصات قاموسيه كـ «المولد»
وهـ «المحدث» أنج

هكذا يتعامل القاموسيون مع بعض التركيب الدلالي باعتبارها «موسدة» و«غير طسعة»،
فيم تسجيل بعضها في القاموس على هذا الأسس، علم بأن سرر هـ: «تسجيل ليس سوى
«شيوعها وتواترها في استعمال المتكلمين»

معتبر (7 ب) مثلاً من «المولدات» بالمقارنة مع (7 أ) ²⁴

(7 أ) تؤثر العصب

(7 ب) نورت العلاقة بين الدونتين

وديك هيم يبدو بـ «على أ (نوس) لا يأخذ في الأصل» فاعلاً مثل (العلاقة) وما
شبهه من المواعل المجردة على أنها لا نجد ما يبرر اعتبار بياب مثل (7 ب) «موسدة»
بعض القاموسيين، أي أنها بياب «ذات طابع استثنائي»، نحتاج إلى اجتياز «امتحن الغيوب»
بحاج حتى تتم «معجمتها» فهي بياب، على افتراض عدم تجمعها في عبات محصورة
ومحددة مسبقاً مثلاً، ممكنة وطبيعية (مطرودة)، بالنظر إلى ما تسمح به بياب دلالية لصف من
الأفعال في سق المعجم العربي، وبـ «على مبدأ دلالي توسع بموجبه دلالات الأفعال من
دلالات محصورة إلى دلالات مجردة» (25)

وبصدق نفس الملاحظات بالنسبة لدلالات أخرى، منها (فتح) في

(8 أ) فتح ريد الباب

(8 ب) فتح ريد الجلدة

حيث تعتبر (8 ب) «موسدة» بالمعنى المذكور ²⁶ ومنها (عالج) و«عمق» و«ظهر» في

(9 أ) عالج ريد الحرج

(9 ب) عالج ريد المطرية

(10 أ) عمق عمرو الشر

(10 ب) عمق عمرو الفكرة

(11 أ) ظهر ريد جسمه

(11 ب) ظهر ريد الوضع

²⁴ انظر المعجم الوسيط ص 2 1020

²⁵ انظر في ذلك الفصول الموالية وحاشية الفصل الخامس

²⁶ المعجم الوسيط ص 2 678

إذا كانت مثل هذه البيات (المائية) تعبر «مولدة» بمعنى «استثنائية» حسب منطق الفلاسفة، فإن هناك بيتاً آخرى لا نجد بها تفسير داخل هذا المنطق نفسه فيصادف في مباحث بعض الأفعال بيت مماثله على هذا المستوى للسبب المعبر «مولدة» ذلك مثال (قبل) هي بيتات مثل

(12 أ) قتل رند أحاه

(12 ب) قبل رند جوعه

(12 ج) قتل رند عطشه (عليه)

ومع ذلك تعتبر به مثل

(12 د) قتل رند وقه

بيته «مولدة» بمعنى «دخيلة»²⁷ وإنما عبرنا هنا (الاج) «محسوس» و(الجوع) و(العطش) «مفعولين» «مجردين»، لم ندر «عبار (الوقت)» «المجرد» «مولداً» و«دخيلة».

على أن تفسير مثل هذا يرتبط في جانب منه، بما لاحظناه في هذه المعالجات من خلط بين الاعتبارات اللغوية والاعتبارات «الموسوعية» الثقافية، دون أي إحساس بضرورة توضيح العلاقة بين هذين النوعين من الاعتبارات بالإضافة إلى أن الاعتبارات الثقافية حين تتدخل تشكك عشوائي في بحاليل هؤلاء، فإنها تتدخل في صورة فيود صارمه لا يجوز حرفها وربما رداً هذه الصرامة وصوح تذكر بيتات مثل

(13) ويحه صميره

(14) عنده صميره

(15) وضع النقط على الحروف

التي تعبر «دخيلة» ومثل

(16) خلق الكتاب بهضة ثقافية

التي يرى الهلالي (1978) تصدها «أن الخلق [إنما هو] خاص بالله تعالى [...] أما في هذا الزمان الذي حلت فيه المورين والمقابس، وصار الناس فوضى في الإنشاء العربي هم يبقون الحق خاص بالله تعالى، بل صار الناس كلهم خالفين وخلافين»²⁸ ومثل

(17) روى الرجل يسى المرأة

²⁷ انظر عبد العازم المغربي (1947) ص 98

²⁸ محمد علي الدين الهلالي (1981) ص 4/81

التي يرمزها اليارجي، لأنه إنما يعال

(18) روت المرأة إلى الرجل

«إلا أن يكون هذا من معضات العصر الذي استوفت جماله وأصبح سادته رجاله، حتى رأب الرجل يأخذ المهر ورأيت المرأة يطال إلى السهي والأمر، والأمر لله ولا حول ولا قوة إلا بالله» (29)

من هذه الأحكام تناسب مع الخصائص المعيارية لمثل هذه التحاليل، والتي رأيناها في العمرة السابقة، كما تشير إلى أنها لم تعد حطوة واحدة على هذا المستوى، بالنسبة لموقف نعام الذي سجناه عند مدعاء المعويين من بلاعيين ونقاد أدب ومجسمين خاصة بصدد جمعهم في مجال توليد المعاني والتصورات. كـ ربط الأحكام المذكورة بحملة من المواقف السلبية المسجلة عند المحدثين، من الظواهر المتعلقة بالتعبير الدلالي كالمشترك اللفظي والتعدد الدلالي والمجاز وتنبؤ هذه المواقف في معظمها حول الحد (أو التخلص) من هذه الظواهر بحجة ارتباطها بكثرة الدلالات وبالانتساق الدلالي الذي يعتبر في هذا التصور داء يجب استئصاله ومن ثمة يرى الصيادي ضرورة الحد من الألفاظ المشتركة لارتباطها «بالعموم السائد في الدلالة» (30) ويرجع الحبيدي (1974) «المعيب المعجمية بالجملة إلى صفة مشتركة هي الجمع [أي] تردد الكلمة الواحدة بين أكثر من مدلول واحد، ويرى الحل المؤدي إلى التخلص من هذا «السريف الدلالي» كما يسميه، في «التخفيف من إشار هذه الكلمات، [إد] من العمالة ألا نصير إلى الكف من احتلاط المعاني العشوائية» (31) أما المجاز فيجب، في نظر الشيخ الحضر حسين مثلاً، «إحصاءه للدوى السليم [...] بهدف مراقبة الموضوع التي يشيعها في الدلالة» (32) ويجد أن هذه المواقف السلبية تتحول إلى مبادئ ثابتة في أعمال الهيئات التعريبية في الوطن العربي (33)

3 - المعاني والتغيرات الخارجية

من المظاهر البارزة أيضاً في معالجات اللغويين العرب المحدثين للتعبير الدلالي، تركيزهم على «الأسباب الخارجية» لهذا التعبير وهي مظاهر متوافقة مع ما لاحظناه بصدد

29 - إبراهيم اليازجي «لغة الجر» ص 75 - 36

30 - الصيادي (1980) ص 444 - 446

الحبيدي حبيبة 1974 ص 92 - 94

32 - نظر سموي (1975) ص 184

33 - انظر نقد مفصلاً لبعض هذه المبادئ في: شمسي المعري (1985) 2 - 190 - 192 وانظر نفس المرجع بخصوص التمدد

الدلالي والمجاز ص 204 - 210

يعطائهم الأوبوية شبه المطلقة لم يتصل بالاستعمال، في أحكامهم على «المولدات»، وذلك على حساب معالجة سقية للمبادئ المتحركة في آلية التوليد الدلالي

هكذا يهتم أغلب من يتناول قضايا التعبير اللغوي عموماً، والتغير الدلالي على الخصوص، بتصنيف «عوامل التطور في الدلالة» فينحصر إبراهيم أنيس (1963) في عامين الأول «الاستعمال»، ومن أوصح عناصره «سوء الفهم» الذي يؤدي إلى تطور الألفاظ بإعطائها مدلولاً غير المدلول الذي كان لها، و«بلى الألفاظ» الذي يؤدي إلى التغير في صورة لفظ معين، نصبح معه مشابهة لصورة لفظ آخر، فتختلط الدلالات، و«الابتدال» الذي يصيب الألفاظ لأسباب سياسية واجتماعية الخ (34) أما العامل الثاني فهو «الحاجة» إلى التجديد في التعبير بدوافع التطور الحصري عموماً الذي يخلق الحاجة إلى التغير في الدلالة (35)

وبحسب أحمد حماد (1983) بحثه لدراسة «سوء وتطور اللمة [] وما تحدثه العوامل [الخارجية] من تغير وتطور في اللفظ والدلالة على مر العصور» (36) فيهتم بجمع هذه العوامل موصفاً «أثره المباشر في اللغة»، وهي العوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والبيئية والتقدم الحضري والتقني «، بناء على أن «المهجع الصالح في دراسة فقه اللمة هو المهجع لاستقرئي الوصفي الذي يعترف بأن انقضاء ظاهرة إنسانية اجتماعية كالعادات والتقاليد والأرياء ومراقم العيش» (37)

ويكتب حلمي حليل (1985) بسوره - في مجلد صحم يتجاوز سبع مائة صفحة - على ندون ما «فرع اللغويون المحدثون في الشرق والغرب على سوء من تقريره [وهو أمر الصلة بين اللغة والمجتمع]» وهدفه «تتبع أمر هذا التطور الاجتماعي وخاصة فيما يتصل بجوانبه الحضرية والفكرية وأثر ذلك على ندعة العربية [] منذ ظهور لإسلام وحتى اليوم» ؛ وذلك بدراسة «ظاهرة لغوية تتصل أكثر ما تتصل بالتغير والتطور [] هي ظاهرة التوليد في اللمة ومن ثم فإن هذا البحث يقوم على فكرة أساسية ومهجع عام أمم الفكرة فهي دراسة ظاهرة التوليد اللغوي وبيان دور المولد في إمداد ندعة العربية بحاجتها من الألفاظ والتراكيب الجديدة التي استدعتها مقتضيات فكرية وحضرية واجتماعية معينة [] وأم المهجع هو

34 - انظر إبراهيم أنيس 1963: 170 من ص 139

35 - ص 145 148

36 - انظر عبد عبد الرحمن حماد 1983: 7

37 - ص 9 10

المهج التاريخي الذي يتتبع هذه الظاهرة النعوية وبموها وتطورها في ضوء التعبير الاجتماعي والعوامل المؤثرة فيهما» (38)

نقد تم التركيز إحد على «العوامل الحارجية» في التعامل مع قضايا التوليد الدلالي، وذلك على حساب معالجة فهم بوضع افتراضات بصد مبادئ سقية دلالية يمكنها أن ترصد جواب أساسيه في آليات التوليد الدلالي

ب. نجد في أحس الحالات بعض الاهتمام بم سمي بعأعراض التطور الدلالي ذلك أن مظهر التوليد الدلالي في هذا الإطار، عومنت في الغالب، باعتبارها أعرافا بعلة تصيب نعمة التي تشبه - كما هو الحال عند بعض لعربي القرن التاسع عشر بأوروبا - بالكائن الحي، ومن ثمة «هيد، صح أن تشبه ظاهرة التطور في الألفاظ بالعلة التي تغري الكائن الحي، فعيب أن يبين أعرافها» (39)

وبناء على ذلك يحصر أنيس (1963) «أعراض التطور» هذه في

1 - تخصيص الدلالة، ويرتبط باستعمال بعض الدلالات العامة استعمالا خاصا، وتتطور دلالة اللفظ من العموم إلى الخصوص فكلمة (الطهارة) في لغة الخطاب أصبحت تعني (العتار)، وأصبحت (الحريم) بعد دلالتها على كل محرم تعني (النساء) الخ،

2 - تعميم الدلالة، وتتصح في الصفات والسموت «حين تصطبغ في مجال أعم، فتصبح (الموسيقى) مثلا (الديدة) و(يتدوقها) السامع» ومن هذا التعميم أن (البأس) في أصل معناه كانت حادثة بالحرب، ثم أصبحت تطبق على كل شدة، ومنه أيضا تحويل الأعلام إلى صفات «قصر» يراد منه العظيم الطاعية، و(بيرو) الظالم المعسور، و(حاتم) الكريم نصيف، و(عرقوب) المخادع القليل الوفاء الخ

3 - انحطاط الدلالة، ويرتبط بهيار القوة التي كانت في الدلالة لأولى، فيصبح اللفظ بعد شيوعه مألوفا

4 - رقي دلالة، ويتعلق بتقوي الدلالة في بعض الألفاظ (40)

38 نظر حمدي حيدر «1489» من ص 7 9

39 نظم بهرحب بين 963 ص 154 ويقرر محمد حماد (1983) من 9 ن «اللفظ كائن حي يباثر غيره حسب ما يلائمه من تطور وتغير في المجتمع والحضارة وتقدم تميؤه والنور ويمرر من الصاعد الحديث»

40 نظر بهرحب بين 463 ص 154 158 «وفي بعض التعرييه من على الكنديين (ملاك ودرسون) عهد كانت فيه معنى الشخص الذي يرسته المر في فهمه بعد كار «لها» من طوروا وأصبح هذا ثلث الدلالة السامية التي سالفها الأ « من المرجع ص 158

5 - تعبير مجال الاستعمال، وهو ما يسمى بالمجاز، وتلخص مبرراته عند أبيس في الحالاتين

- نوصيح الدلالة، ويكون عادة في مجال الدلالة المجردة إلى مجال الدلالات المحسوسة، وأوضح ما تكون تلك العملية فيما يسمى بالكليات الأدييه كأن يكتفي عن الكرم بكثرة الرماد وعن النمل بإراقة ماء الوجه الخ ويسحق هذا في نظر أبيس أن يسمى بالمعيار البلاغي

- رقي الحياة العقلية، ويحفظ هنا أن الدلالة تنتقل من مجال المحسوس إلى مجال الدلالات المجردة. ويرى أبيس أن هذا الانتقال يسمى مجازاً أيضاً لكنه ليس بلاغياً، لأن هدفه الأساسي هو مجرد الاسعانة على التعبير عن المعاني المجردة (41)

ولم نخرج معالجات من تبع إبراهيم أبيس عن مثل هذا، فحماد (1983) لم يخصص «للتوسع المجازي في اللغة» سوى حيز ضيق حشد فيه جملة من أقوال القدماء في الموضوع، دون أي جهد منهجي واضح (42) ويكتفي في ما يسمى بسموالتين التعبير الدلالي بأحاديث عامة حول «تعميم» الدلالة و«تخصيصها» و«إسعالها» الخ، معتمداً ملاحظات إبراهيم أبيس السابقة وبعض أفكار أولمان (43) Ulmann، لينتقل سرعاً (4) إلى «أثر البيئة في التعبير الدلالي»، (44) وليتوسع في الباب الثالث، في «عوامل التطور والتغير في الألفاظ»، من «اختلاف لهجات العائل» إلى «الدين» عبر «اختلاف النظم والعلاقات الاجتماعية» و«نشاط الجماعة السياسي» و«الحياة الاقتصادية» (45)

ولم يهتم حلمي حليل (1985) بالعلاقات المخارية إلا في عشر صفحات جمع فيها، مثل حماد (1983)، بعض ملاحظات القدماء مسوي بينها وبين ملاحظات أولمان (46) ويكتفي بصدد علاقة التوليد بالمجاز بإشارات عامة عامضة مثل «أن هناك أوجه شبه بين المجاز وبين التوليد من حيث أن كلا منهما يصل بالتعبير الدلالي، ويفتقر المجاز عن التوليد في أن المجاز عال ف يحرص على وضوح العلاقات بالإضافة إلى العصر الجمالي، أم التوليد فقد

4 - هذا ذلك لغة الرطابة التي بعدد ما يعني صوت لا مجموعة إلى معنى الكلاء الميم لغة حية الخ من ص 160 161 يضاف إلى هذا لغة الدلالة المحسوسة إلى خرد محسوسة بذلك من «الدين» حيز يستعمل في

حظر الدين بضمير «التي» ص 161

44 - نظر حماد حماد (1983) ص 47 48

43 - نفسه ص 24 23

44 - نفسه ص 17 وما بعده

45 - نفسه ص 16 وما بعده

46 - انظر حلمي حليل (1985) ص 70 (47)

لا يراعي ذلك» (٤٧). أو بالنعائير التي تتظاهر بقول كل شيء دون أن تقول شيئاً، مثل «ومهما يكن من أمر فلا شك أن المجدر طريق من الطرق الهامة في إثراء النعمة وسد أوجه النقص في الفاظها وبراكيبها»، أو مثل «موصوفة القول أن باب المجدر واسع وأن فيه مجالاً لتسمية العربية ولا سيما بالمصطلحات العلمية وأسماء المخرعات الحديثة». (٤٨)

4 - استنتاجات

كان هذا نموذجاً لتصور المحدثين للقضايا المصعدة بـ«التوليد الدلالي»، رغم عيوب التحديد الواضح لهذا المفهوم إذ يمكن أن يسبب من أمثلتهم في هذا المجال، خلط واضحاً بين «التوليد الصوري» المرتبط بظهور موالية صوتية جديدة بمعنى معجمي جديد، مثلما هو الحال في المولدات الناتجة عن عمليات

- الاشتقاق أي اشتقاق وحدة غير موجودة انفصالاً من وحدة موجودة
- التعريب أي صياغة لفظ أجنبي بما يتوافق مع السق الصرفي والصواني للغة العربية

- الإعراس أي تبني لفظة أجنبية كما هي
 - الحب أي صياغة لفظة واحدة من مقطعين أو أكثر
- وبين «التوليد الدلالي» المرتبط بظهور معنى جديد بالنسبة لوحدة موجودة أصلاً في معجم اللغة (٤٩)

وقد لاحظنا كذلك أن ما يأخذه هؤلاء بعين الاعتبار، وهم يمثلون للموسدات، يتعمق في الغالب بالألفاظ المعقدة معرول عن سياقاتها التركيبية، مع أن هذه السياقات التركيبية تمثل المؤشر الأساسي الذي يملكه بتعيين المولدات الدلالية، إذ لا يملك أي مفيد صوري دوح الوحدة المعجمية، فلا يمكن التعرف على المولد الدلالي إلا في إطار السياق اللغوي للجملة أو المركب حيث تندمج الوحدة. (٥٠)

كما يلاحظ أن «التصنيفات» التي قدمت في إطار ما سمي بـ«أعراس التطور الدلالي» (أبيس) أو «فواين التعبير الدلالي» (احمد) أو «طرق التوليد» (حمي حليل)، تقتقد كلها إلى

٤٧ منه ص ١٠٨

٤٨ منه ص ١٠٩

٤٩ انظر في الخط المذكور بعض أسئلة مهيم بن السامع، وحمي حليل ٩٨٥ ص ٩٤ ٩٦ الذي يعده صير طري توليد «تحويل المعنى و«الدلالة» والوضع في طريق «الاشتقاق» والتوليد بالحب والتراكيب» والمجدر»

٥٠ انظر في ذلك مثلاً «السيوطي» ٩٧٤ ص ٦

المبدأ المبهجي الواضح إذ تقتصر المعالجات على تقرير بعض ملاحظات البيانين القدماء وأمثلتهم بصدد العلاقات المجارية، وإيراد بعض صور التعبير الدلالي اعتماداً على بعض أفكار درمستتر (1886) Darmsteter، وكتاب أولمان المترجم إلى العربية «دور الكلمة في اللغة» - والذي يجده حاصراً في جل الأعمال العربية التي تناولت الموضوع، باعتباره المرجع الرئيسي ! - دون أية ستمادة سقيمة فعلية من كل ذلك والنتيجة أحاديث عامة عن «التخصيص» و«التعميم» في الدلالة، وعن الانتقال من «المحسوس» إلى «المجرد»، والعكس، الخ، في غياب المحتوى الدقيق لهذه المفاهيم. وكل ذلك ينتهي إلى التركيز على «العوامل الخارجية» وإهمال ضبط الآليات اللغوية الداخلية المتحكممة في مظاهر التوليد الدلالي ذلك أن التوليد الدلالي باعتباره إبداعاً لدلالات جديدة، يفترض سقفاً أو مجموعة من المبادئ والقيود التي تصبغ إبداع هذه الدلالات الجديدة، كما تصبغ تعرف واستعمالها ومن ثمة فدراسة التوليد الدلالي تعني تحديد ما تسمح به هذه المبادئ من إمكانيات، والسيطرة على هذه الآلية من المبادئ والإمكانيات هي التي تسمح للمتكلم بإنتاج وحدات ذات دلالات واستعمالات جديدة. وهذا يعني من جملة ما يعنيه، ضرورة فصل نظري ومبهجي بين مجال المبادئ والاطرادات في المعجم والدلالة، وبين ما هو خارج هذا المجال وهو فصل يصع حد، لتأثير المباشر للعوامل الخارجية على المعجم والدلالة، فتكون «الاستمرارية» السببية لهذه المبادئ والقواعد متعالية، بالنسبة للمعجم والدلالة كما هو الأمر بالنسبة للتركيب، على تدمير العالم، إننا نلحظ إلى علاقة المعجم والدلالة بالعالم، بشكل مختلف، تبعاً لاعتبارهما لائحة وحدات وكيانات دلالية غير سقيمة بالدرجة الأولى، أو اعتبارهما سقفاً من المبادئ والقواعد بصفة جوهرية. (51)

والخلاصة أن غياب نظرية دلالية يمكنها أن ترصد التراكيب المولدة، وغياب افتراضات واضحة بصدد الكيفية التي ترتبط بها الوحدات داخل المعجم، وخاصة في ما يتعلق بعلاقات التعدد الدلالي، هو الذي يعسر الحل في المعالجات المذكورة، وعدم إمكان استعمال ملاحظات «البيانين» القدامى استغلالاً سقيماً، وترجمة، بمعص إلى مبادئ عامة في إطار نظرية دلالية واضحة. أي أن الحصلة الهريفة التي وصلت إليها أعمال اللغويين العرب المحدثين في هذا المجال، ترجع قبل كل شيء إلى ضعف الوعي النظري والمبهجي وبصفة

51 انظر في ذلك مثلاً ب. كوريان (1982) ص 163 وهذا بالإضافة إلى حاجتنا في جميع الأحوال، إلى نظريته واضحة بصدد ما يسميه المحدثون بعوامل الخارجية، في علاقتها بالبيئات اللغوية صوب

الصعب النظري والمهجي هذه إنما تنطبق على الممارسات اللغوية لدى المحدثين من العرب بصفة عامة، سواء تعلق الأمر بالمعجم والدلالة أم بمبرهات من مستويات الدرس اللغوي. فعلى نتائج السلبية والاحتمالات المسجلة في التجربة القصيرة للسانيات العربية الحديثة، لها تفسير بسيط. والمشاكل لم تطرح داخل إطار نظرية أو منهجية دقيقة، وفي غياب مثل هذه الأطر فإنها طرحت إذن بصورة معلومة. (52)

5 - في إجرائية المقولات «البيانية»

رب الحديث عن العلاقات المجارية، في ارتباطها بقضايا التوليد الدلالي، يطرح مشكل العلاقة بين مباحث «بيانية» تقيدية، ومباحث دلالية ومعجمية تؤطرها نظرية دلالية معينة، ومدى إجرائية العلاقات المجارية بالنسبة لهذه النظرية

إذا كان قدماء اللغويين العرب قد انتهوا بصفة عامة، إلى الفصل بين المباحث «البيانية» (والبلاغية عموماً) من جهة، والمباحث النحوية واللغوية الأخرى بما فيها المعجم من جهة ثانية، فإن اللغويين العرب المحدثين لم يميزوا من هذا الوضع شيئاً ويكفي أن نلاحظ عموماً أن المعالجات التقليدية ظلت في هذا الإطار «أعلى» ما يمكن أن يقرأ المرء بالنسبة العربية من المجاز والتركيب المجارية. فقد بقيت «البلاغة» بالنسبة للمحدثين من العرب، معزولة عن البحث الدلالي في اللغة، وارتبطت في أحسن الأحوال، بتعليقات غير دقيقة وغير واضحة، على حواشي النصوص والأساليب «الأدبية»، سيرا على «مادة» قديمة تريد ألا يشار إليها في الأدهان إلا عند الحديث عن قصيد «الأدب». ويبدو أن هذا الفصل بين البحث «البلاغي» والبحث اللغوي عموماً، مرتبط في هذا التصور بالفصل بين «لغة أدبية» (أو «شعرية») و«لغة عادية». والحال أن «الأدب» يبقى جزءاً من اللغة، و«الأساليب الأدبية» ربما كانت «خاصة» إلى حد ما، لكنها تبقى أساليب لغوية خاضعة لما تختص له التركيب اللغوية عموم. فالقدرة على توسيع معنى الوحدات المعجمية عن طريق عمليات التحويل الاستعارية مثلاً، تعتبر جزءاً لا يتجزأ من القدرة اللغوية بالمتكلمين، والابتدائية المجارية مستجة للتعدد الدلالي الذي يعتبر خاصية جوهرية من خصائص عمل اللغات باعتبارها أساقاً سيميائية مرنة وفعالة. (53) وهذا يعني أن أية نظرية للمجاز باعتبارها جزءاً من نظرية لغوية عامة، يجب أن تقتصر أن المتكلم حين يستخدم المجاز، يستعمل من «الأدوات» اللغوية التي يعتمد عليها حين يستعمل

52 - انظر العسلي المهري (1982) ص 28 وانظر نصيب ديك أيوب في الفاسي المهري (1985) 51/1 - 62.

53 - انظر لايفر (Lyons 1990) ص 193 - 194.

استعمالات غير مجازية (54) بالإضافة إلى أن الفصل العاد بين «لغة أدبية» (أو «شعرية») و«لغة عادية»، قد يؤدي إلى نتائج نظرية ومهيجة لا تخطر في العال، يسأل من يتبنون هذا الفصل من ذلك أن يصبح أمام «قدرتين» «قدرة شعرية» و«قدرة عادية»، وفي هذا ما فيه من تحاور للعبود على وضع الافتراضات العلمية، إذ أصبح أمام افتراض ضعيف على مستوى قيمته التعميمية والتفسيرية، وعلى مستوى واقعيته المعسمة، معاده أن الطفل يحب أن يكتب قدرتين لموئنين عوض قدرة لغوية واحدة

إذا كان المجاز إدس، واقعة مكونة للغة، فإن النظرية اللغوية يجب أن تهتم، من هذا المطلق بما عولج تقيداً في إطار المباحث «اليائية» ويبدو فعلاً أن اللسانيات الحديثة قد تطورت في اتجاه تقليص المسافة بين هذه المباحث والمباحث اللسانية، وخاصة بين المقولات «اليائية» والنظرية الدلالية فقد رأى الداليون الأولون أمثال درمستير وبريال Bréal وهرمان بول H. Paul، في العلاقات المجازية أنماطاً أساسية للتعبيرات الدلالية، وصغوه في إطار مطلقى تبعاً لمقولات تصنيف المعنى أو توسيعه أو نقله (55) ثم تبع ذلك معالجات أخرى اعتمدت التطورات التي شهنتها النظرية السيميائية منها معالجة ستيرن (1931) Stern في «المعنى وتغير المعنى»، الذي تعامل مع العلاقات المعنوية من مطلقات سيميائية متفرعة مباشرة عن مثلث أو عدس وريدشارر (1923) Ogden and Richards، فمير بين تعبيرات خارجية ناتجة عن تعبيرات في المرجع أو الشيء المعنى، وتعبيرات لغوية بهم اللغة مباشرة وتتعلق بنقل المعاني داخل اللق، ومن صمها التعبيرات المرتبطة بالعلاقات المعنوية (56) ومنها معالجة أولمان (1951) الذي أعاد بصيف أنماط ستيرن مستلهم بالدرجة الأولى سيمياء دوسوسور، فحصر التعبيرات في كونها نتج أم عن نقل في الدال أو نقل في المدلول، وفي العالين مع يرتبط النقل إما بعلاقة المشابهة أو بعلاقة المجاورة، بالإضافة إلى صف ثالث من التعبيرات يتخص تعبيرات مركبة تنتج عن تداعيات «معتقد» ومن ثمة يدرج أولمان الاستعارة في القول الناتجة عن المشابهة، ويدرج الكناية (أو ما أسماه البيانيون العرب بعالمحار المرسل) في القول الناتجة عن المجاورة التي يمكن أن تكون فصائية - كدلالة (المكتب) باعتباره أثاثاً، على القاعة التي يوجد فيها - أو رمية - كشمية صلاة (المعرب) باسم

54 - انظر ماثيوز 1971 Matthews ص 76

5 - انظر كير 1975 Guiraud ص 42 - 43

56 - ص 45 - 48

(الرمز) الذي تؤدي فيه أو سببية - كشمية سلاح (المنع) آلة الدفع، أو تسمية (البارودة) (أي البسعية في النارجة المصرية) باسم مادة (البارود) باعتباره آلة إشعال النار... (57)

وهي إطار اللسانيات «البسوية» الحديثة، ارداد الاهتمام بإجرائية العلاقات المجارية بالنسبة للنظرية اللسانية، خاصة من مقال جاكسون (1956) الذي ربط التقابل بين المشابهة (في الاسمازة) والمحاورة (في الكناية) بالتقابل بين المحور الاستبدالي والمحور المركبي (58) بالإضافة إلى الصياغة المسطحية للمقولات «البلاغية» التي قامت بها جماعة «موه» (59)

إلا أن هذه الأعمال لم تتجاوز عموماً الاستعادة الجبرئية من العلاقات المجارية، ولم تهتم بصياغة العلاقة بين هذه الأخيرة وبين القضايا الدلالية في اللغات الطبيعية داخل نظريات دلالية أو نماذج نحوية واضحة

وتتفق هذه الملاحظة الأخيرة أيضاً، على المعالجات الأولى والمتفرقة التي نمت في إطار الأنموذج التوليدي (60) ولم تتصح الاهتمامات أكثر في إطار معالجات تطمح إلى الشمولية، إلا مؤخر عند أمثال ليفين (1977)، وأورطسوبي وأخرين (1979)، وليكوف وجوسون (1980)، وموريك (1981) وموكوبييه (1984). وهو اتجاه يؤكد اعتبار العلاقات المجارية مكوناً أساسياً للبيات الدلالية في اللغات الطبيعية، وضرورة اهتمام أية نظرية دلالية كافية برصد هذه العلاقات، وخاصة على مستوى معالجة التراكيب الدلالية المولدة، والترابطات بين المناحل المعجمية، استناداً إلى مبادئ علاقة دلالية صامتة بل إن مثل هذه الأعمال أكدت، بخلاف الاتجاه العام للمعالجات التقليدية، أن المجاز ليس ظاهرة مكونة لدعة محسب، وإنما يلعب دوراً أساسياً في بنية الأساق التصورية بصفة عامة (61)

5. نعه من ص 49 - 55 وانظر ومان (1962) ص 211 - 227

58. انظر جاكسون (1963) العصر الثاني وانظر المند 16 من مجلة *Communication* (1970).

59. انظر ج ديوا وأخرين (1982)

60. انظر مثلاً ليفين (1966) Weinreich وسومسكي (1965)، ومككوبي (1968) MacLewey، ويكرسون Bickerton

ومنيور 197، وجاكسون (1978) Jackendoff، وبس 98، وcoch وغيرهم

61. انظر الفصل الرابع من هذا البحث

الفصل الثالث

آليات التوليد الدلالي

«إن القدرة على توسيع معنى (...) الوحدات المعجمية عن طريق عملية تحويل استعارية، تعتبر جزءاً لا يتجزأ من قدرة المتكلمين اللغوية».

ج لاسر (1980)، ص 193

إن طبيعته الساذج اللغوية، بما تقدمه من إمكانات تعجيلية، هي التي تحدد الموقف من التركيب المعجمية المولدة. فالتعامل مع هذه التراكيب باعتبارها معطيات واردة أو غير واردة، لا ينعزل عن المواقف النظرية التي يتحداها السامي بصدد بنية اللغة عموماً ومن ثمة تعدد اعتبار المولدات معطيات هامشية فرعية («محرقة») يالسبه إلى بعض المبادئ، فتجلى على «الظواهر الإيجارية» بموجب قرار نظري. وقد تعتبر معطيات أساسية لها علاقة بإحدى خصائص الجوهرية «لعمل الفئات» باعتبارها أساق سيميائية مره وفعالة وبالقدر المبدعة على توسيع معاني «وحدات المعجمية» الذي يعتبر «جرماً» لا يتجرأ من القدرة اللغوية «بمكلمين»¹⁰ فيكون على أية نظرية كافية لبيئة اللغة أن ترصد مثل هذه المعطيات، وأن تفترض سقا من القواعد والمبادئ لصبط إبداع الدلالات الجديدة، تتصح معالجة التوليد رصداً لم تسمح به هذه القواعد والمبادئ من إمكانات إبداعية لدى المكلم

ويمكننا أن نجعل بعض المشاكل الرئيسية التي يطرحها للتوليد الدلالي على أية نظرية دلالية، هي مستويين

- مشاكل رصد العلاقات الدلالية القائمة بين الوحدات داخل المعجم، وهو موضوع القسم الثاني من هذا الفصل.

- ومشاكل تأويل الوحدات المعجمية على مستوى التركيب الدلالي أي تأويل التركيب المجاريه المولدة.

هي أية نظرية، يجب على التأويل الدلالي لجعل أن يقرن، في نقطة معينة، المكونات الجمالية بالوحدات المسجلة في المعجم الذي يسد لكل وحدة قرعة دلالية وهي حالات كثيرة، يمكن لقرعات الناتجة من المعجم أن تربط فيما بينها بكييفية يعكس العلاقات التي تقوم بينها على مستوى البنية التركيبية للحملة، للوصول إلى قرعة دلالية أهم. وبما أن القواعد التي تربط المكونات الجمالية بالمدخل المعجمية، غالباً ما تكون قواعد مباشرة، وتطلب عدم الاختلاف لكي يتم التوافق بين المشاكل يبرر حينما يتطلب أحد المكونات الجمالية قراءة دلالية سياقية، محللة عن قراءه المعجمية، بسبب سات سياقية معينة، وبإستثناء حالات الشكوك الدلالي الحقيقي (كالتألف المنطقي) فإن جملاً مثل هذه نحظى بتأويلات وردة لدى المتكلم الشاوي، أي أنها تؤوّل مجارياً وهذا يعني أن القراءة السياقية للمكونات قد تكون مختلفة، إلى هذا الحد أو ذاك، عن قراءه المعجمية، لكن القراءتين متعاكستان ومادام المتكلمون يميلون إلى الاتفاق في الحكم بصدد التأويلات المجارية البنية، الممكنة وغير الممكنة، لجعل، فإن النظرية الدلالية تواجه إذن مشاكل تحديد هذه العلاقات التي يحصل عليها، أو يمكن أن يحصل عليها، بكييفية معقدة، بين التأويلات السياقية والقراءات المعجمية للوحدات.⁽²⁾

ويمكننا أن نقسم المواضع التي تحدثها النظريات الدلالية من التراكيب المجارية المولدة، داخل الاسودج (paradigme) التوليدي، إلى موقعين عمومًا، ناقشهم معتمدين ماله علاقه مباشرة بالموضوع، مهملين تفاصيل السادج المعتمدة.

1 - التراكيب المجازية وإمكانات التأويل

1.1 - تهميش التراكيب المجازية المولدة

هناك مجموعة من الطروحات يجمعها موقف عام يسير، في صيغته القصوى، نحو اعتبار التراكيب المجازية خارجة عن النظرية الدلالية الصرفة، أو يتعامل معها باعتبارها تراكيب «محرفة» أو «مشتقة»، أو باعتبارها ظواهر «إنجارية» لا تدخل في مجال القدرة موضوع الدرس اللغوي.

1.1.1 - المجاز والشمود

يواصل إني إساد التمثيلات الدلالية للجمل، في النظرية التأليمية (كاتر ويوسطن (1964)، كاتر (1972))، على أساس تحديد الخصائص المعجمية للوحدات المكونة، وعمل قواعد الإسقاط على صم (أو مدعمة) معاني هذه المكونات سواء القراء (أو القراءات) الدلالية للجمل.

ويوقف الوصول إلى قرمة دلالية سليمة للحمل، على توافق التخصيصات المعجمية للوحدات المكونة، الذي تلعب فيه البت الانتقائية دورا حاسما، إذ أنها تسمح ببعض المعلمات لإنتاج قراءات دلالية، وتسمح أخرى نظرا لمياد أية قرمة لبنيات المفصولة التي يعبر في هذه الحالة محرفة أو شاذة.

ومن ثمة فالتراكيب المحارية، تعتبر في هذه النظرية تراكيب بدون قرمة دلالية مجمل مثل

(1) كمنسي ثعلب

(2) تروح عمرو قمرأ

(3) أحب الرسوم الصامنة

(4) صحك انشلال

لا معنى لها مادامت القراءات المعجمية للوحدات (ثعلب)، و(قمرأ)، و(رسوم)، و(انشلال) لا تستجيب للقيود الانتقائية التي تفرضها المحمولات (كلم) و(تروح) و(صامنة) و(صحك)، مثل (+ إساد) فهي حمل يعتبره المكون الدلالي في النظرية التأليمية المذكورة، محرفة دلالية ذلك أن التأويل الدلالي للجملة يجب أن يشير إلى أنها محرفة أو مقبولة دلالية «تبعاً لمعنى إمكانية تركيب مكوناتها سواء معنى معرفي مسجع لمجموع الجملة» (3) ويوقف سواء

هذا المصنف المعروف على قيود الانتقاء التي تمنع هي الحالات القصوى أي تركيب، فلا تسند للمستوى المكوي الأعم أية قراءة. ومن ثمة تكون المكونات شاذة دلاليًا، ويكون تعبيره الشذوذ، حسب كاتز (1972)، (4) كالتالي

(5) يكون المكوي شاذ دلاليًا عندما لا تسند إليه أية قراءة (أي أن مجموعة القراءات المسندة إليه تساوي صفرًا).

فإذا كان الهدف من التأويل الدلالي هو رفع لالتباس، من الشدود يمثل الحد الأقصى لهذه العملية، وأو الحالة التي يمتنع فيها أي معنى ممكن في مرحلة من مراحل العملية التأويلية. (5)

49 (4) کاتر (1972) ص 49

(3) نیمی 93

والمعدل المحسّن في هذه النظرية الدلالية، مجموعة متناهية من المتواليات وتشكل كل متوالية تبعاً لنظام التالي

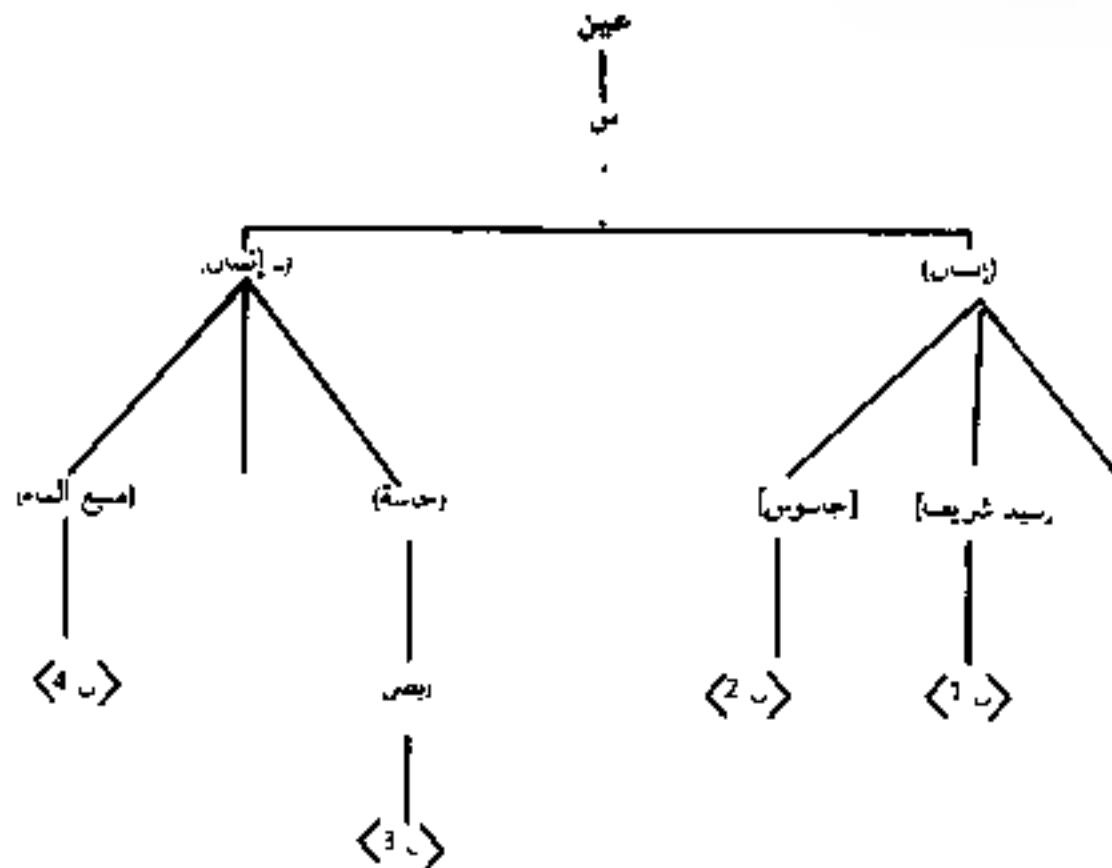
• مبالغة فرعية من المبالغة التركيبية (syntactic markers).

معنوية فرعية من السبب الدلالي (SEMANTIC MARKERS)

مميز ب (distinguishers).

(selective restrictions) انتقائية

ولم يكن أن يأخذ المدخر جوره فجاءه تجلى بها كذ موائده في شكل فرع جوده السدر المعجمي المقصود وذلك



2.1.1 - التأويل «المباشر» والتأويل «المشتق»

يتبنى تشومسكي (1965)، في هذا الإطار، نفس الطرح الذي تتبناه معالجات كاتر ويوسطل (1964) وكاتر (1972)، بخصوص اعتبار التراكيب انبجارية مظهر للانحراف اللغوي، بالإصافة إلى أن تشومسكي يهتم أكثر بتحديد العلاقة بين التراكيب السيمية والتراكيب المسخرية، ويتوصيح الكميات التي يتم بها الانحراف ليس على مستوى خرق القيود الانتقائية بحسب، وإنما أيضاً على مستوى خرق القواعد المقولية وقواعد التمرير المقولي الصرف كذلك.

➤ بالإضافة إلى السمات التركيبية، التي يشير الخط المنقطع إلى إمكانية تعديلها إلى سمات تركيبية أخرى يوجد السمات الدلالية بين موسي ونوحه المميزات بين معنيين والقيود الانتقائية (ن) بين أفعول موزاد ويمكن كرم من م. ب المدخل المعجمي أي كرم موزاد من هذا النمط من الرموز معنى للوحدة المعجمية المصيرة. وسمي مميزات من هذا النوع «مميزات» ومن منه بالوحدة المعجمية ذات القراءات ع. عني مستوى مدخلها المعجمي تعتبر منسبة ع موه. وهكذا يعتبر المدخل المعجمي - زعيم، في الشجرة علامة مثبت أربع مرات (أوبه ربع مرات). وبعض السمات الدلالية، يرى كاتر ويوسطل (1964)، يمكن تشكيل الدلالي أن يعبر عن الخصائص الدلالية العامة. أن المصير ب متردد ب هو خاص (idiosyncratic) في معنى وحدة معجمية معينة فبببب نمط المصير ب بين وحدات معجمية متقاربة عني مستوى المعنى فإن السمات الدلالية المنسبة في قراءة وحدة معجمية معينة، تنسب مميزات وحدات معجمية كثيرة أخرى ويمكن في هذا السياق أن تعتبر المميزات سمات دلالية، لكن بوجهة في المعجم محدودة إلى أقصى حد ويعبر لالتباس المعجمي في هذا الإطار. مصدر لالتباس الدلالي على مستوى الجملة ومن منه هو انتقاء جزء من معاني الوحدة المعجمية، وب ينتج منه من إقصاء للمعاني الأخرى الممكنة، يمتلكان أهمية بالغة، وذلك لأن الالتباس من جهة والالتباس المعجمي من جهة أخرى، هما المبدأان المنصيان الذي يسد إلى الجملة من طريق قواعد التأويل الدلالي (قواعد الاستدلال) وسدلت يجب أن تنص كرم قراءة من مميزات المدخل المعجمي لبدأ انتقائية، وهو التمييز الصوري عن الشروط الضرورية والكافية التي تحدد سم القراءة المنسوبة إلى مميزات أخرى، وهذا يعني أن القيد الانتقالي المرافق لقراءة معينة هو الذي يحدد تركيبه الممكنة مع مميزات وحدات معجمية أخرى عند تطبيق قواعد الاستدلال. وتعتبر القيود الانتقائية تابعة لسمات تركيبية و دلالية.

وبماخذ مثال جيد انتقالي ورد بالنسبة لتركيب الدلالية الممكنة بين مميزات فعل وفاعل، فقرة من من (تكملة تنص جيد استقالب مثل (إس) وهو قيد يعبر عن القيد الدلالي لبدء أن تسمى الية الدلالية (إس)، ومن ثمة يمكن أن يكون

(أ) تكلم من القوم

ب تكلم عين لأمير

بالنسبة لقراءة المعنى الأولى والثانية، مميزات القوم من المدكورين. فخصائص الية الدلالية (إس)، وتكملة لا يكون في هذا السياق

ج* تكلم عين ربه

د* تكلم عين الماء

لا القراءة الثالثة والقراءة الرابعة لا تنص الية الدلالية (إس)، ومن ثمة لا يسد ب. ج. (و) أي معنى مسبق بغيره. المكون الدلالي بين مميزات دلالية. انظر كاتر ويوسطل (1964) من ص 35 56 وانظر كاتر (1972) من ص 113 116 وانظر الصبي العفري (1983) 195، 2 96

ومن المعروف أن دراسة الجمل المحققة، تتعلق حسب تشومسكي بدراسة تعقوبية، وهو مفهوم يدخل في دراسة الإبحار اللغوي الذي يأتي بعده دراسة القدرة. يبدو أنه ليست هناك أسباب كافية، تدفعنا إلى إعادة النظر في الرأي التقليدي القائل إن البحث المنعقد بالإبحار لا يمكنه أن يتقدم إلا بتقديم فهم للقدرة التعنيتية⁽⁶⁾ والحال أن التراكمات المحارية، من حيث هي كذلك، ظواهر إبحارية، وهي من منظور القدرة التعنيتية تراكمات محرفة. بهذا المعنى فقط يعتبر الحديث عن الحمل المحققة (وخاصة التراكمات المحارية) مثيرة لمشكل الانحراف والتحرف الذي يبدو عاديا، من وجهة نظر التصور المعيار للمحو التوبييدي التحويدي، هو أن تأويل مثل هذه الحمل، يتم أساسا، إلى إعادة بناء الصور «تعاديية»، وإلى دراسة العمليات التي تكون مسؤولة عن «مظاهر الانحراف» فهي حين يحمار البعض بـ نوع من الأنحاء الخاصة بالانحراف⁽⁷⁾ يفصل تشومسكي وتوسيع مجال المعيار لاستقبال الحمل التي تعتبر محرفة من وجهة نظر لسانية صرفة. ويتم ذلك من خلال مقياس درجة التعنيتية، الذي يقيس ابتعاد تعبير معين عن مجموعة الحمل السليمة، بدلالة مدى موطن الانحراف في التعبير المذكور فتأويل الجمل المحرفة يتم دائما بالعودة إلى «مقابلاتها» السليمة، أي أن التحقيق المعدي للحملة يشكل مرجعا للصورة وعبر السليمة⁽⁸⁾

بهذا المعنى إذن، يعتبر تأويل الجمل المحرفة، تأويلا مشغفا، وليس مباشرا، كما هو الحال بالنسبة للجمل السليمة، معالتعايير [] [التي] تحرق بشكل معين (وليس بالضرورة، بنفس الشكل دائما) قواعد [المحو] لا تؤول بالتأكيد بالكمية التي تؤول بها الجمل السليمة []، بل يبدو أنها تؤول بفصل التشبهات التي تقيما مع هذه الحمل السليمة⁽⁹⁾ إن «المكون التركيبي» [] لا يصطد مباشرة حالات هذه الحمل (المحرفة)، ولكنه فقط يسد إليها سمات بما شبيهه السيوي بالجمل السليمة⁽¹⁰⁾

أما بخصوص الكيفيات التي يتم بها الانحراف، فيميز تشومسكي بين انحرافات ناتجة عن حرق القواعد المقبولة، أو القواعد التفرعية، أو القواعد الانتقائية والحمل الناتجة عن

(6) تشومسكي (1965) ص 20

(7) يشير إلى ذلك كاتر ووجندر (1964) قائلين «نعرض أن خلا من هذه المكوّنات التركيبي والدلالي والصوتي: بصر نظرية الانحراف من الجانب السليمة التي يوجد كـ مكون الهامس 2 ص 20 «منظر خاصة محال «بناء الجمل» نكانر (964)

(8) طوماني (1978) ص 37

(9) تشومسكي (1965) ص 10

(10) ص 113

- حرق القواعد الانتقائية «يمكنها أن تؤوّل اسماء بـ 1. وعبارة أخرى، يمكنها أن تؤوّل تبع لقياس مباشر بالجمال السليمة التي تحرم قواعد الانتقاء» (11)
- وبذلك تكون الجمال المسحرفة عند تشومسكي ثلاثة أبعاد تنتج عن
- أ) حرق بمعولة معجمية، كالانتقال من الصفة إلى لاسم في مثل
- (6) المظهر الساسي يعبر مباشرة عن المظهر الاقتصادي.
- التي تصبح
- (7) الساسي يعبر مباشرة عن الاقتصادي.
- أو الانتقال من لاسم إلى الصفة في مثل
- (8) إنهم يتحدثون عن جمهوريه شبح
- ب) حرق لاسم تعريفي، كالانتقال من الفعل اللام إلى المتعدي في مثل
- (9) اكتشف المرأة
- التي تصبح
- (10) اكتشف المرأة عملها
- ج) حرق سمه انتقائية، كالانتقال من المحسوس إلى المجرد في مثل
- (11) لوثة للظلمات الحاطة فكر ريد.
- (12) عالج عمرو الأرمه الثقافه
- أو كالانتقال من + [إنسان] إلى - [إنسان] هي الأمثلة السابقة، من (11) إلى (4)
- هكذا إذن، يعبر مثل هذه التراكيب هامة، ومسحوفة على مستوى نظفيرة الدعوية، لا تؤوّل لا تعبائهم بمقالاتها السليمة «يجب على أي نحو كاف وصفا أن يفسد لكل متوالية وصفا بيوي يشير إلى الكيفية التي تحرف بها المتوالية عن البناء السليم (إذا تعلق الأمر بالتحرف فعلا) 1. إن النحو يولد مباشرة اللغة التي لا تتكون إلا من الجمال السليمة [...] مع إسناد وصف بيوي لكل جملة منها ويولد النحو بكيفية مشتقة من المتواليات الأخرى [...] التي تشير إلى درجة الانحراف وبسطه الحاص بالحمل الموبدة بكيفية مشتقة» (12)
- ويحد عند م نيور (1971) توصيف أكثر لعلاقة التراكيب المجارية بشائية القسرة ولإسجد، وللكيفية التي يتم بها مأويل هذه التراكيب، وذلك تبع لمقدمات تشومسكي
- (1965) أعلاه

يطرح ماتيور شرطين أو يبين يجب أن تستجيب لهما أية نظرية كافية للاستعارة
« يجب أولاً على نظرية الاستعارة أن تقيم شروطاً ضرورية وكافية للتمييز بين ما هو استعارة
وما هو غير استعارة [١٠]، ويجب ثانياً [١١] أن تصل إلى تفسير كيف أن العتكم استناداً إلى
صدرته اللغوية، يفهم أو يؤول الاستعارات » (13)

وتتلخص ملاحظات ماتيور، بالنسبة إلى الجانب الأول، في أن التمييز الوارد على
مستوى القدرة، كيف يفهم التراكيب الاستعارية، هو التمييز بين جمل منجرفة وجمل سليمة،
وهو تمييز يعاقبه، على مستوى الإيجاز، التمييز بين ما هو استعارة وما هو غير استعارة، لأن
« الاستعارة ظاهرة من ظهور استعمال اللغة » (14)، ولذلك فإن إقامة تقابل بين الاستعارة
والإسراف يعبر حدفاً بين القدرة والإيجاز

ومن ثمة، يكون رصد الاستعارة قائماً على اعتبارها بنية منجرفة، دالة عن قصد (أو
مؤولة)، وذلك يستلزم، حسب ماتيور، المفهوم المركزي لحرف القاعدة، الذي يخصص صوب
ب معنى عدم تحدث عن بنية منجرفة والجهر الذي يحدد مقديس النحوية الدلالية
والتركيبي هو بالصيغ جهاز القيود الانتقائية وفواعد المريع العقولي (15)

وهي نفس الاتجاه الذي رسمه تشومسكي (1965)، يحاول ماتيور أن يبين كيف أن فهم
الاستعارة باعتبارها جملة منجرفة لكن مؤولة، يعطياً تفسيراً تاماً لها، وكيف أن هذه الجملة
المنجرفة تؤو، سداد، إلى السمات المعجمية لمكوناتها، وإلى بنياتها التركيبية، عن طريق
القياس المباشر بالجملة السليمة التي تحترم القواعد الانتقائية (16)

فبالنسبة لمتواليه استعارية مثل

(13) الإنسان ذئب

يتم تخصيص سق السمات المعجمية لكل من (إنسان) و(ذئب)، لنلاحظ أن هناك خرق
بعض القيود الانتقائية التي يفرضها (ذئب) على سق السمات في (إنسان)، مثل [+ إنساناً]
مقابل [- إنساناً]، بالإضافة إلى خرق أخرى تخصص هذه الحرف الأخير، وتتعلق بسمات
مثل [+ ناطق] مقابل [- ناطق]، إلخ، لكن السمات في سق (ذئب) - التي تحظى بأهمية
أكبر في « تنظيم » تصور سق السمات في (إنسان) هنا، هي تلك التي يبدو أنها لا تتدخل

3 ، ماتيور ٩٣ ص 76

4 ، نفسه ص 78

5 ، نفسه ص 79

6 ، نفسه ص 80

مباشرة في حرق القيود الانتقائية - مع احتفاظها بأهمية معينة في سياق (دُنب) وبصاير أخرى، فإن السمات التي تلعب دوراً أساسياً في فهم الاستعارة هذه هي سمات مثل «+ شرس»، «+ شال» (17)

يتعلق الأمر إذن، عند ماتيور (1971)، وتشومسكي (1965) باعتبار التراكيب المجارية، سمات لغوية معروفة تؤود من حيث هي كذلك أم فواعد التأويل، فتتضح في حرق القيود الانتقائية، الذي ينتج تهميشاً لبعض السمات، وإبرازاً لأخرى تكون أهم من الناحية السياقية. إن الموقف الذي عرصب له، يعتبر - في صيغته القوية، هي كاتز وبوسطل (1964) مثلاً - نظرية فقيرة لعدم رصدتها لآليات التوليد الدلالي وللعلاقات الدلالية القائمة بين الوحدات المعجمية في هذا الإطار، وذلك لأنها تعتبر المعاني المجارية خارج مجال النظرية الدلالية. إن هذا الموقف لا يمكنه أن يميز بين المعنى المجاري (المولد) والشهود الحقيقي (كالتساقيص النمطي) ولا أن يصف العلاقة بين القراءات المجارية والترابطات داخل المعجم، التي تعود إلى توسعات ونقود تحصح بها الوحدات المعجمية. ويؤدي أن هذا الموقف لا يمكنه، نتيجة ذلك، أن يميز بين مختلف أنواع التوسعات (18) إنه موقف ينتهي، في حدوده القصوى، إلى نتيجة عشية، هي أن كل التراكيب المجارية، غير سليمة

ويمكننا أن نحمل بعض الاعتراضات بخصوص نظرية الانحراف عند تشومسكي (1965) وماتيور (1971) خاصة فيما يلي

أ) لا يبدأ البحث في هذه النظرية عن تأويل محوري، إلا عندما يتم حرق القيود الانتقائية، أي أن الشرط الضروري والكافي للاستعارة، هو وجود خرق للقيود الانتقائية يجعل من المنوالية سمة معروفة والحال أن نفس الجملة (السليمة) يمكن أن يكون لها معنى «حقيقي» وآخر محاري في نفس الوقت، مثل

(14) دأقت هذا الكتاب

(15) قصي لكتاب الصبح على ريد

يمكن د (14) أن تعني «جميلة» أن هذا وصفت بعض الكتاب في عمها، ومجاراً أنها هزئت حراً منه ويمكن لـ (15) أن تعني «حقيقة» أن القصاء على ريد كان نتيجة صريه

بالكتاب المصمم أو سقوط هذا الأخير عليه، وأن تعني مجازاً التأثير المصوي العميق للكتاب المصمم في ريد. وعليه، والعلاقة بين الاستعارة والانحراف ليست بهذه البساطة، فادامت الانحرافات يمكن أن تتجلى في جمل غير معروفة، كالمثالين السابقين، أو مثل (16) لا أعرف كيف يستعمل العيل

التي تعتبر غير معروفة، وهائلة هي نفس الوقت لقراءة مجازية يحيل فيها (العيل) على شخص وعلى ذلك كثير من الأمثال، مثل (17) أصرب لحديد معدو اسحور

التي لا تعتبر معروفة من حيث هي كذلك، بل يكون انحرافها ملازماً لإمكان استعمالها في البحث على انتهاء الفرض قبل هوان الأوس وبالمقابل، هناك جمل (معروفة) بحرق القيود الانتقائية، ولكنها لا تؤيد استعاري،⁽¹⁹⁾ منها الحمل التي تقع موضوعات بعض المحمولات الدالة على حرم أو رعم مثل

(18) حلم ريد أن للماءه تشي على الماء

(19) رعم عمرو أن الأرض مثلثة

أو الجمل التي تعبر عموم، عن تناقصات منطقية

(20) أكس هذا المثلث الدائري

نوضح هذه المعطيات، أن بناء تأويل التراكيب المجازية على حرق القيود الانتقائية (أو لانحراف) لا يكفي لأن النظرية الدلالية يجب أن تكون قادرة على السبؤ بالتأويلات المجازية الممكنة، حتى بالسبب للحمل السببية ذات القراءات «الحقيقية»، كما يجب أن تكون قادرة، إلى حد، على تمييز بين التأويل المعاري الممكن، والشكود (أو لانحراف الحقيقي المتمثل خاصة في الساقص المنطقي

ب) إن اعتبار التراكيب المجازية تراكيب معروفة في هذه النظرية، يقود إلى تهيش هذه التراكيب، والاضطرار على حالات معقدة، فلا تمكن النظرية من تحديد الأنماط للمطردة لتوسع وتعمل الدلاليين، مع الوقت الذي يتج فيه المتكلمون هذه الأنماط ويؤوونهم باستمرار

ونوضح أن هذا النص مرتبط بب لاحظناه في الاعراض الأول أي أن المعجز عن تحديد أنماط التوليد الدلالي مرتبط بصنف الآليات التصورية التي يمكن من هذا التحديد، رد

تتخصص الآليات في هذه النظرية في آلية القواعد الانتقائية والتعريفية، ولا نجد مبادئ دلالية أهم تدخل في أوائل التراكيب الموددة، على مستوى العكس الدلالي، وتعمل على رصد الترابطات الدلالية القائمة بين القراءات المعجمية داخل المعجم.

ج) إن هذه النظرية لا تستطيع، نتيجة ما سبق، أن تقدم تفسيراً لسبب والكمية اندجين تتم باعتبارهما معجزة التأويلات المعجزة المولدة للوحدات (20) إنها لا تقدم جواب عن سؤال مثل لماذا نلاحظ علاقة بين المبادئ الدلالية التي تقوم عليها التوسعات المعجزة الإبداعية، وبين المبادئ التي تقوم عليها الترابطات الدلالية المعجزة (الفقرة) أو المستقرة سبق في المعجم؟ وهو سؤال فائق - كما سيتضح فيما بعد - على أن التوسعات المولدة تميل إلى أن تعكس الترابطات الدلالية المعجزة سبق

2.1 - إمكانيات تمثيلية

هناك مجموعة من الأمثلة تير نحو إيجاد آليات تمثيلية لرصد التوليد الدلالي، باعتبارها خاصية من خصائص الإبداع الدلالي للقدرة اللغوية

1.2.1 - نقل المعاني

يبدو أن الآلية الدلالية التي اقترحها هريش (1966)، تدير في اتجاه بلورة قواعد دلالية «مبدعة»، أي ليست تابعة بصفة مطلقة لصورة العكس التركيبي، كما هو الحال مع قواعد الإسقاط في النموذج المعير وبذلك فهي تمتلك نفس الخصائص التي تملكها القواعد الوليدية، وهي خصائص ترتبط بالتمثيل لعدد من أبعاد الإبداع اللغوية، يقول هريش «يجب أن توضع الدلالة أيضاً إلى مستوى التحدي الذي يطرحه مفهوم الوليدية لدى شومسكي [أي أن تقدم أوصافاً تامة الوصوح وقابلة للانطباق بكمية شولية» (21)

لقد رأينا أن جملاً مثل (1) - (4) أو (71) - (13) سبق، أو مثل

(21) ترفض شعائق العمار مع الأبطال (هي الحقول)

(22) سبل شقائق العمار على حدود الأبطال

(23) لقد سحب الاتفاق

(24) مسيرة خضراء

20: هريك 98 ص 129

2: هريش (1966) ص 309 وأنظر كاري برهون (1976) Cary Phour ص 213

لا نولد مباشرة، في النظرية المعيار، لأنها تحرق بعض القيود الانتقائية، وبذلك فهي تشكل ابتعاداً عن الحمل السليمة والجديد عند فريش هو أنه يحدد موقفاً من مثل هذه المعطيات، خارج التمييز بين المحرف والسليم، ويعتبر أنه يمكن التسبؤ بها انطلاقاً من القواعد الدلالية

وهذا يعني أن الجمل السابقة تحظى ببعض المبررة التي تحظى بها الجمل السليمة كلياً، إذ النحو يتجهها بانتظام كما ينتج الجمل السليمة

ويتم ذلك عن طريق قواعد دلالية «لنقل السمات» و«تأويلها» أم قواعد نقل السمات، فنقل سمات من المحمول إلى الموضوع، وتطبيق كلما تطلب محمول م منه خاصة في موضوع من موضوعاته ولم تكن هذه السمة موجودة في مصفوفة سمات الموضوع أم «قواعد التأويل» فتطبق بعد ذلك لهدف بعض السمات الملائمة لموضوع حين تتعارض مع السمات المنقولة (لتمكين قواعد الاسقاط من الوصول إلى القراءة الدلالية الواردة لبيته ككل). وهكذا فإن بناء الدلالة المولدة يتم في (21) عن طريق نقل سمات مثل [+حي]، و[+إنسان] من المحمول (رقص) إلى الموضوع (شقائق النعمان)، وفي (22) عن طريق نقل السمة [+سائس] من (سأل) إلى نفس الموضوع، كما يستقبل (الاتفاق) سمات مثل [+شيء]، و[+محسوس] تتطلبها الصفة (حصراء) وتعمل قواعد التأويل على حذف السمات الملائمة بموضوعات والمتمارسة مع السمات المنقولة انطلاقاً من المحمولات، فتحدد سمات مثل [+بنت]، و[+صليب] من قراءتي (شقائق النعمان) في (21) و(22) على التوالي، كما تحدد السمة [+مجرد] من قراءتي (الاتفاق) و(مسيرة).

2.2 1 - الدلائل الموسومة

إننا كانت معالجة فريش تسمح بافتراض صبي معناه أن كل الدلائل اللغوية محارية بالقوة، فإن بيكرطون (1969)، وهو يستدل على مجرية الجمل «المحرفة»، يفترض في القدرة اللغوية نوع من الاستعداد المحاري، ولكنه خاص ببعض الدلائل دون أخرى، تبعاً لمسندات (attributes) خاصة تنسب إليها بكمية دائمة أو مؤقتة إن هناك حسب بيكرطون، «عدداً كبيراً من الدلائل القابلة لتجاوز الحدود العقلية، ومهما بنت هذه العملية اعتباطية، فإن المتكلم قادر على اعتبار نتائجها، منتهية إلى لغته أو خارجة عنها. وبما أن هذه العملية لا يمكنها إلا أن تشكل بالضرورة جزءاً من قدرة المتكلم اللغوية، فيجب على النحو الكافي

أن يرصدناه (22) أم كيفية هذا الرصد، فتقوم على ملاحظة معادها أن إمكانية تركيب الدلائل مع بعضها لا ترجع إلى العلاقات «الطبيعية» التي تربط بين مرجع مادي وآخر، وإنما ترجع إلى ارتباط الدليل أو عدم ارتباطه «بمسد خاص» والمسد الخاص حسب بيكرطون «بمسد خاصه تنتمي عادة إلى ما يحيل عليه الدليل» (23) ومن الأمثلة على هذه المسدات الخاصة، مسد [صلابة] الذي يسد في الإنجليزية (والعربية) إلى (حديد)، بينما لا نجد (للحديد) في الإسبانية مثلاً مثل هذه القيمة المجازية، وإنما نجدها في (الفلاد) ومثل ذلك مسد [عباءة] للحمر والبقرة، أو مسد [شجاعة] للأسد، أو مسد [مكر] للشعلب الخ، في العربية الفصحى والعربية المعربية ولغات أخرى.

وتسمى كل الوحدات التي ترتبط بها مسدات خاصة في لغة معينة «دلائل موسومة» (signes marqués) في مقابل الدلائل غير الموسومة. ولا شيء يمنع من استعمال دليل موسوم استعمال غير الموسوم، لكنه في استعمال الموسوم يمكن أن يركب مع دلائل أخرى، أو يلعب دور دلائل أخرى.

بهذا المعنى تعبر الدلائل الموسومة مجازية بالقوة، أما الدلائل الأخرى فليست كذلك، ومن ثمة فلا يمكنها إلا أن تنتج انحرافات. وهذه حسب بيكرطون، طريقة تمكن من التمييز بين المجاز (الممكن) ومجرد الانحراف.

هكذا تصبح التحولات الدلالية التي تتجلى مثلاً في حرق القيود الانتقائية، مرتبطة بصفة عامة، بالمسدات الخاصة الملحقة بالدلائل، والتي تمنح لهذه الأخيرة بأن تتركب مع دلائل أخرى أو تحل محلها. فالعناق مسد [كثافة] (Soupe) يمكن من الحصول على تعابير مثل

La soupe du pilote (25)

للإشارة إلى السحاب الكثيف، أو

La soupe de pois (26)

وهي عبارة سلبية تشير إلى الصباب الكثيف، أو

Etre dans la soupe (27)

22 بيكرطون (1969) ص 69

23 ص 67

24 ص 70

للإشارة إلى كثرة المشاكل وكثافتها (24) وسجد في العربية المعربية ما يعاثل ذلك هي تعابير مثل

(28) حاص أحمد يهك هاد لحريره

وتنتمي هذه المسدات الخاصة، التي تسم بعض الدلائل وتعدد استعمالاتها المعيارية، إلى شبكة تصوريته هائلة، حسب بيكرطون، على تقابلات ثنائية مثل

محسوس / مجرد

حي / لا حي

ساكن / حركي

كل / جزء

كثيف / مفلش

والذي يحدد هذه الشبكة التصورية، هو الأساق الثقافية للغات الخاصة. فهذه الأساق هي التي تصبط طبيعة هذه المسدات، وتحدد الدلائل التي ترتبط بها، وذلك عبر القيم الثقافية التي تلحق بالوحدات المعجمية ويعتبر بيكرطون أن بعض حواهر هذه «العمليات الإبداعية» يكمن في ميل المتكلمين إلى نمويص «التحجر البائع» للأساق الثقافية، وإقامة علاقات بين مجالات تبدو مختلفة. (25)

يعكس الآن أن يجعل بعض الملاحظات النقدية بخصوص اقتراحي فريش (1966) وبيكرطون (1969).

إن محاولة فريش تدحل، كما أسلفنا، في إطار تقديم آليات وصيغة تمكن من رصد التأويلات الإبداعية، وتكمن إيجابيتها في رصدنا المباشر لإعادة التنظيم الانتقائي للوحدات التي تتحول معانيها لكنها لا تمكن من رصد التمييز بين أنواع مختلفة من التوسعات المجارية، فهي لا ترصد الفرق بين التوسعات الاستعارية والتوسعات الكنائية، ولا تقيم نتيجة ذلك، المبادئ العلاقية الدلالية المسؤولة عن توليدهما

ثم إن سبق فريش، لكونه يسمح بنقل السمات كلما كان ذلك ضروريا، يهجز عن إدراك ما هو مطرد وما هو غير ممكن داخل مجال التأويلات المجارية وهذا يعني أن عمليات نقل السمات يجب أن تقيد بكمية تحد من قوتها، على أساس مبادئ دلالية محددة.

والوجه الآخر الذي يستوجب إعادة النظر في طبيعة عمليات نقل السمات، هو أنها لا تعمل إلا في حالة حرق القيود الانتقائية، ولذلك لا يمكنها أن ترصد التأويلات المجارية (الممكنة) للبيات التي لا يكون فيها، بالضرورة، مثل هذا الحرق. فلذا استعبد جملاً مثل (15) أعلاه .

(15) قصي الكتاب الصم على ريد

التي يمكن تأويلها بشكل سليم، دون افتراض حرق للقيود الانتقائية، أمكننا أن نلاحظ أن نقل السمات لن يطبق في هذه الحالة، للوصول إلى القراءة المجارية المتمثلة في التأثير المعسوي العميق للكتاب الصم في ريد.

وبالإضافة إلى ما سبق، يشير مككولي إلى أن نقل السمات عند هريش، لا يرصد إلا جانب من القراءات المجارية (26) مما أن السمات تنقل دائماً من المحمولات إلى الموضوعات، لا يمكن أن يحصل، بالنسبة لتراكيب مثل (21) أعلاه، أو (29)

(29) ترفض سم الصيد في المياه

إلا على فردة واحدة، حيث (شقائق النعمان) أو (سم الصيد) كائنات حية (بشرية) لها أرجل الخ، وليس على القراءة الاستعارية الأكثر استعمالاً، والتي يوسع عن طريقها الفعل (رفض) للدلالة على «الحركة الموقعة» عموماً

إن جهاز هريش لا يمكن كذلك من رصد وارد لقراءات جمل مثل

(30) قلب الحبيب

التي تصي

(31) قلب وعاء الحبيب

إن اقتراح هريش إن، وإن كان يبدو ديجانيات ملحوظة، فلا يمكن الاحتفاظ به كما هو وبصفة عامة، فإن نفس النوع من الاعتراضات الواردة بخصوص النظرية المعيار، يمكن أن يرد بخصوص جهاز نقل السمات عند هريش (1966)

أ) إن نقل السمات يعمل فقط عندما تنمعرض السمات، ولذلك لا تحظى جمل مثل (14) و(15) إلا بقراءة واحدة.

ب) ليست هناك قيود على نقل السمات، إذ ينطبق النقل كلما دعت الحاجة إلى ذلك ومن ثمة أيضاً يتعدى رصد المبادئ العامة المولدة للتراكيب المجارية.

(ج) لا نجد أي تمييز للعلاقة بين الترابطات الدلالية المعجسة، والمبادئ التي تقوم عليها القراءات المجارية المولدة

(د) إن نقل السمات يلبي التمييز بين التراكيب المجارية، والتناقضات المنطقية وقد تم نقل السمات كلما ورد التعارض، فإن جملاً مثل (32) و(33) متأكد تأويلات سليمة:

(32) أكل ريد المربع الدائري

(33) لا لون للأفكار الخصرة

يتضح إذن أن جهاز نقل السمات يجب أن يقيد بكمية تجعله يتعاضد بإسناد تأويلات سليمة لتجمل المتناقضة منطقياً (27)

أما «المسندات الخاصة» التي تلتحق «الدلائل الموسومة» عند بيكرطون (1969)، فيبدو لنا أنها ليست إلا وجهاً آخر لنقل السمات عند فريش وذلك مع مراعاة فرق أساسي، وهو أن السمات المنقولة عند فريش، تصدر عن مصنفات سمات المحمولات، بينما المسندات الخاصة صادرة عن شبكة تصورية تهم السق الثقافي للمجموعة اللغوية المعنية.

ويمكننا عموم أن نرى الاعتراضات السابقة بخصوص اقتراح فريش، وأردة بالنسبة لاقتراح بيكرطون، وخاصة بالنسبة لغياب أي نوع من القيود على العصبية الأساسية وهو عيب قد ينتهي، كما هو الحال عند فريش، إلى عدم التمييز بين التراكيب المجارية، وغيرها من التناقضات المنطقية وذلك ما يلاحظه بيكرطون نفسه بخصوص تصنيف مستويات التراكيب المجارية تبعاً لنوع الحرق الذي تنتج عنه، سواء تعلق الأمر بحرق القواعد المنقوبة أو التعريفية أو الانتقائية فهي «كل هذه المستويات نجد في نفس الوقت عبارات مجردة وأخرى غير مجردة، ولا توجد أية إمكانية داخل النظرية، للتمييز بينهما مهما كان المستوى المعتمده» (28)

إن التوجيه الذي يمكن أن نخرج به من نظرية بيكرطون في المعجار باعتباره مظهر أساسياً من مظاهر التوليد الدلالي، هو الإحالة على الأساق الثقافية التي «تسم» عن طريق «المسندات الخاصة»، بعض الدلائل داخل المعجم، وهي بهذا الوسم تؤهلها إلى الدلالة المجارية، أي تجمع منها مولدة لدلالات جديدة، ومن ثمة لتراكيب دلالية جديدة. لكن غياب القيود على هذا الوسم، يجعل لا نعرف حدوده المفترضة، ولماذا يشمل دلائل دون

27 بوريك (1981) ص 17

28 بيكرطون (1969) ص 68

أخرى، وهل تبقى فعلا بعض الدلائل دون وصف، أي هل هناك دلائل تعتبر بمنزلة عن التوليد الدلالي؟ وكما أسا يرى ضرورة تقييد قواعد نقل السمات عند فريش، فإنا نتفق مع روح ملاحظة بيكرطون التي تشير إلى العلاقة القائمة بين الأساق الدلالية للسمات الطبيعية، والأساق التصورية.

2 - العلاقات المعجمية الدلالية

مادام التوليد الدلالي مرتبط بظهور دلالات جديدة للوحدات المعجمية، أي بالتمدد الدلالي، فإن أية نظرية للدلالة المعجمية تطمح إلى رصد مثل هذه الظواهر، يجب أن تنص وسائل لتحديد العلاقات الدلالية بين المداخل المعجمية الواردة، ورصد التمييز بين الوحدة المفردة ذات المدخل المعجمي الواحد، والوحدة المتمتدة الدلالة، التي ترتبط بأكثر من مدخل. فالقرار المتعلق باعتبار وحدتين متطابقتين صوتيا، ومختلفتين دلاليا، وحدة معجمية واحدة أم وحدتين، يتوقف على ما تقدمه النظرية المعجمية من آليات يمكنها أن تصف العلاقة الدلالية بين قراءتي الوحدتين. والكيفية المخصوصة التي تعمل بها هذه الآليات العلاقة المسؤولة عن إقامة تربط دلالي معين، هي التي تحدد ما إذا كانت الوحدتان قراءتين مرتبطتين بوحدة معجمية متعددة الدلالة أم لا. وهي الحالتيه معا، فإن القرار يجب أن يبنى على مجموعة محددة من القواعد العلاقة الدلالية.⁽²⁹⁾

وسناقش فيما يلي بعض أهم الاقتراحات الهادفة إلى تعيين قواعد ومبادئ علاقة تمكن من بلورة نظرية للدلالة المعجمية، تستطيع رصد حدود المتكلم - السامع بصدد وجود العلاقات المعجمية المذكورة.

1.2 - اقتراحات جاكسون

يقترح جاكسون (1972)، اعتمادا على سبق العلاقات الدلالية عند كروبر (1965)، نظرية للعلاقات المحورية تقوم بين المحمول وما يستقيه من أدوار محورية كالمحور والمصدر والمكس والمصدر والهدف والأداة. وتتخلص صورة العلاقة بين هذه العلاقات المحورية والبينة العميقة في أن المكون الدلالي يشتقها انطلاقا من البينة العميقة، ويشكل العمل في البينة بتحديد هذه العلاقة، أي أن المدخل المعجمي للعمل يجب أن يربط بين العلاقات المحورية والعلاقات المحورية. ويتصور جاكسون مبدأ أن هذا الربط يمكن أن تتكامل

بإقامته سمات التعرّيج المقولي الصرف للفعل⁽³⁰⁾ فإننا اعتيرنا الصورة العامة لمدخل الوحدة المعجمية، كالتالي .

$$(34) \left[\begin{array}{c} \text{خصائص صوتية} \\ \text{خصائص تركيبية} \\ \text{خصائص دلالية} \end{array} \right]$$

فإن مدخل (عالج) في (12) سابقا سيكون، باختصار، على الصورة التالية

$$(35) \left[\begin{array}{c} \text{عالج} \\ + \text{ف} \\ + \left[\text{م س} \quad \text{م س} \right] \\ \text{منفرد} \quad \text{محدور} \\ \text{عالج (س، ص)} \end{array} \right]$$

وكذلك الأمر بالنسبة لمدخل أفعال أخرى تشهد نفس النوع من التوليد الدلالي، أي المتعلق بالتقابل بين الـ [محموس] / [مجرد]، مثل

(36) أ) طهر ريد الثوب

ب) طهر ريد الوضوء

(37) أ) قدم عمرو كتابا

ب) قدم عمرو فكرة هامة

(38) أ) صدر أحمد القمح

ب) صدر أحمد الثورة

(39) أ) قتلت همد ريذا

ب) قتلت همد الوقت

⁽³⁰⁾ بالإضافة إلى قواعد الإسقاط: جاكوبوف '1972' ص 37

(40) أ) هضت أسماء الأكلة النعمة

ب) هضت أسماء النظرية الجديدة

إن نظرية الأدوار المحورية يمكنها على هذا المستوى، أن تتبأ بهذا السوع من التركيب المولدة (الأمثلة البائية)، استناداً إلى مبدأ دلالي عام، يمكن أن ترجع إليه القواعد العلاقية الرابطة بين المناحل المعجمية. ويتعلق الأمر بالمبدأ القائل إن الأدوار المحورية تكون محسوسة أو مجردة، وهو مبدأ يقوم في نظر جاكسونوف على الفكرة القائلة إن دلالة الفعل في استعمالاته المختلفة واحدة أساساً،⁽³¹⁾ ولذلك تقدم نظرية الأدوار المحورية إمكانية تمثيل موحد لما هو مشترك بين صديات محسوسة وأخرى مجردة، وأيضاً بين أحداث فيزيائية وأخرى نفسية.⁽³²⁾ بل إن هذه الإمكانية لتوحيد استعمالات مختلفة للصورة الصورية الواحدة للمعمل، تعتبر من الأسباب الرئيسية التي تبرر في نظر جاكسونوف تبني سق العلاقات المحورية الذي يمكن في هذه الحالة من تعميمات مهمة داخل المعجم.⁽³³⁾

إن ضرورة الاستناد إلى مثل هذه المبادئ تعرضه حاجة النظرية إلى تخصيص السمات الداخلية للأدوار المحورية نفسها، حينما يتعلق الأمر في التوليد الدلالي، برصد مدى الاختلاف والائتلاف الدلاليين في نفس الوقت، بين الاستعمال المعجم والاستعمال المولد.⁽³⁴⁾ وهو ما يظهر فعلاً في المماثلة التي يقدمها رومي (1972) استناداً إلى معطيات النظرية المحورية عند جاكسونوف، إذ أن رومي يستخدم مجموعة من السمات الانتقائية مثل [+إنسان]، [+محسوس]، [+نفسية]، إلى جانب الأدوار المحورية في المناحل المعجمية.⁽³⁵⁾

ويبدو أن علاقة الأدوار المحورية بالسمات، في هذا الإطار، يمكن تصورها، على مستوى أهم، باعتبار أن الدور المحوري ليس كياناً دلالياً بسيطاً ولكنه مركب من السمات.

31 - ص 29 30 وانظر رومي (1972) ص 185

32 - رومي (1972) ص 186 187

33 - جاكسونوف (1972) ص 33

34 - سير بوريك 198 ص 10 إلى 11 الدلائل في إطار المناحل التوليدية - «هتوا بمصاني الجسم أكثر من اهتمامهم بمصاني الكلمات، والدراسات التي هدت نتيجة نحو العلاقات بين الوحدات المعجمية، كبحث أعمال كروبر وفيلدور. الخ. لم تعالجها إلا كيفية غير مباشرة، بعض العلاقات (التركيبية) بين الجسم في الهدف الرئيسي ص 9 وانظر نفس المؤلف بهذا أهمية تخصيص السمات الدلالية في مثل هذه الحالات ص 101 102 وانظر كذلك يكو (1980) Eco بهذا تخصيص السمات التي تخص الأدوار الدلالية. ص 77

35 - مثل ذلك مدخل «حتم»: ص 188، حيث السمة [+إنسان] إلى جانب الدور المحوري. + مكان

حتم: + ص. + معناه: + = + إنسان

+ = + مكان

وانظر كذلك صفحات مثل ص 240، 246

مقدور المصمم، عند جاكسون، مثلا، يشمل [+حي]، [+إرادي]، والأدوار الأخرى يمكن أن تشمل مثل: [+مجرد] أو [+محسوس] إلى جانب السمات الأخرى. ويمكن أن يلخص العلاقة المذكورة في أن الأدوار المحورية، في الإطار التأويلي، هي مقابل التصور الدلالي التوليدي - تستبط (أو تشتق) انطلاقا من العلاقات السحوية من جهة، ومن الخصائص الدلالية المنتمية في المناحل المعجمية للوحدات من جهة أخرى، إذ هناك علاقة بين هذه الخصائص التي تمتلكها الوحدة المعجمية، والأدوار التي يمكن أن تلعبها هذه الوحدة في الجملة. ويشير كل من كاتر (1972) وهيلمور (1968) إلى هذه العلاقة، لكن بكمية مختلفة. فالأدوار بالسبة للأول تشتق من السمات، فنقول مثلا: إن مركبا يسمى مميا يشمل وظيفة الفاعل تركيبيا، يمكنه أن يؤول باعتباره مصدا إذا كان للاسم - الرأس السمة [+حي]، وإذا كان الفعل في الجملة محصا بالسمة [+عمل] (36) أما بالسبة لفيلمور، فإن السحو يتضمن قواعد تقيد الإدماج المعجمي، وذلك بالإشارة إلى ضرورة امتلاك كل مركب اسمي لمجموعة من السمات المحددة، حتى يمكن إدماجه تحت «حالة» (case) معينة. فلكي يدمج المركب الاسمي تحت «حالة» المصد أو الداتيف (dative) مثلا، يجب أن يتضمن المدمج المعجمي لهذا الاسم السمة [+حي]، التي يتم تخصيصها عن طريق «قاعدة ضرورية» (37) مثل

س — [+حي] / مصد، داتيف [س — ص]

إن الأدوار هنا هي التي تقيد السمات، بخلاف ما رأينا عند كاتر، وعلى كل حال، فإن طبيعة هذا الاختلاف في «اتجاه العمليات» لا تهما هنا، بقدر ما يهمنا إثبات العلاقة بين الأدوار والسمات، وضرورة تخصيص هذه الأخيرة، في رصد طبيعة التوسعات الدلالية المولدة اعتمادا على ما سبق، وفي إطار تحديد العلاقة بين الاستعماليين المختلفين لنفس الفعل، يلاحظ روهي (1972) أن البنيات العميقة - أو بعضها على الأقل - للاستعمالات المحسوسة والمجردة لنفس الأفعال، بنات متطابقة، أي أنها بصفة عامة كالتالي

(41) [ف] م س1 م س2

أما الاختلافات الدلالية فنرجع إلى أن التمثيلات الدلالية للجميل، «ليست مجرد إسقاط مباشر للسببية التركيبية العميقة، بل إن هذه التمثيلات ترتبط بالمستوى التركيبي بواسطة

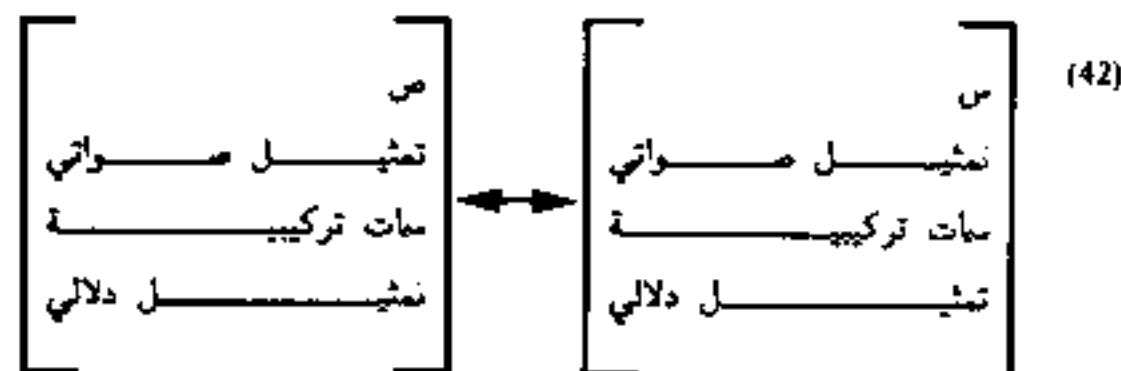
(36) وانظر كاري يريو، (1976 ب) ص 100 والهامش 6. ص 112

وانظر ما أسلفه عن جاكسون (1972) في نفس السياق.

37 هيلمور (1968) ص 26 (نشير من على معنى السهم إلى مقوله لاسم. أما من على معنى السهم فهم معبرون).

قواعد تأويلية يمكنها أن تكون معقدة إلى حد ما،⁽³⁸⁾ لكنه لا يقدم أي توضيح بصدده ما يقصده «بتعقد القواعد التأويلية». وينتهي إلى تصور يعتمد تخصيص مدخلين منفصلين مدخل لكل استعمال على حدة، مع مجموعة من «المواصفات» التي تلعب دور قواعد الحشو وتعالق بين المدخلين⁽³⁹⁾

هذه «المواصفات» نجدها بكيفية أكثر دقة ووضوحاً في إطار فرضية المداخل المعجمية الثامنة التي بلورها جاكسونوف (1975) وإذناك سيتعلق الأمر بتخصيص مدخلين تامين لكل فعل من أفعال (35) - (39)، وما شابهها مثل (عالج) في (12) و(لوث) في (13) سابقاً، لكنهما مدخلان متعلقان جزئياً عن طريق قواعد الحشو الصرفية والدلالية والصورة العامة لقواعد الحشو هي



وهي قاعدة تشير إلى ارتباط المدخل ص بالمدخل ص،⁽⁴⁰⁾ ومادام جاكسونوف (1975) يفصل بين قواعد حشو صرفية تلعب دوراً في كل تقويم معجمي حيث المداخل متعلقة، وقواعد حشو دلالية يمكنها أن تلعب نفس الدور،⁽⁴¹⁾ فإن «المعلومات المستقلة» التي تحتاج قواعد الحشو لتقويمها تتعلق به، بالمعلومة الدلالية التي يدخلها الاستعمال المولد بالفعل

وبذلك يكون لصورتي (عالج) - وغيرها من الأفعال المذكورة - مدخلان منفصلان تربط بينهما قواعد الحشو الصرفية والدلالية. ويمكن صياغة صورتي هاتين القاعدتين، بعض النظر

(38) روني (1972) ص 233

(39) نفسه ص 247

40 جاكسونوف (1975) ص 69 70

41 نفسه ص 106

عن التفاصيل، لتكون قاعدة الحشو الصرفية كالتالي :

$$(43) \left[\begin{array}{c} / \text{ س } / \\ + \text{ ف} \end{array} \right] \longleftrightarrow \left[\begin{array}{c} / \text{ س } / \\ + \text{ ف} \end{array} \right]$$

وتكون قاعدة الحشو الدلالية كالتالي

$$(44) \left[\begin{array}{c} + \text{ ف} \\ + (2 \text{ س } 1 \text{ م} -) \text{ عملية مجردة} \end{array} \right] \longleftrightarrow \left[\begin{array}{c} + \text{ ف} \\ + (2 \text{ س } 1 \text{ م} -) \text{ عملية محسوسة} \end{array} \right]$$

ويمكننا اعتماد، على الملاحظات السابقة في علاقتها بالأدوار المحورية والتماس، أن نعيد صياغة هذه القاعدة على الشكل التالي (42)

$$(44) \text{ أ} \left[\begin{array}{c} + \text{ ف} \\ + [2 \text{ س } 1 \text{ م} -] \\ + [\text{محور}] \\ + [\text{مجرد}] \end{array} \right] \longleftrightarrow \left[\begin{array}{c} + \text{ ف} \\ + [2 \text{ س } 1 \text{ م} -] \\ + [\text{محور}] \\ + [\text{محسوس}] \end{array} \right]$$

إن الذي يمكنه، من رصد الترابط الدلالي بين المدخلين عن طريق قواعد الحشو الدلالية، هو نفس النظرية الدلالية للمبدأ المشار إليه أعلاه والقائل إن المحور (وأدوار أخرى) تكون محسوسة أو مجردة.

إلا أن معطيات التوليد الدلالي لا تقتصر على توسع الدلالات المحسوسة لتشمل دلالات مجردة. فهناك معطيات أخرى يهتم التوليد فيها بعلاقات دلالية أخرى مختلفة. والحال أن النظرية الدلالية التي نحن بصدد هنا لا تمتلك مبادئ علاقة دلالية أخرى تمكن من رصد هذه المعطيات

ويتعلق الأمر مثلاً بعلاقات تظهر في البيئات التالية

(45) أ) قرأت كتاب الرمخشري

ب) قرأت الرمخشري

(46) أ) درست مقال تشومسكي

ب) درست تشومسكي

(47) أ) قلبت كأس الحليب

ب) قلبت الحليب

(48) أ) استقبل سكان المدينة ريدا

ب) ستقبل المدينة ريدا

فحتى لو افترضنا قواعد حشو دلالية من نمط (44) أ)، تعالق بين مدخلي كل من (قرأ)، (درس)، (قلب) و(استقبل)، عن طريق تقويم المعلومة الدلالية المستقلة التي تمدحها استعمالات الأعمال في البيئات البائية 45 - 48)، مثل القاعدة التالية بالنسبة بمدخلي (قرأ)

$$(49) \left[\begin{array}{c} + \text{ف} \\ + [- \text{م س}_2] \\ + [- \text{محور}] \\ + [- \text{إسار}] \end{array} \right] \longleftrightarrow \left[\begin{array}{c} + \text{ف} \\ + [- \text{م س}_2] \\ + [- \text{محور}] \\ - [- \text{إسار}] \end{array} \right]$$

فإن التقابل بين (- إنسان) / (+ إنسان) لا يرصد العلاقة الدلالية الواردة التي يقوم عليها الاستعمال المولد، والمتشكلة في العلاقة الكنائية بين المنتج (الرمحشري المؤلف) والمنتج (الكتاب المؤلف)،⁽⁴³⁾ لأن النظرية لا تتضمن مبدأً علائقياً دلالياً من هذا النوع، يمكن للقواعد المعجمية أن تحيل عليه. كما أن التقابل بين سمة مثل (+ صليب) هي (الكأس)، وسمة مثل (+ سائل) هي (الحليب)، بالنسبة لاستعمالي (قلب)، لا يرصد كذلك العلاقة الدلالية الواردة بين الوعاء (الكأس) والمحتوى (الحليب)، التي تعتبر مرصاً عن علاقة كنائية أعم بين الحال والمحل تقوم عليها العلاقة بين استعمالي (استقبل) كذلك

بهذا المعنى يرى أن النظرية الدلالية، عند جاكندوف (1972) و(1975) ورومي (1972)، لا تتضمن من المبادئ العلاقية الدلالية القدر الكافي الذي يمكنها من رصد أكبر عدد ممكن من التراكيب المولدة، والتمييز بينها فهي لا تتضمن، من المبادئ التي يمكن أن نحيل عليها القواعد العلاقية المعجمية، إلا مبدأً واحداً كما رأينا بل إن هذا المبدأ الواحد نفسه، ليس واضحاً بما فيه الكفاية إنه، صمي، مبدأ استعماري يقوم على المشابهة التي ترجع إليها كل المبادئ العلاقية الاستعمارية، هي مقابل المبادئ العلاقية الكنائية القائمة على علاقة المجاورة⁽⁴⁴⁾

يضاف إلى هذا، أن قواعد الحشو الدلالية عند جاكندوف (1975) (أو عند رومي (1972))، لا تعالج إلا بين العناحل المتعاقبة صرفياً، ولا تعالج بين الوحدات المترابطة دلالياً فقط وهو نقص يصعب فرصة إيجاد تعميمات دلالية مهمة داخل المعجم، تقوم على مبادئ ترصد في نفس الوقت التوسعات الدلالية (الاستعمارية والكنائية)، والعلاقات الدلالية القائمة هي المعجم (أي المعجمية)، سواء بين الوحدات المتعاقبة صرفياً ودلالياً، كالأمثلة التي رأيت وكالترايطات الدلالية والصرفية بين أروج مثل رجاج - رجاجي، دحر - داخل، الخ، أو

43) قدس مثل هذه الليات، عند القدماء على ما عبره البلاغيون منهم «مجار بالحدود» وعليه فإنها تكون من باب (إضافة القرية)، أي أهل القرية. فيكون الأصل هو «موت كذاب» (أي، فلا) وكذلك بالنسبة لـ «موت» فهي من باب «حدود المصاف» وإليه المصاف إليه عند القدماء

وانظر كذلك عند القدماء المعربي (1947)، الذي يشير إلى أن معنى «موت» وإخريس، يعيدان إلى الداء حالي، وهذا في العربية (الفردية) يعيدان إلى الآثار المكتوبة

على أن يفسر العلاقات من هذا النوع، علاقات كنائية قائمة على المجاورة وهي في مثله «موت» وإخريس، مجاورة بين منتج ومنتج تعبر مرصاً عن علاقة مجاورة أعم بين اليب والمصب وانظر نفاصيل المبادئ الكنائية القائمة على المجاورة في النص اللاسي

44) انظر المبادئ الاستعمارية والكنائية في الفصل الموالي.

بين الوحدات المتعاقبة دلالي فقط مثل جرار - لحم، قسم - كتابة، برلمان - نائب، تعليم - أستاذ، سحاب - مطر الخ، بالإضافة إلى علاقات مثل الاسعمال (كلب - حيوان)، والترادف (جلس - قعد)، والتكامل (ذكر - أنثى) الخ، في إطار معجم قائم على الحقول الدلالية.⁽⁴⁵⁾ ويجد لدى جاكندوف (1978) اقتراحاً آخر، أكثر تقدماً، وأقصر على رصد بعض جوانب التوسعات الدلالية بكمية أوضح.⁽⁴⁶⁾

فيما اعتبرنا أن للفعل معنى مركباً يتم توسيعه، كما رأيت مع جاكندوف (1972) ودوفي (1972)، فإن إحدى الطرق الأساسية التي يسلكها هذا التوسيع، والتي يمكن أن ترصد العلاقة بين المعنى المركزي والمعاني التي يكتبها بتوسيمه، تتجلى حسب جاكندوف (1978) في ما يسميه تعميماً عبر الحقول (cross field generalization).⁽⁴⁷⁾ فين أمراً أن الأعمال في معجم معين يمكن تصنيفها إلى حقول، أمكن أن يتركز في المعجم العربي حقلاً لأفعال الوصف الفعائي، يشمل أفعالاً مثل سافر، ذهب، انتقل، تحول، وجد، مكث، بقي، ليث الخ وهي أفعال يمكن تقسيمها إلى ثلاثة حقول فرعية، هي أفعال الحركة، وأفعال الحالات القارة، وأفعال المكوث فأفعال الحركة مثل

(50) سافر ريد من الرباط إلى البيضاء

حيث يتعلق الأمر بحركة هيرائية، وحيث موضوع الحركة المحور الذي يسافر عبر المسار (path)، من المصدر إلى الهدف. فالتصور العام الذي تعبر عنه مثل هذه البنى هو ذهب (س، مس)، الذي يعني وقوع حدث متعلّق في حركة شيء (س) عبر مسار (مس).

وأفعال الحالات القارة، مثل

(51) وجد ريد في القاعة

وهي بنية لا تصف حركة، وإنما تصف مكان (مكان) المحور، فهي تعبر إذن عن تصور

عام هو وجد (س، مك).

وأما أفعال المكوث، فمثل

(52) مكث ريد في ناره

45 انظر ذلك في فصل لاحق

46 يأتي اقتراح جاكندوف (1978) في إطار فرضية أهم يرى أن البنية الدلالية مستقلة بحدود لسانها عن المكون التركيبي ومعاقفه بالبنية التصورية. وهي فرضية مستبناة في الفصل الموالي. ويقتصر هذا على ساون أنه، التعميم عبر الحقول لا يربطها بما يعبره التوليد الدلالي من علاقات معجمية، وهي موضوع هذا القسم الثاني من الفصل الذي نحن بصدده.

47 انظر جاكندوف (1978) ص 278 - 222 وانظر الفاسي الفهري 985 الجزء الثاني ص 208 - 210. الذي هتمده في توضيح بعض ما سيأتي، واقترب منه بعض الأمثلة

وهي بنية تعبر (أيضا) عن تصور عام هو مكث (س، مكث). إلا أن ما يميزها عن أفعال الحالات القارة، أنها، إلى جانب أفعال الحركة، تصف أحداثا (أي أنها تجليات تصور عام هو حدث (س))، أما أفعال الحالات القارة فتصف حالات (states of affairs).

إن التصورات التي تعبر عنها أفعال الوضع المصائي هذه، يمكن أن تعمم على حقوق أخرى، منها حق الملكية (possession) وحق التعيين (identification) فإذا أُحدث بالسبب لحق الملكية اليسى التالية

(53) أعطيت كتابا لرید

(54) يملك عمرو كتابا

(55) بقي المال بحوزة رید

وجدنا أن المحور في (53) الكتاب (وهو موضوع حركة)، والمصدر أ، والهدف رید، وأن المحور في (54) الكتاب، أما المكان عمرو، وأن المحور في (55) المال، والمكان رید.

وإذا أخذنا حق التعيين الذي يضم أفعالا تسد خصائص للمحاور وجدنا

(56) تحول رید من تاجر إلى وریر

(57) كان المعدن أسود

(58) بقي عمرو رئيسا

فالمحور في (56) رید، والمصدر تاجر، والهدف وریر، والمحور في (57) المعدن، والكتاب أسود، والمحور في (58) عمرو، والمكان رئيس ومعنى هذا أن البنية الأولى في كل حق تعبر عن التصور العام ذهب (س، مس)، والبنية الثانية عن التصور العام وجد (س، مكث)، والبنية الثالثة عن التصور العام مكث (س، مكث). والاختلاف بين أفعال الحقول الثلاثة يتمثل في تعبير يطرأ على هذه التصورات العامة، يجمعها تتجاوز حقلها الخاص لتعمم، انطلاقا من حق الوضع المصائي، على حق الملكية وحق التعيين وتوصيح ذلك نأخذ مثالا من كل مجموعة

(50) أ ذهب ومن رید، [من (الرباط) إلى (البيضاء)]

(53) أ ذهب من (الكتاب، [من (أنا) لـ (رید)])

(56) أ ذهب تع (رید، [من (تاجر) إلى (وریر)])

مما يوضح إذن ظاهرة التعميم عبر الحقول، أن هذه التصورات الثلاثة الكبرى ذهب، وجد، مكث، تنطبق على كل من الحقول الثلاثة. والتصور الأساسي المتعلق بالكيونة «هي المكان»، يختلف من حقل إلى آخر فهي حقل الوصف يتعلق المكان بوصف مصائي، وفي حقل الملكية بالذي يملك، وفي حقل التمييز باندي يتصف بصفة معينة.

إن الأفعال إذن يمكن أن تستعمل في أكثر من حقل واحد، ويمكن أن تستبط مما سبق أمثلة متعددة بذلك، نكتفي هنا بما يلي .

(59) أ) رتقى ريد من أسفل المذرة إلى أعلاه (وضع مصائي)

ب) رتقى ريد من النجارة إلى الورارة (تعيين)

(60) أ) انتقل ريد إلى المنزل المجاور (وضع مصائي)

ب) انتقل الكتاب إلى عمرو (ملكية)

ج) نتقل المعدن إلى الحمرة (تعيين)

إن العلاقة بين هذه الاستعمالات المختلفة لتعمل الواحد، ليس عرسية، وإنما تعيد، كما سبق، أن العمل يبقى هو نفسه، ويعبر فقط حقله الدلالي عن طريق تعميم عبر الحقول بإحدى طرق التوسع الدلالي، إذن، تتجلى في الاحتفاظ بسلامة البنية الدلالية الأساسية، باستثناء الجواب التي تتجاوز الحقل الدلالي الخاص

إن يرى ما وصفه جاكسون هـ، بالتعميم عبر الحقول، وإدراك بصفة عامة، بالبنية لجانب مهم من مظاهر التوليد الدلالي، يدخل فيه قسم من التوسعات الاستعارية، يرتبط بتعميم بنية حقل دلالي معين، بحقل دلالي آخر، ليكون الأثر الجمالي ناشئاً عن إدراك إعادة بناء حقل معروف، بطريقة جديدة (48)

على أن اتفاق المبدئي هـ، لا يمنع من أن نلاحظ أن «التعميم عبر الحقول» بهم علاقات بين حقول دلالية، تقوم على بصورات أساسية مشتركة، لكنه بهم أيضاً، وبمواراه ذلك، العلاقة بين استعمالات مختلفة (استعارية خاصة) نفس الوحدة المعجمية. ومن ثمة يمكن أن تنطبق عليه الاعتراضات التي أبدتها جاكسون (1972) و (1975) ورومي (1972) أعلاه. ومنها خاصة، أن المعالجة، كما يقدمها جاكسون (1978)، لا تقدم ما يكفي من المبادئ الدلالية التي تسمح بتعميمات ترصد مختلف أنواع التوسعات الدلالية (وليس الاستعارية محسب)، وعلاقتها بالترابطات المعجمية ولذلك يبقى البحث مطروحاً، عن مبادئ

دلالية أعم، لا ترصد التوسعات الدلالية (الاسموية والكنائية على السواء) وعلاقتها بالترابطات المعجمية حسب، وإنما تمكن أيضاً من رصد نية المعجم الحقولية، على أساس وضعها للعلاقات الدلالية القائمة بين الوحدات المتعاقبة صريحاً ودلالياً، والمتعلقة دلاليًا بحسب

2.2 - القواعد التأويلية

تصدق نفس الملاحظات، وخاصة الأخيرة منها، على القواعد التأويلية التي يقترحها ميلر (1978)، في سياق تحديده لبعض قصايا التعمد الدلالي ورفع الالتباس والكلمة بها معنى سواة، وهو معنى مركزي يتم تكييفه بشكل ملائم في الجملة التي يرد فيها وتسمى هذه المعالجة بالنسبة لميلر أمرين

- أ) من الممكن تعيين المعاني المركزية أو النووية للكلمات المتعددة دلالياً
- ب) من الممكن صياغة قواعد بأولية تبسط الكيفيات التي يمكن للمعنى النووي أن يتوسع بها، لإعطاء المعاني الأخرى والقواعد الأولية هذه، «بسط من قواعد الحشو، تصلح لتبسيط العرصات المتعلقة بالتصورات المعجمية» (49)

فالمصفة التقويمية جيدة مثلاً، يمكنها أن تعني «قاطع» حينما تستعمل مع (سكين)، و«مريح» حينما تستعمل مع (كرسي)، و«مهر» حينما تستعمل مع (عارف كمال)، وهكذا. وسيكون من قبيل العبث أن نعتبر كل هذه المعاني واردة في الذاكرة المعجمية بالنسبة لـ جيد. وإذا اعتبرنا أن المعبومة الوظيفية التي يحملها الرأس الاسمي (الموصوف) تلعب دوراً في تحديد معنى جيد، أمكننا أن نقول إن الاستعمال العادي للسكاكين هو القطع، والسكين الجيد هو الذي يقطع جيداً، والاستعمال العادي للكراسي هو الجلوس، والكرسي الجيد هو الذي يصلح للجلوس الجيد - الخ. ونتيجة ذلك ستكون القاعدة التأويلية في هذه الحالة كالتالي

- (61) بالنسبة لمركب اسمي تصف فيه صفة تقويمية إيجابية (أو سلبية) الاسم، يكون معنى التركيب أن الكيان الذي يعبر عنه الاسم الموصوف، يملك بكمية أكثر (أو أقل) من الدرجة العادية، الخصائص التي يتطلبها تشغيله أو استعماله أو مظهره.
- إن إيجابية المعاني النووية والقواعد التأويلية التي تكملها، تكمن في أنهما يمكنان من فهم أفضل لعمليات رفع الالتباس، ويفصلان من جهة الزعم القائل أن أي لفظ مشترك تتعدد

معانيه بكمية لا محدودة، أو من جهة أخرى الرعم القائل ليست هناك مبادئ عامة تربط بين المعاني المختلفة (50) على أن معالجة ميلر (1978) لا تفكر، كما أثبتنا، من تقديم مبادئ أعم تستطيع رصد قسم أكبر من التوسعات الدلالية على اختلافها ومساها.

هذه الملاحظات، تصدق عموماً على «قواعد التعدد الدلالي» التي يقترحها شوارتر (1979) كذلك فهو يلاحظ أن كثيراً من أفعال العلاج، التي يدرسها باعتبارها تشكل حقلاً معجمياً، تملك أكثر من قراءة (51) وللتعبير عن العلاقة بين القراءات، يقترح شوارتر مبدأً تحتياً، يعتبر «قاعدة مولدة للمعنى المشتق»، وذلك بصياغة قواعد للتعدد الدلالي (polysemy) (rules)، تنطبق على قرمة محددة لكل وحدة معجمية. ومن ثمة يمكن أن نجد في الحقل المعجمي لأفعال العلاج، قاعدة للتعدد الدلالي مثل

(62) بالنسبة لمعنى يخص الخلل باعتباره ظاهرة فيزيائية، هناك معنى مشتق يعيد مقولة الخلل باعتباره ظاهرة أخلاقية أو نفسية وهي قاعدة يمكنها، حسب شوارتر، أن ترصد العلاقة بين قراءة أولى لفعل مثل (عالج)، يخص فيها الخلل باعتباره فيزيائياً (محسوساً)، مثل :

(63) عالج ريد الجرح المتعمق

وقراءة أخرى يكون الخلل فيها تأثيراً سلبياً على المعتقدات والآراء، مثل

(64) عالج ريد الأفكار الخاطئة

ويلاحظ أن إعادة مقولة الخلل في مثل هذه السياقات، ترتبط بالانتقال من المحسوس إلى المجرد (غير المحسوس). (52)

وإذا كانت هذه القاعدة تهم بالدرجة الأولى «عملية العلاج»، فإن شوارتر يصيب إليها قواعد أخرى تخص «موضوع الخلل»، وترصد العلاقة بين قراءتي فعل مثل (بس)، حيث الموضوع في القراءة الأولى فيزيائي

(65) بس ريد عمارة

وهي القراءة الثانية مجرد

(66) بس ريد حياته

50 ميلر (1978) ص 107 والمعاني المعجمية (1985)، المجلد الثاني ص 205

51 شوارتر (1979) Schwartz ص 33

52 ص 314

ومن هذه القواعد، القاعدة التالية: (53)

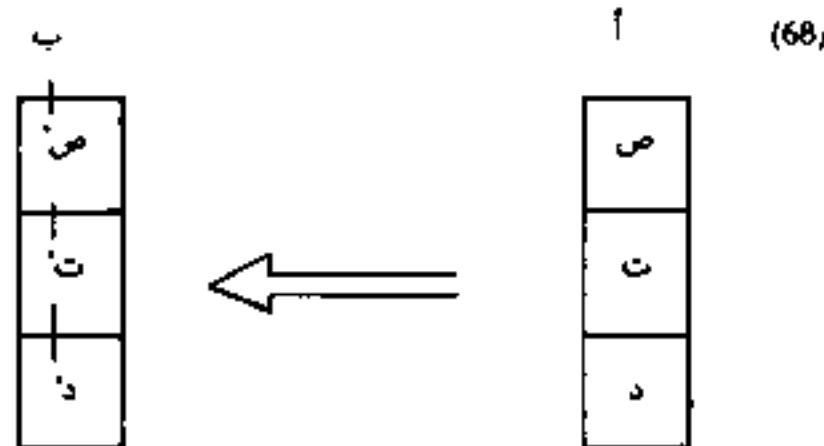
(67) بالنسبة لمعنى يخص موضوع التحلل باعتباره شيئاً فريبائياً أو كائناً حياً، هناك معنى مشتق يكون فيه موضوع التحلل مجرداً.

ومن الواضح أن قواعد شوارتر هذه، يمكنها أن تلعب نفس الدور الذي تلعبه قواعد روهي (1972) و جاكينوف (1975)، مع ما لاحظناه بصدد تخصيص «السمات الماحية» للأدوار الدلالية. وهذا ما تفعله القاعدة (67) مثلاً، التي تخصص موضوع التحلل (وهو (المحور) عند جاكينوف (1972) و روهي (1972)) باعتباره محسوباً أو مجرداً ومن ثمة ملاحظات السابقة تطبق هنا أيضاً بخصوص محدودية قواعد شوارتر (1979).

3.2 - القواعد الاستعارية والكنائية

في إطار معالجته للجواب «الإبداعية» أو «التوليدي» للمعجم، يقدم ليتش (1981) مجموعة من القواعد المعجمية التي ترصد اشتقاق معانٍ جديدة لكلمات موجودة مسبقاً في المعجم. وهي قواعد لا تفسر فقط، حسب ليتش، الكيفية التي تظهر بها مدخل جديدة على أساس المدخل الموجودة مسبقاً، بل تفسر أيضاً علاقات الاشتقاق التي تتعرف عليها بين المدخل المعجمية القائمة في اللغة في هذا الإطار يعالج ليتش النقل الدلالي (الاستعاري والكنائي) عن طريق قواعد معجمية تكون فيها التخصيصات الصورية للوحدات المعجمية متماثلة، مع تعبير في التخصيصات الدلالية

والصورة العامة تمثل هذه القواعد المتعلقة باشتقاق مدخل معجمي انطلاقاً من مدخل آخر، يصوغها ليتش على الشكل التالي (54).



حيث أوب منحلان معجميان، وحيث ص تخصيص صرفي، وت تخصيص تركيبى، ود تخصيص دلالي.

وبما أن قاعدة النقل الدلالي قاعدة معجمية ترصد التعبير البدي يطرأ على التخصيص الدلالي وحده، فإن قاعدة النقل الاستعاري (هي الاسم) ستكون على الصورة التالية :

صورة القاعدة	مثال
ص ¹ ← ص ¹	صورة ← صورة
ت ¹ ← ت ¹	اسم ← اسم
د ¹ ← د ²	ص ← د (الـ ← مشابه لـ)

ويقرأ لينش قاعدته هذه كالتالي إنما «نموص معص س بمعص شيء مشابه لـ». ومن الأمثلة التي تتعلق بإطباق هذه القاعدة، عبارات مثل -

(70) «سمجة طين

(71) ريد أسد

حيث يتم إبراز بعض الخصائص التي تجعل قطعة الطين «مشابهة للسمجة» (هي كونهما مستديرة وحشة ولزقة،...)، (55) أو ريدا مشابها للأسد (هي الشجاعة والجرأة).

والنوع الثاني من قواعد النقل الدلالي التي يقدمها لينش، يتعلق بالنقل الكسائي، ويطبق في تراكيب مثل

(72) أ) عارض البرلمان المشروع

(البرلمان = «الأشخاص المأمون في البرلمان»)

ب) رحبت المدينة بزيد

(المدينة = «السكان المقيمون في المدينة»)

(73) أ) قرأت الجاحظ

(الجاحظ = «مؤلفات الجاحظ»)

ب) فصل التعيينيين فيتعشتاين المتأخر

(فيتعشتاين المتأخر = «الأعمال المتأخرة لفيتعشتاين»)

(74) أ) لم يحصل شيء مماثل عند نابليون

(نابليون = رمز نابليون)

ب) بعد الحاسوب، تغيرت وظيفة المعلومات في حياة الإنسان

(الحاسوب = «اختراع الحاسوب»)

هذه الأرواج من الجمل، تقتضي ثلاث قواعد معجمية للمثل الكنائى، يصوغها لينش

كالتالى

(75) س ← إسان > 'أ' هي س <

(حيث س تنص سمة «مكان»)

(76) س ← كؤ > 'أ' حسب ألف س <

(حيث س تنص سمة «إنسان»)

(77) س ← رمس > 'أ' — هي (صا) <

(حيث الحمل المدمج س ينص س)

وتقرأ هذه القاعدة الثالثة على الشكل التالى «الرمس الذي حصل فيه شيء مرتبط بـ س» وهي نوع من القواعد الكنائية، يشبه، حسب لينش، القواعد الاستعارية، في أنه يسمح بإدخال معلومات متنوعة أي أن نؤول معصوم س باعتباره «اختراع س» أو «رمس س» أو «تأسيس س» الخ، تبعاً للسياق. ورغم الاختلافات التي يمكن أن تلاحظ بين قاعدة وأخرى، فإن تعبير التخصيص الدلالي، بالنسبة لكل هذه القواعد المعجمية، يبقى، حسب لينش، في جوهره واحداً، أي أن التخصيص الجديد (د) يكون متصلاً بالتخصيص السابق (د). ويتعلق الأمر في أغلب الحالات، كما في القاعدة الكنائية الثالثة أعلاه، بدفع (د) «إلى أسمل» أي إلى موقع ثانوي داخل (د)، عادة ما يكون موقع موضوع في حمل أسمل، وبدلك فهو لا يتحكم، من هذا الموقع، في القيود الانتقائية للوحدة المعجمية وهذا ما يفسر إمكانية مثل التراكيب السابقة (56)

رغم أن لينش (1981) يدخل، كما رأينا، مبادئ كنائية إلى جانب المبادئ الاستعارية - وهو تقدم بالنسبة للاقتراحات السابقة الأخرى - فإن سقته يبقى محدوداً وعبيراً واضحاً وتكسر بعض جوانب هذه المحدودية في أن لينش لا يقدم أية فرضية بصدد العلاقة بين التأويلات المجارية، والترابطات الدلالية المعجمية، كما لا نجد لديه قيوداً على المبادئ الكنائية

ولامتدائية، يمكن من تقديم أساس نفسي لهذه المبادئ، وإمكانية التمييز بين المطرد منها وغير المطرد، وذلك بتوضيح علاقتها بالسق التصوري. فهو وإن كان يعتبر أن معالجته يمكنها أن تساهم في حل مشكل التمييز بين المشترك اللفظي والتمدد الدلالي - لأنها توحي معنى «التعاليق النفسي»، أي أنه يستعير أن معنيين معجميين «متعلقان نفسيًا»، إذا كان مستعمل اللغة قادرًا على التسليم بترايط بينهما عن طريق قواعد معجمية، مثل فاعلة الفعل الاستعاري (57)، فإنه يكتفي من جهة أخرى، بالإشارة إلى أن «الاستعارة [] ومماثلها من ظواهر، لا يمكن فصلها، بكمية مشروعة، عن رصد صوري للنسبة التصورية والمسطحية للمعنى» (58) دون مريد من التوضيح

3 - خاتمة

يبدو أن مناقشتنا للاقتراحات المتعلقة بتأويل التراكيب الدلالية المولدة، قد بيست إلى حد، أن هذه الاقتراحات لا تقدم مبدئ علاقة دلالية واضحة، يمكن من رصد العلاقة القائمة بين القراءات المعجمية للوحدات، وتأويلاتها السياقية الممكنة. فبعض هذه الاقتراحات يتحصص من المشكل عن طريق رسم التراكيب المذكورة بالشذوذ أو الانحراف، وبعضها الآخر يقدم بعض الآليات الوصفية، لكن بدون تحديد أي نوع من القيود عليها، يمكنها من التمييز بين الحالات المطردة في توسيع المعنى ونقله، والحالات غير المطردة والشاذة. إن الاقتراحات السابقة لا يمكنها إذن أن مرصد الترابط بين التأويلات الابداعية، والعلاقات الدلالية المعجمية. وبعبارة أخرى، لا يمكنها أن تقدم تعميمات دلالية من شأنها أن تعطي تفسيرًا لها ملحوظ في كون جزء كبير من المولدات المجازية يعيل إلى أن يعكس في حالات كثيرة، المجازات المعجمية، وهو أمر يدعو إلى البحث عن إقامة علاقة بين المبادئ المنتجة التي تتدخل في إنتاج التراكيب المولدة وتأويلها، وبين العلاقات «القارة» الرابطة بين الوحدات داخل المعجم (59).

أما الاقتراحات المتعلقة برصد العلاقات بين المداخل المعجمية - بما فيها العلاقات بين قراءات الوحدات المتعددة الدلالة - فقد رأينا أنها إما أن تعالق جريئًا، بين الوحدات المتعلقة

(57) نفسه ص 228

(58) نفسه ص 230 على اعتبار أن اللغة، في جانبها الدلالي سق نصوري، مفتوح، يسمح لنا بتجاوز حدوده عن طريق أساطير موعودة للإبداع الدلالي، نفسه ص 24

(59) انظر بوريك (1981) ص 12 وانظر فصلًا لاحقًا

مرفيا فقط، وإما أنها لا تستند إلى مبادئ دلالية أهم وفي كلتا الحالتين لا يجد تفسيرا واضحا من نوع معين، للعلاقة بين الإمكانيات التوليدية والترابطات المعجمية ومن ثمة لا يجد تفسيرا للعمليات التي تتم بها معجزة القراءات المولدة.

إننا إذن، نبقى في حاجة إلى نظرية أشمل، تدمج مبادئ تصف الأنماط المتسوعة للتركيب الدلالية المولدة، وتمكن من رصد العلاقة بين إمكانيات هذه التركيب، والترابطات المعجمية، كما تبقى في حاجة إلى نموذج يقدم وصف لعملية معجزة التأويلات المجارية المولدة للوحدات المعجمية

ولذلك سنبحث في فصل لاحق، روح بعض الاقتراحات التي ناقشناها، وخاصة اقتراحات جاكسون (1972) و(1975) و(1978) لصياغة قواعد علاقية معجمية، تعالج بين المداخل في المعجم⁽⁶⁰⁾ ولكن مع إعطاء النظرية الدلالية بمجموعة من المبادئ العلاقية الدلالية المشتقة من السق التصوري - مبادئ كنائية مثل سبب - مسبب، فعل - مفعول، جزم - كل، وعاء - محتوى - أعم في نفس الوقت من مبدأ جاكسون - محسوس - مجرد، ومن قواعد ليتش، يمكن أن تحيل عليها هذه القواعد المعجمية. أي أن المبادئ العلاقية الدلالية المذكورة، يمكنها أن تعطي مصوفا دلالي للقواعد العلاقية المعجمية.

وبصيغة أوضح، فإن القاعدة العلاقية المعجمية المصنفة إلى مدخل معجمي معين، تسمح بإقامة علاقة بينه وبين مدخل آخر متعلق معه دلاليا، وذلك عن طريق الإحالة على المبدأ العلاقي الدلالي الوارد، الذي يصف نوع العلاقة المذكورة

فإد، افترضا مثلا قراءتين بوحدة المعجمية (كأس)، قراءة «المحتوى»، كما في

(78) شربت كأسا

وقراءة «الوعاء»، كما في

(79) كسرت كأسا

هذه مدخل قراءة «المحتوى» سيتصل قاعدة علاقية، مثل (80)، تحيل على المبدأ الكنائي وعاء - محتوى، الذي يرصد العلاقة الدلالية بين القراءتين

(60) طر بوريك (1981) ص 75

(80) قاعدة علاقية 1

له علاقة بـ (كأس) «الوعاء»، عن طريق المبدأ اللفظي وهاء - محتوى.

وكذلك الأمر بالنسبة للمبادئ المتداخلة في إبداع التركيب الاستعارية، إذ يتم إيرادها باعتبارها أجزاء من المدخل المعجمية للقراءات الاستعارية المولدة.

إذاً أحداً مثلاً وحدة مثل (نحلة)، يمكننا أن نعترض في قراءتها المعجمية سمات مثل (باتاء، لاء، طويل)، لكن (نحلة) ترد أيضاً في سياقات استعارية مثل

(81) هند نحلة

للدلالة على طول قامه هند.

ويتم الترابط بين التأويلين عن طريق المبدأ الاستعاري كيان - سمة (الربط بين وحدة في حقل معجمي معين، وبين سمة واحدة (أو مركبة) تلعب دوراً رئيسياً في تحديد هذا الحقل⁽⁶¹⁾)، الذي يتضمن تحويلاً دلالي - له نفس الخصائص التصورية التي يسدها جاكسون (1978) لما يسميه «بقواعد التوافق»⁽⁶²⁾ - يعمل على سق السمات الذي تنصه القراءة المعجمية لـ (نحلة)، ليبرز السمة (طويل) عن حساب السمات الأخرى.⁽⁶³⁾ وتؤدي مقبولية هذه الصورة المجازية، إلى معجزة قراءة (نحلة) التي تشير إلى «شخص طويل». ومن ثمة يمكن أن نقيم علاقة بين هذه القرينة الأخيرة، وقراءة (نحلة) باعتبارها «باتاء طويلاً». ويتم رصد هذه التعالق في المعجم، بواسطة قاعدة علاقية تسد إلى مدخل القراءة المجازية لـ (نحلة)، وتصع كالتالي

(61) انظر صلاً لاحقاً

(62) ساكسون (1978) ص 211. وانظر للنفس المؤلف

(63) انظر بورك (1981) ص 84 - 85

(82) قاعدة علاقية 2

له علاقة بـ (نحلة 1) «بيت طويل»،
عن طريق المبدأ الاستعاري كيان -
سمة، والتحويل الدلالي 2

هكذا، تستعمل القواعد العلاقية المعجمية، مجموعة المبادئ العلاقية الدلالية، التي تسبب بالحالات المنتجة للتوسعات الاستعارية والنقول الكنائية. وبذلك يمكن للقواعد العلاقية أن تقدم تفسيراً بسيطاً للعلاقة بين المبادئ المنتجة الخارجة عن المعجم، وبين الترابطات المعجمية. إنها قواعد تمكن من رصد فئة أوسع من الترابطات الدلالية، بتعميد أقل في المعجم،⁽⁶⁴⁾ وإن كان ذلك على حساب تعقيد ملحوظ في النظرية الدلالية، ناتج عن إعائتها بمجموعة المبادئ العلاقية الدلالية، التي تشتق، بناء على مقاييس محددة،⁽⁶⁵⁾ من مبادئ تصويرية يقوم عليها جانب هام من السق التصوري

⁽⁶⁴⁾ نفسه ص 15⁽⁶⁵⁾ انظر الفصل الموالي

الفصل الرابع

مبادئ تصورية

إن المعلومات التي يمكن أن يحملها المتكلمون تتعلق بتأويلهم للعالم الخارجي، حيث يكون التأويل نتيجة تفاعل بين دخل خارجي والوسائل الصالحة لتمثيله داخليا.

ر. ح. كنوف، (1985)، ص 23

1 - البنية الدلالية والبنية التصورية

1.1 - نحو استقلال البنية الدلالية

لقد رأينا في الفصل السابق كيفية التي يتم بها بناء التمثيلات الدلالية للجمل في إطار النظرية التأيلية عند كاتر وبوسطل (1964) وكاتر (1972)، وذلك عن طريق تخصيص معاني الوحدات المعجمية، وعمل قواعد الإسقاط على معاني الوحدات المعجمية لبيان معاني المركبات والجمل. ورأينا كذلك أن هذه التصور يصطدم بمشاكل الشدود الدلالي والتراكيب المعقدة، وذلك لأن هذه النظرية لا تنص بالسبب لتخصيص المعنى إلا الوسائل التمثيلية المذكورة، ومن ثمة معال التمثيلات الدلالية في علاقة أحادية مع المعاني، أي أن التمثيلات الدلالية وحدها تحدد المعاني⁽¹⁾ ولا تنص النظرية بمبادئ دلالية تقدم وصفا أكفى للمعنى وتمكن من رصد التراكيب المعقدة المولدة وتمييزها من الشدود المعلي

وهذا يطرح ضرورة تصورا آخر لا يقتصر فيه وصف البنية الدلالية على التمثيلات الدلالية، بل يفترض فيه استقلال هذه البنية وخصوصها لقيود سلامة خاصة بها، وليس اعتبارها مشتقة فقط من البنية التركيبية بواسطة قواعد الإسقاط.⁽²⁾ إن هذا يعني بالنسبة إليها ضرورة إعلاء النظرية الدلالية بمجموعة من المبادئ العلاقية الدلالية تدعب دورا أساسيا في بناء البنيات الدلالية، ويمكن اعتبارها جزءا من قيود السلامة الخاصة بهذه البنيات. ونفترض أن هذه المبادئ الدلالية التي تتضمنها النظرية الدلالية يجب أن تكون ذات واقع نفسي. ويرتبط ذلك بإقامة علاقة انسجام من نوع محدد بين العلاقات التي تقوم عليها الأساق الدلالية في اللغات الطبيعية، والعلاقات التي تنبني عليها أساق معرفية وإدراكية أخرى، أي أن هناك مستوى يتسجم فيه هذان النوعان من العلاقات هو مستوى البنية التصورية⁽³⁾ وهذا يعني أن البنية الدلالية، أي المعلومات المحملة من طريق اللغة، مصوغة بالطريقة التي ينظم بها الذهني التجربة. وذلك لأن تخصيص العلاقات الدلالية يضطر إلى استعمال معرفة (تصورية) غير لعمية، ولأن الآليات الضرورية لمقاربة البنية التصورية غير اللعمية نرودنا بتحليل يكاد يكون مباشرا للعلاقات الدلالية المذكورة.⁽⁴⁾ ويرتبط هذا الانسجام التصوري أو الوحدة التصورية، بفرصة أساسية لدى جاكسونوف (1983) يسميها «فرصة البنية التصورية»، ماعدا أن «هناك مستوى واحدا للتمثيل الذهني، هو البنية التصورية، تتسجم فيه المعلومات اللغوية والحسية والحركية».⁽⁵⁾ وتسحب مبادئ البنية التصورية على معرفتنا بكل أنواع الدلائل واستعمالها فهي تتعلق بتجارها المعكروية والجمالية والحسية مع اللون والحجم والهيئة والصوت. الخ.⁽⁶⁾ إنها تهم مختلف أساق المعرفة والإدراكية، انطلاقا من تألفها مع معنى حركات أجسادنا وأوضاعها العضائية والقيم المختلفة، إلى تعاملنا مع الأعمال الفنية والصناعات والنظريات «العمية» والعنمية. الخ.⁽⁷⁾

والصياغة المعبرة عن العلاقات الدلالية تملك كل الخصائص الرئيسية التي تختص بها هذه المبادئ التصورية. ويكمن الاختلاف الذي له معنى هنا، في أن خصائص المبادئ

2. نفسه، ن. ص. وأنظر جاكسونوف (1978) ص 201

3. أنظر الفني المعري (1985)، 198/2، وجاكسونوف (1978) ص 202 وديريث 1981 ص

4. أنظر الفني المعري (1985)، 198/2، وجاكسونوف (1978) ص 202 وهووكوييه (1984) ص 15، ومكسوني (1988) ص 129 - 130

5. جاكسونوف (1983) ص 17

6. ليكوف وجوسور (1980) ص 235

7. بوريك (1981) ص 72

الدلالية راجعة مباشرة إلى تحديدها بالنسبة لعناصر المستوى الدلالي في وصف اللغات الطبيعية، بينما ترتبط المبادئ التصورية بأنساق الدلائل عموماً (8) إذا صح هذا، فإن النظرية الدلالية للغة الطبيعية جزء فقط من النظرية العامة للنسبة التصورية، وقواعد سلامة الدلالة مجموعة فرعية لقواعد سلامة التصورات، والبيس الدلالية الناتجة من تطبيق قواعد الإسقاط، طبقة خاصة من التصورات (9) ويرتبط هذا التخصيص للعلاقة بين الدلالة والمعرفة بأنه لا يمكننا بأية كيفية مبنيّة أن نميز بين التأويل الدلالي للجملة ما وبين التمثيل المعرفي، ومن ثمة عندما ندرس اللغة فإننا ندرس بالضرورة بنية العكر فرصد العلاقات المعجمية الدلالية يعني إدراك رصد السبب الذي يجعل الناس يعتبرون بصر الأشياء متعلقة دون البعض الآخر، ولا معنى لأن تتعامل عما إذا كانت هذه الأشياء متعلقة «في الواقع»، دون أن نأخذ المعرفة بعين الاعتبار (10)

2.1 - في البنية التصورية

إذا كان على أية نظرية دلالية أن نتخذ مجموعة من المبادئ الدلالية تخص سلامة البنيات الدلالية، فإن تحديد المبادئ التصورية، التي تتفرع عنها المبادئ الدلالية، يحتاج أيضاً إلى نظرية للنسبة التصورية. وما يجب أن تتساوله هذه النظرية : طبيعة التصورات وكيفية تحديدها بالإضافة إلى كيفية نشوئها وبيئتها وارتباط بعضها ببعض (11) إن مثل هذه التساؤلات بصدد التصورات، تشير قضايا نفسية وثقافية متنوعة. فهي تنتمي إلى نماذج تصورية، أو «نماذج معرفية مؤتملة» بتعبير هيلمور (1982)، تحددتها عوامل نفسية وثقافية مرتبطة بالتجربة (12) ويعني هذا الارتباط المحدد للتصورات بين الثقافة والتجربة، أن هذه الأخيرة لا توجد خارج أطر ثقافية معينة تتحدث عن «التجربة الفيربائية المباشرة» في تأسيس التصورات، كالتصورات الفصائية مثلاً، فإن ذلك لا يعني فقط الارتباط بالخصائص الفيربائية للأوضاع الفصائية لأجسادنا ونشاطاتها الحركية، وإنما كل تجربة تأخذ مكانها داخل إطار واسع من التخصصات الثقافية. بل قد يكون من الخطأ أن نتحدث عن تجربة فيريائية مباشرة، كما لو كانت هناك نواة تجريبية مباشرة يمكن أن مؤولها بعد ذلك عن

(8) انظر بوريك (1981) ص 75

(9) العادي الفهري (1985)، 198/2 وهاكندوف (1978) ص 203

(10) هاكندوف (1983) ص 20، وكدرئس (1983) ص 505 - 506.

(11) نعيم أن معالجة هذه القضايا في شوبنها، يجتاز نطاق اهتمام هذه الطب بأن دراستها حديثه العهد عند بعض الدلائل وهناك البعض انظر مثلاً مورفي وميدي (1985) - وسكتي سها بما هو وثيق الصلة بموضوعنا

12 انظر مكوييه (1984) ص 23.

طريق السق التصوري. إن المراعى الثقافية والقيم والمواقف ليست مجرد عطاء تصوري
 يمكن، أولاً، أن يصنع فوق التجربة حسب اختيار. فكل تجربة تجربة ثقافية،
 وتجربتنا مع «العالم» تتم بشكل تكون فيه ثقافتنا حاضرة باستمرار في التجربة نفسها (13) إن
 إن أمام موقف تمثيلي (Representationalist) لتصورات والمعاني يقوم على أن «المعلومات
 التي يمكن أن يحملها المتكلمون، تتعلق بتأويلهم للعالم الخارجي، حيث يكون التأويل
 نتيجة تفاعل بين الدخل الخارجي والوسائل الصالحة لتثبيته داخلها» (14)

ويتعارض هذا التصور التفاعلي لطبيعة الأباقي التصورية مع نظرة شائعة إلى هذا الحد
 أو ذاك، ترى أن ما هو واقعي يعتبر خارجياً بصفة كلية، ومستقلاً عن الكيفية التي يتصور بها
 الناس العالم. لكن مثل هذه النظرة تفهم الصفات الإنسانية للواقع، كالإدراكات والتصورات
 والحواسر والشعاطات التي تشكل أهم ما في التجربة (15) وإذا كانت الأشياء في العالم
 الخارجي بمعن دورا في تقييد السق التصوري، فإنها لا تلعب هذا الدور إلا من خلال
 تجربتنا معها

في هذا الإطار، وبهذا المعنى فقط، تعتبر «التجارب» محددة لمقولات السق التصوري.
 وعندما لا يمكن للمقولات المستقاة من تجربتنا المعيرياتية المباشرة أن تنطبق، فإننا نسقطها
 على جانب العالم المعيرياتي التي لا نملك بشأنها تجربة كافية. نحن مثلا نسقط اتجاه آدم
 / حلف، على الأشياء التي لا نملك أمام أو خلف ذاتيين. فإذا افترضنا حجر في مجال
 الرؤية، وكرة يسا والحجر، فما تصور الكرة أمام الحجر، يسا ترى لعة أخرى كالهياووب،
 التي تقوم بإسقاط محالها، أن الكرة واقعة خلف الحجر. وممنى هذا أن اتجاه آدم /
 حلف، يسا حصيصة ذاتية في أشياء كالحجر، وإنما هو اتجاه سقطه عليها، وهو إسقاط
 يختلف في كيفيته من ثقافة إلى أخرى.

حتى مهم العالم وتعامل فيه ومعه، فإن نحتاج إن إلى مقولة الأشياء والتجارب التي
 يصادفها، بكيفية ذات دلالة يالسية إننا. ولهذا المقولات أبعاد طبيعية يحددها هناك

- أبعاد إدراكية قائمة على تصورنا للأشياء عن طريق جهاز الحسي
- وأبعاد حركية قائمة على طبيعة التفاعلات الحركية مع الأشياء

3 - انظر بيكوف وجوسون (1980) ص 57

(14) جاكسونوف (1985) ص 23

(15) انظر بيكوف وجوسون (1980) ص 146

- وأبعاد وظيفية قائمة على تصوريا لوظائف الأشياء
- وأبعاد عرصية قائمة على الاستعمالات التي تصح لها الأشياء بالنسبة إليها في أوضاع معينة.

إن معولاتنا عن أبعاد الأشياء، هي إذن جشططات، يحدد بواسطتها كل بعد من هذه الأبعاد الطبيعية، الخصائص التفاعلية وبما أن الأبعاد الطبيعية للمقولات تصدر عن تفاعلا مع العالم، فإن الخصائص التي تقدمها هذه الأبعاد ليست خصائص للأشياء في ذاتها، وإنما هي خصائص تفاعلية قائمة على الجهد الإدراكي للإنسان وتصويراته للوظائف¹⁶ الح¹⁶ في الطرق التي نجري بها العالم إذن، تبدو نتيجة لوسائلنا الإدراكية والمعرفية النابعة لقيود جشططية مختلفة¹⁷ ومن الأمثلة التي يقدمها جاكسون (1983) على ذلك مقولة الصور الملتبسة، إذ لا معنى لأن تتساءل عما إذا كان الشيء في الصورة (1)، وجهين «حما» أم مرهقة، أو عما إذا كان الشيء في الصورة (2) أورة «حقا» أم أربا



فالسؤال المتعلق بماهية هذه الأشياء، يرتبط بما إذا كان بإمكاننا أن نرى بهذه الطريقة أو تلك، وبالكيفية التي تتدخل بها أساليب المعرفة - الإدراكية في التكوين الحلاوي لأحكامنا المقولية بصدد ما نراه. (18)

¹⁶ نفسه من ص 161 163

¹⁷ جاكسون 985 ص 24 داء الذي يصيد من الكيفية التي يبتدعها. تبين به من قبل العالم في الفدره التعبيرية لثلاث الدخية هي التي تحدد ما نكلم يصدره الله. ب الأمر لا يتعلق به. داء. ثباتات إميل الأمكنه والابتهاج والأعمال والأحداث والكيفيات الح. يسمى منجابه عمالة. حرجية. وانها من النماذج المعقصة بغيال. داء. ثمره. كما هو كالب موجودة عيب الكيفية التي نحن مكون بها. ص 75

8 انظر جاكسون (1983) ص 24 25 ودرس (1985) ص 507

ورداً كان ما سبق يتناول بصفة عامة، جانباً من الكيفية التي تتحدد بها التصورات داخل السقن التصوري، فإن الحديث عن المبادئ التصورية بهم بالدرجة الأولى سبب السقن التصوري واتساقه. والحال أن هذه البنية وهذه الاتساق قائمان في جزء مهم مهم على مبادئ استعارية وكناية.

فهي حين اعتبر الاستعارة جهازاً «لفخايل الشعري» أو دلماً تعويهاً أو «تعباً في التعبير» البلاغي، لا علاقة ضرورية بينه وبين «اللغة العادية»، أو أنها حاصية للغة وحدها دون النشاطات الفكرية والعملية، نجد أنها على العكس من ذلك حاصية باستمرار في حياتنا اليومية، ليس فقط على مستوى اللغة، ولكن أيضاً على مستوى الفكر والعمل، إذ «للتصور المعنوية ما يقابلها في مجالات سلوكية أخرى غير الكلام»⁽¹⁹⁾ فأساقف التصورية انعادية التي تفكر بها وتعمل على صونها، هي أساس أساقف استعارية في طبيعتها⁽²⁰⁾ من إن الاستعارات اللغوية ليست ممكنة إلا لأن هناك استعارات في النشاطات الفكرية والعملية لدى الإنسان، تشكل مع القيم الثقافية سقناً تصورياً معسماً⁽²¹⁾ وبهذا المعنى تعتبر الاستعارة مسببة للشبكات التصورية عبر مواقف جرئية ذلك أن جوهر الاستعارة يكمن في فهم سقن من الأشياء، والتعامل معه، من خلال سقن آخر وينجلي ذلك في أساقف التصورات الاستعارية التي تعمل كلها على بنية السقن التصوري، والتي يحددها ليكوف وجوسون (1980) مثلاً في الأنماط الثلاثة التالية

- ١ - استعارات بيوية، تتم فيها بنية تصور ما، استعاري، عن طريق تصور آخر
- ٢ - التصور لاستعاري الجبال حرب، والذي يتجلى في جمل مثل
- (3) لا يمكن أن تنافح عن مرعك
- (4) هاجم ريد مواطن الصنف في حجتي
- (5) أصابت «تفاداته الهدى».

يتعلق بسطين مختلفين من الأشياء الجبال (خطاب تعوي) والحرب (صرع مسلح)، يتطلبان إنحار سطين مختلفين من الأفعال ولكن (الجبال) يبين جرئياً، ويهمهم ويسجر ويتحدث عنه من خلال (الحرب). والتصور والنشاط العملي مبنيان استعاري، والنتيجة أن اللغة كذلك.⁽²²⁾

(19) صيدون (1979) ص 46

(20) ليكوف وجوسون (1980) ص 3

(21) نفسه ص 2

(22) نفسه ص 5

2 - استعارات اتجاهية، يتم فيها تنظيم نسق كامل من التصورات، باعتماد نسق حر وسمية هذه الاستعارات بالاتجاهية، نسج عن كون أعينها بتعلق بالاتجاه العصائي فوق / تحت، داخل / خارج، أمام / وراء، عمق / سطح، مركز محيط الح فتعطي هذه لاستعارات الاتجاهية، للتصورات، اتجاهات فصائية،⁽²³⁾ ومن ثمة جمل مثل

(6) انحط مستوى الطالب

(7) بعض الحكومات تتقدم إلى الخلف

(8) ذهب ريد بعيداً في تخاليله

3 - استعارات أنطولوجية، ترتبط بتجارب مع الأشياء المحسوسة (بف فيها أجساداً معها)، التي تعتبر أساساً لفئة واسعة من الاستعارات الأنطولوجية، أي كميّات لرؤية الأحداث والشاغل والأحاسيس والأفكار. الح، باعتبارها كيانات وأشياء محسوسة. فيسمح لنا ذلك بالإحالة على هذا النوع من التجارب، ومقولته وتصنيفه وتويره والتفكير فيه. والاستعارة الأنطولوجية التصحيم كيان، تمكساً مثلاً من الإحالة استعارياً على ارتفاع لأسعار، باعتباره كياناً، عن طريق الاسم التصحيم. ومن ثمة جمل مثل

(9) يعوم الاقتصاديون التصحيم

(10) تعامل ريد مع التصحيم بطريقة ذكية

كما ستحتم الاستعارات الأنطولوجية مثلاً، في فهم الأحداث والأعمال باعتبارها أشياء، وفهم الحالات باعتبارها أوعية فالسباق حدث، يتصور استعارياً باعتباره كياناً منفصلاً يوجد في الزمان والمكان، وله حدود واضحة المعالم. مقل مثلاً

(11) لقد رأيت السباق

(12) يوجد ريد في السباق

كما نجد أنواعاً مختلفة من الحالات تتصور استعارياً باعتبارها أوعية،⁽²⁴⁾ مثل

(13) قصي ريد يومه في حزن عميق

ومن أهم الاستعارات الأنطولوجية أيضاً تلك التي تعمل على تشخيص الكيانات غير الإنسانية، فتد إليها الحور، والخصائص والشاطات الإنسانية⁽²⁵⁾ ومن ثمة تعبير مثل

(14) هربت نظريته كثيراً من القصايا

23 - منه من ص 74 77

24 - نظر مريناً من لاملته في نفس المرجع من ص 25 32

25 - منه من ص 33

(15) شككت معطيانه في تحاليل عمرو

(16) هذا ما تقوله معتقات ريد

أما الكنايات فتتعلق باستعمال كيان بالإحالة على كيان آخر مرتبط به. فإذا كانت الاستمارة طريقة لتصوير شيء من خلال شيء آخر، ووظيفتها الأولية هي العهد، فإن الوظيفة الأولية للكناية إحالية، أي أنها تسمح لنا بإقامة كيان مقام كيان آخر (26)

والتصورات الكنائية، مثلها في ذلك مثل التصورات الاسعارية، لا تسيير اللغة محب، ولكنها تسيير بالدرجة الأولى الأفكار والمواقف والأفعال وتتجلى وظيفة الكناية هذه، في قيام جواب مهمة من أساقم التصورية المعرية على مبادئها. مثال ذلك أن الانساق التمثيلية المرتبطة برسم الأشخاص أو بصويرهم، قائمة على علاقة كنائية بين الشخص والوجه - تدخل في علاقة كنائية أهم بين الكل والجزء - فإذا طلبت مني أن أريك صورة أبي وأريتك صورة وجهه، فإنك تعتبر أنني استجيت لطلبك وأنت رأيت صورة أبي ولكن الأمر سيكون خلاف ذلك إذا أريتك جسدي بدون وجه. وهذا دليل على أن العلاقة الكنائية بين الشخص والوجه لا تتعلق باللغة فقط حيث نجدها تعمل في تعابير مثل

(17) رأيت في الكلية وجوها جديدة هذا الصباح

فحين نرى، داخل ثقافتنا، أن وجوه الأشخاص - عوض أجسادهم أو حركاتهم - تقدم لنا المعلومات الأساسية بضد هؤلاء الأشخاص إما بعمل بالكناية عندما ندرك الشخص من خلال وجهه ويتصرف على ضوء هذا الإدراك (27)

26 - منه ص 36 ويشرح هذا التعريف يصف: كيف يوضح في هذا الفصل «في الفصل الذي يليه على ص 37 منه الفصل» «مجاز مرسل» ذلك إما بغير أو العلاقة التي تقوم عليها «الكناية» و «المجاز المرسل» ذات طبيعة واحدة هي المجازية التي قد تكون مجازية سببية و كناية الخ بالإضافة إلى أن الفصل يفسر مجازاً أو مرجع العلاقة سواء في الكناية أو في المجاز «اعتماداً على العلاقة بين المعني» كما يقول السكاكي في مفتاح العلوم، ص 144 - يستل من المبرور أني للآدم في المجاز ومن الآدم إلى المبرور في الكناية يكون طبيعة العلاقة بعين ذلك واحدة والاختلاف إما بكم في اتجاهها مثل

الملازم في المجاز	مبرور	←	لزم
الملازم في الكناية	مبدأ	←	بدا
	لا	←	مبرور
	طور الجاد	←	طور القامه

هكذا يبين الكناية جزء هاماً من سقف التصوري على أساس مبادئ للمجاورة العنائية أو السببية (28) تتجلى في تعابير بعوية مثل .

منتج / منوج

(18) شريب رويو

(19) فرأت الامدي

ـ أداة / معد

(20) بات الساي يشدو في المرر المجاور

ـ مراقب / مراقب

(21) هاجم ريعن الجمهورية البنية

(22) انهرم ديدون في وترلو

ـ مكان / مؤسسه

(23) أعس البيت الأبيض إلعء الاتعاق

(24) بدد الكرملين بالهجوم

ـ مكان / حدث

(25) قد تكون بيكاراعوا ميتاماً أحر

(26) لتذكر دائماً لسان

إن كثيراً من تجريب وشاطاتنا سمعري وكائني في طبيعته وهذا يعني أن كثير من المجاورات والمشايات التي يدركها، هائم على التصورات الكنائية والتصورات الاستعارية على التواني مجاورات تتجها تصورات كنائية بين الجزء والكل، أو بين السبب والمبب الح، ومشايات تتجها تصورات استعارية تجاهية بين الاتجاه إلى أعلى والقيم الإيجابية، أو أنطولوجية بين الرمز والمادة، فسمك من تصوير الرمز وجمعه وعاء ويجريته إلى وحدات لها قيم معينة، أو سيوية بين الأفكار والعناء إذ كلاهما يهضم ويلتهم ويعدي الح (29) يمكن أن نسيط مما سبق الخاصية الإبداعية للتصورات الاستعارية والكنائية فهي تعمل باستمرار على إنتاج مشايات ومجاورات جديدة تعطي نفثت من مجارب بييات متقة (30) وواضح أن هذا التصور يعارض مع وجهه النظر التقليديه التي لا ترى في

28 - نظر امطه إصاحيه في بحر المرجع ص 78 39

29 - نفس ص 147

30 - نفس ص 14

الاستعارات والكنايات إبداعاً لمشابهات ومجاورات جديدة، مادامت الاستعارات والكنايات مجرد تعبير عن نوع آخر من علاقات موجودة مسبقاً، ولا يمكنها أن تبدع جديداً وترتبط وجهة النظر هذه بتعلق الاستعارة والكناية باللغة فقط، دون الشطحات الأخرى المعكوبة والعملية، يسهل على أن «استعمال المجاز مخصوص بالألفاظ دون الأفعال كالقيام والقفود والصور والهيئات فلا ترد فيها المحارات بحال» (31) كما ترتبط عموماً باعتبار المشابهات والمجاورات متعلقة بالكائنات في ذاتها، أي أن لهذه الكائنات خصائص تمتدكها باستقلال عن أية ذات تتعامل معها في التجربة فالأشياء تتشابه وتتجاوز موضوعياً تبعاً لخصائصها الذاتية (32) ولديك فلا معنى، بالنسبة لصاحب هذه النظرة، لأن نتحدث عن الاستعارات والكنايات التي «تحقق المشابهات والمجاورات»، مادام ذلك يستتبع كون هذه الاستعارات والكنايات قدره على تعبير طبيعة العالم العدرجي، مبدعة مشابهات ومجاورات لم تكن موجودة من قبل (33) ولديك أيضاً اعتبارات الاستعارات تعابير «غير عادية» وبوفش مدى صدقها على أساس «صدق موضوعي مطلق» والنتيجة أن الاستعارة لا يمكنها أن تكون صدقة بكمية مباشرة، وإذا أمكن ذلك، فإنها عن طريق غير مباشر، أي عن طريق مقابل «حقيقي»، غير استعاري، بما يصدر تصور ينطق من أن الواقع يمكن وصفه عن طريق اللغة بكمية واضحة وغير متبسة فالواقع قابل للوصف بالمعنى «الحقيقي»، أما الاستعمالات الأخرى للغة فهي عديمة المعنى لأنها لا تستجيب لهذا الشرط (34) ومادامت الوظيفة الأولية للغة هي الوصف الدقيق «لواقع الموضوعي»، فإن الاستعمال الحقيقي للكلمات يجب أن يحدد بطرق موضوعية وقابلة للقياس، ودلالة الجمل يمكن أن تقوم كما لو أنها تنص في ذاتها قصايا منطقية بصدق خصائص الأشياء فإذا اقتضت أجراء مختلفة للجمل خصائص غير متلائمة، فإن القصيدة تكون غير منطقية وعديمة الدلالة، ومن ثمة فالجمل الاستعارية كدبة أو غير منطقية (35) إنها تنص الخطاب «البلاغي» وليس العلمي إنها مائعة وغير ضرورية، ولا تصحح لا لمقاصد السياسي أو الشاعر ولا تهم العالم الذي يحاول تقديم وصف موضوعي للواقع العبريائي (36).

31، انظر الطرار، ليحيى بر حمزة العلوي، ج 1، ص 88، 89، وانظر الفصل الأول من هذا البحث
32، انظر فيربروج 1977 ص 766 وانظر نفس المرجع بصدق والمورد المعكوبة الذي يندبه إفرانك المشابهات في المعجم
البيروني.

33، انظر بيكوف وجونسون (1980) ص 154

34، انظر أورطوبي (1979) ص 1

35، انظر فيربروج 1977 ص 566

36، انظر أورطوبي (1979) ص 1

يمكن أن سنسبب إدراك أننا يصعد تصور - تمكن العودة به إلى أرسطو - يرى أن البنية مستقلة عن الملاحظة، وأن بنية الأشياء تتجلى مباشرة في صورتها الميراثية - «على السطح» - وأن العالم الطبيعي يمكن تصيفه بواسطة هذه الخصائص الميراثية الظاهرة (37) ومن ثمة يتضح أن الخلاف بين هذا التصور والتصور الذي نتبناه قائم على اختلاف أكثر عمقا يصعد تصور العلاقة بين اللغة والعالم. وإذا أمكن أن نعبر التصور الذي حدد بعض خصائصه الآن تصور «غير بنائي» (nonconstructivist) بتعبير أورتونوي (1979 أ)، فإن التصور الذي نتبناه تصور «بنائي» يرى أن المعرفة نتيجة بناء ذهني، وأن اللغة والإدراك والمعرفة أشياء نابعة لبعضها بشكل غير قابل للانقسام. وهو تصور يعطي دورا هاما للاستعارات سواء بالنسبة للغة أو بالنسبة للفكر، ويميل إلى إلغاء التمييز الصارم بين ما هو استعري وما هو حقيقي فيما أن المعنى، في هذا التصور، يبقى عوض أن يكشفه فإن معنى الاستعمالات غير الحقيقي للغة لا يعتبر مشكلة خاصة إن استعمال اللغة نشاط إبداعى أساسا، مثلما هو الحال بالنسبة لغهمها، وإذا أمكن للمجرد أن يكون أحيانا أكثر إبداعية من لغة «الحقيقة»، فإن الفرق يبقى كمي وليس نوعيا (38) وينتج عن هذا التصور بالنسبة لصدق التراكيب الدلالية اللغوية، أن هذه الأخيرة لا يمكنها أن تكون صادقة أو كاذبة «موضوعيا في العالم الواقعي»، فصدق - أو كذب - جم من مثل

(27) الأجهزة جريئة

مرتبط بتصورات المتكلم أو «حاجات المستعمل» بتعبير جاكسون (1983) 102 ذلك أن «المعنى والصدق تابعان للملاحظة» (39)

من للاستعارات والكنايات إدراك القدرة على خلق واقع جديد. ويبدأ ذلك عندما نأخذ في فهم تجربتنا أو الإحالة عليها من خلال الاستعارة والكناية، وتصبح «واقف عميق» عندما نأخذ في المعاصرة على صونها ومن خلالها فالجديد من لاستعارات والكنايات، عندما يدخل السق التصوري الذي تقوم عليه نشاطات، ينحى تعبيرا بهذا السق وبالإدراكات والأفعال التي يوظفها فكثير من التعبيرات الثقافية، بما تنشأ عن مدخل تصورات استعارية وكنايتية جديدة وختفاء أخرى قديمة من التصورات الاستعارية والكنايتية لا تهم اللغة فقط، ولكنها تعتبر أدوات لبنة السق التصوري والشطحات اليومية التي نجرها، والتعبيرات التي

* د. ميريوج (1977) ص 366

38. انظر أورتونوي (1979 أ) ص 1 - 2

39. جاكسون (1985) ص 28

يحلها إبداع الجديد من هذه التصورات، في السق التصوري، تميز ما هو واقعي بالنسبة إليها وتؤثر في الكيفية التي يدرك بها العالم.⁽⁴⁰⁾ ولا يمكن لهذا التصور أن يقوم إلا اعتماداً على أن العلاقات - المشابهات والمجاورات - الواردة بالنسبة للتصورات الاستعارية والكنائية، علاقات يتحدد إدراكها والتعامل معها تبعاً للسق التصوري، ومن ثمة تكون الاستعارات والكنائيات تصويرية في طبيعتها - كما أن العمى عموم كذلك - ويكون الصدق تابعاً دائماً لسق تصوري معين تعدد الاستعارة والكناية جانباً واسماً فيه.

3.1 - في بعض خصائص المبادئ التصويرية

يتضح إذن أن هناك مبادئ علائقية تصويرية يقوم عليها اتساق جزء هام من السق التصوري الذي يوظف أساقاً فرعية معرفية وإدراكية. وأن هذه المبادئ التصويرية تمثل أساساً يمكن أن مشتق منه مجموعة من المبادئ العلائقية الدلالية تهم الاساق الدلالية في اللغات الطبيعية. وقبل أن نعدد هذه المجموعة الأخيرة - في الفصل الموالي - يمكننا أولاً أن نعدد أساسها التصوري من خلال حصر مجموعة من المبادئ التصويرية التي تهم أنساق الدلائل عموم معيين بعض الخصائص التي يجب توافرها في هذه المبادئ حتى نتمكن من وجودها في السق التصوري، وترتبط إمكانيات هذا الافتراض بالبحث عن قيود طبيعية على المبادئ التصويرية، وذلك باشتراط درجة معينة من الاطراد فيها لأن ذلك متعلق بالواقعية النفسية لهذه المبادئ أي أنه يشترط في كل مبدأ تصوري انطباقات مطردة في أساق مختلفة من الدلائل بما فيها الاساق النموية وبذلك يمكن لقيد كهذا أن يقدم قاعدة ذات أساس نفسي لتعيين مجموعة من المبادئ وحصرها⁽⁴¹⁾

وإذا كان من الممكن مبنيًا أن نميز بين علاقات اعتباطية وأخرى غير اعتباطية أي محصورة تصويرياً - أو قائمة على مبدأ تصوري مطرد - فإننا كلما حددنا بم فيه الكفاية مجموعة من المبادئ التصويرية، كلما تعاديت العلاقات الاعتباطية بين المبادئ والكيانات أي إذا كان هناك مبدأ وارد فإنه يطبق وتكون الكيانات المقصودة متعاقبة بصورة مطردة، وإذا لم يكن هناك مبدأ مطرد فإن الكيانات تبقى غير متعاقبة وبذلك تكون المبادئ التصويرية، من وجهة نظر نفسية، معبرة عن ميل المتكلمين إلى تعرف الترابطات بين بعض الكيانات، أو

(40) بيكوف وجونسون (1980) ص 145 - 146

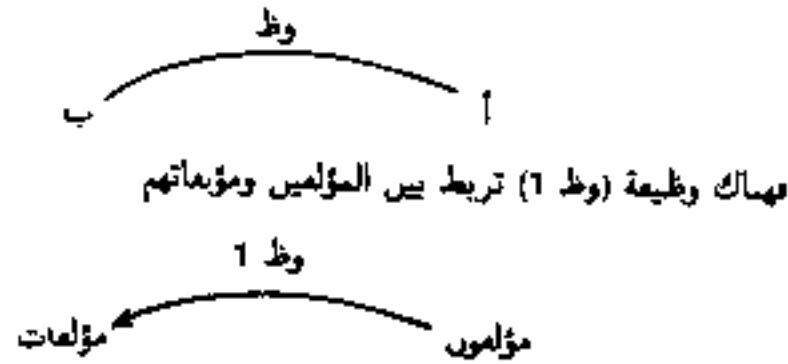
(41) انظر بوريك (1981) ص 17

إقامة علاقات بين أشياء ذات طبيعة مختلفة، تمكنهم من الإحالة على شيء عن طريق شيء آخر مرتبط بالأول بشكل ملائم. (42)

ومن الأمثلة التي يقدمها هوكوييه (1984) عن المبادئ المطردة التي يسميها «رابط مفتوحة» هي مقابل المبادئ عبر المطردة (أو «الرابط المتعلقة»)، المبدأ الكسائي العام الذي يسميه مبدأ «تعيين» (43) ويصوغه كالتالي

مبدأ التعيين

إذا كان شيئان (بالمعنى لأهم) أوب مرتبطين عن طريق وظيفة دريمية وظ (ب) وظ (أ)، فإن وصف أيهما أن يصلح لتعيين ب الموافق لـ أ



وإذا أخذنا مثلاً

أ = الجاحظ

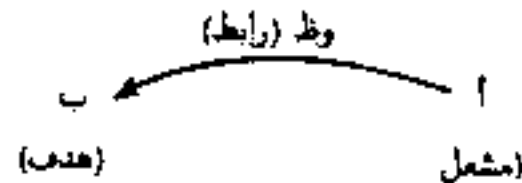
ب = وظ 1 (أ) = «مؤلفات الجاحظ»

فإن مبدأ التعيين يسمح لـ (28) بالدلالة على (29)

(28) نجد الجاحظ على الرف الأيسر

(29) نجد مؤلفات الجاحظ على الرف الأيسر

أي أن وصف أيهما بتعيين ب ويسمي هوكوييه أ، في هذا المثال، مشعلاً (بالإحالة)، وب هدف (الإحالة)، ووظ رابط، كما يبدو في مثل



42 هوكوييه (984) ص 15

43 نفسه ص 15 16

فمبدأ التعميم يشير إلى أن وصف المشعر يمكنه أن يعين الهدف، وذلك في وضع «ترابط دريمي». وهذا يمكن من الإحالة على الهدف بـ

في المثال (28) المؤور استناد إلى الربط

مؤلفون ————— مؤلفات

هناك إحالة على مؤلفات معينة، وهو هدف إجمالي يصبح سابقا (antecedent) ممكن بصائر أو عناصر عائدة أخرى، كما نجد في مثل

(30) تجد الحساء على الرف الأيسر، إنه مجلد بجلد فاخر

ويكون المشمل أ أيضا سابق ممكنا

(31) تجد الحساء على الرف الأيسر، وسترى أنها تنظم بشكل ممتاز

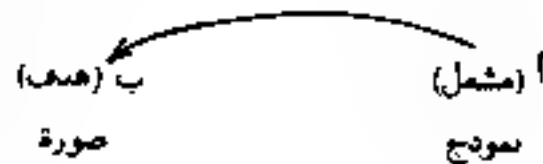
وهذا يعني أن المشمل (الحساء المؤلف)، والهدف (ديوان الحساء مثلا)، يصلحان معا لأن يكونا سابقين لبصائر في بقية الخطاب.⁴⁴

ويربط هوكوييه الأحكام المتعمقة بانفتاح بعض الروابط بقدرة المتكلمين على تعلم روابط جديدة وإقامتها عن طريق بناء «مراجع معرفية مؤشنة» جديدة. ويقدر ما يصبح رابط ما مألوجا وعاما وباعما بقدر ما يحو نحو الانفتاح

ومن الروابط الأخرى التي يوردها هوكوييه والتي تعالج بين «قصائد ذهنية»، وبعتبر مفتوحة باستمرار، رويط مثل التي تعالج بين الصورة والنموذج،⁴⁵ فتسمح لحملة مثل

(32) هند تبسم

أن تحيل سوء على هند نفسها (النموذج) أو على صورتها



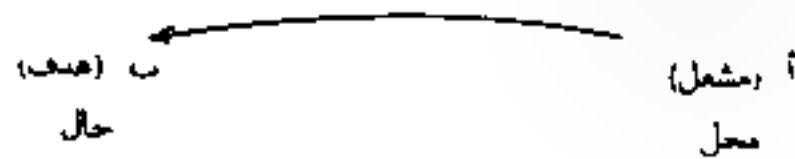
44. نفس ص ص 7 19

45. نفس ص ص 23 24

أو مثل التي تعالق بين المحل والحال، وتسمح - (33) بالإحالة على (34)

(33) استقبلت المدينة ريد

(34) استقبل سكان المدينة ريدا



لكن رغم ما يمكن استنباطه من ملاحظات ليكوف وجوسون (1980) وهوكوبييه (1984) بصدد عمومية المبادئ التصورية ونطاقها في أنساق المعرفة والإدراكية واللغوية على السواء، أو بصدد قدرتها الإنتاجية على خلق ترابطات جديدة باستمرار، أو بصدد سقيتها، فإن المقياس التي تعتمد في تحديد بعض الخصائص الأساسية للمبادئ التصورية، والتي نصص لهذه المبادئ درجة معينة من الاطراد، وتسمح بافتراسها مبادئ مسببة لجره هم من السق التصوري، لم تحظ باهتمام وصح وكاف لدى من تناولوا هذا الموضوع من الدلائل ويبدو أن ذلك راجع إلى أن الاتجاه نحو تحديد قيود عامة تهم القواعد والمبادئ، تجاه حديث جد في مجال الدلالة، بخلاف ما لوحظ - وب يلاحظ - في مجال القواعد الصوتية والتركيبية

ويمكن أن نجد أربعة مقياس عامة تهم اطراد المبادئ المحددة بعلاقات تصورية على مستوى أنساق الدلائل عموماً (أو على مستوى السق التصوري).⁽⁴⁶⁾

1 - العمومية

يجب أن تكون المبادئ التصورية عامة وذلك بأن تكون قابلة للانطباق في أنساق مختلفة من الدلائل، وعلى مستويات مختلفة داخل هذه الأنساق

ويوجب هذا المقياس ألا تكون المبادئ مصطنعة بالنسبة لسق مرعي معين داخل السق التصوري فالمبدأ الذي يطبق على مستويات متنوعة في ثقافات مختلفة، يكون أقرب إلى الكلية من غيره

2 - الإنتاجية

يجب أن تكون المبادئ التصورية منتجة ويكون المبدأ مشج حين يمكن من إقامة ترابطات تصورية لم ينتظمها السق من قبل.

3 - النسقية

يجب أن يكون حرج المبادئ موافقاً لخصائص السق، أي يجب أن تجد العناصر الناتجة عن انطباق المبادئ طريقها داخل «معرون» العناصر التي ينظمها السق. وهذا يوصل في اللغات الطبيعية إلى معجزة العناصر الناتجة ودمجها في السق اللغوي

4 - صيغة الاستنتاج

يجب أن تكون الترابطات الناتجة عن المبادئ موافقة لقواعد الاستنتاج الصحيح (Valid inference) والترابط الذي يجعل من كيان قصوري مد، دليلاً على كيان قصوري آخر يجب أن يكون ترابطاً استنتاجياً داخل السق.

وهذا يعني أن قواعد الاستنتاج الصحيح هي ليست مستقلة عن خصائص السق القصوري. نحن قادرون على استنتاج وجود النار من الدخان، وسقوط المطر من الأرض المبتلة، ومرور حيوان معين من صورة نثاره على طريق رملي. وهكذا كل هذه حالات للاستنتاج، وحياتنا اليومية مبنية بكثير من مثل هذه الأفعال الاستنتاجية لكن هذه الترابطات لا يكون لها معنى بالنسبة إلينا إلا عندما تكون واردة في ثقافة ومنظمة في أسس التصورية (47)

هذه المقاييس الأربعة، تحدد إذن بعض الخصائص الضرورية التي يجب أن تتوفر في المبادئ التصورية (بمعنى مضردة وتدمج في سق العلاقات التصورية المضردة وبذلك، فالمبدأ القصوري المضرد هو كل مبدأ وصف العلاقة بين كيانيين قصوريين داخل سق معين، وامتداد الخصائص المذكورة

ونقد سبق أن أشربا إلى أن هذه المبادئ يمكن تقسيمها إلى مبادئ تصورية استعارية قائمة على التشبيه، وأخرى كنائية قائمة على المحاورة فالمبدأ الذي يعالِق بين «الكبير» (الشخص ذاته مثلاً) وبين «المودج» (صوره الشخص)، يعتبر استعارياً، لأن علاقة الكيان بمودجه قائمة على التشابه في حين أن المبدأ الذي يعالِق بين «الجرء» (الشرع مثلاً) وبين «الكل» (السفينة) يعتبر كنائياً قائماً على المحاورة. علم بأن المحاورة - باعتبارها أداة الكيه - تسلم ترابطات فصائية أو سببية أو رمزية في حين تستلزم التشبيه، وهي أهم أداة للاستعارة، - نظراً للصلة الوثيقة بين إساء التشبيه وتأويل الاستعارات - «اشترك الوجدان

في بعض المسلمات أو وجود مسلمات بارزة مشتركة، فتؤول الاستعارات عن طريق فحص قصاء السمات وانتقاء سمات المستعاره التي يمكن أن تطبق على «المستعار له» (48) فمسو المبادئ الاستعارية يرصد العلاقات القائمة على المشابهة والخصائص المشتركة، وسبق المبادئ الكسائية يرصد العلاقات القائمة على المجاورة. ويتجنى السقاس في مجموعتين من المبادئ يمكن تصورهما وصياغتهما باعتبارهما قواعد يطبقها الأفراد، داخل سو تصوري معين، أثناء عمليات تأويل الدلائل التي تهم العلاقات المذكورة (49) ويمكن الآن أن نعرض لهذه المبادئ التصورية - التي نعتبر أساساً تتفرع عنه المبادئ العلاقية الدلالية التي نساولها في الفصل الموالي - فنقسم مبادئ المشابهة التصورية إلى مجالين مجال يهم العلاقات بين الكيانات وبمادجه، ومجال يهم العلاقات بين الحقول التصوريه وعناصره وبناته. أما مبادئ المجاورة التصوريه فتقسمها إلى خمسة مجالات تهم علاقات السبب بالمسبب، والفعل بالمفعل، والحرء بالكن، والوعاء بالمحتوى، والمالك بالملكيه

2 - المبادئ التصورية

1.2 - مبادئ المشابهة التصورية

1.1.2 - علاقة الكيان بالموذج

تنص البنية التصوريه كياناً يمكنها أن تمثل كيانات أخرى فمن نتمرف عن رسم حشبي صغير باعتباره نموذجاً لمعدرة محسوسة، أو عن صورة ما باعتبارها صورة شخص معين، إذا كانت هناك بعض لأشكال والأبعاد المشتركة بين الاثنين فتقيم ترابط بين رسم يسمى إلى مواضع معينة من نوع معين، وبين شخص أو شيء أو حدث يتعلق بعالم من عوالم التحرية

لكن إدراكنا هذا لبعض أوساط المشابهة، بين الكيانات وما يدس عن تمثيلها من بمادج، يحدده نعرفاً علاقات قائمة بفصل تحويلات سقية وهي تحويلات تقيم تربط بين إدراكاتنا لأشياء تشترك في مجموعة من السمات، ولكنها تتجلى في أوساط مختلفة (50) ويسمي

48 - انظر نورطوني (1979 ب) ص 186 - 190 وانظر أيف هيد علاقه الاستعارة بالمشابهة والكسايه بالمجاورة، اومس (962) ص 27 - 220 وحكيوس (1963) ص 61 - 67 وديجو واجريو (1962) ص 106 - 121 ويعبر

مير (1979) «المشابهة تشكر [بالله لفهم الاستعارة] دالة (function) بعينه ساميه» ص 47

49 - انظر موريك (1981) ص 5 - ونظر عن المرجع مصدر - بعينه بي يث مبادئ يفويه ورجارية، ص 28 - 29

50 - انظر حكيوس (1978) ص 2 - ونوريك (98) ص 1 - 32

جاكسون (1978) هذه التحويلات «قواعد توافق». فالمادج لا تدل وحدها، وبكيفية مجردة، عما تمثله من كيانات، بل إن أي نموذج لا يدل على تمثيل كيان آخر إلا إذا كان واحداً من مجموعة من المادج المتعاقبة سقياً بكيانات أخرى، بواسطة مجموعة من قواعد التوافق وهي قواعد تعبر عن علاقات وصعية (conventional) قائمة، وتجعل أي مرد به معرفة بقواعد التوافق هذه، قادراً على تحديد ما يدل النموذج على تمثيله. فقواعد الرسم التمثيلي التقليدي مثلاً، تقدم توافقاً في خصائص مثل الشكل واللون والظلال. وتسمى قواعد التصوير بالأبيض والأسود من اللون. وفي الفن المصري القديم نجد توافقاً بين أحجام الصور والمركز الاجتماعية المختلفة. ويختصّر من كل علاقة تمثيلية تمتلك ميرانتها الخاصة بها، والمتضمنة في قواعد توافقها (51)

إن البنية التصورية يجب أن تحيل على أشياء قابلة للتمييز، ليس بفصل خصائصها الميراثية فقط، ولكن أيضاً بفصل دلالتها على تمثيل كيان آخر وإحدى الكيانات الأساسية التي تلعب بها الكيانات هذا الدور الأخير. أي الدلالة على تمثيل كيان آخر. تقوم على مجموعة قواعد التوافق. بل إن هذه الممرلة التمثيلية تظل قائمة حتى في حالات «التوافقات الحاطئة أو الناقصة»

(35) رسم ريد هذا، دت العيون السوداء، يعيون ررفاء

أو حتى في الحالات التي لا يقابل النموذج فيها أي كيان واقعي

(36) وضع ريد وحيد القرى في لوحته

إن معرفة الوارد من قواعد التوافق، يجمع المادج قادرة على حمل المعلومات فيدون قواعد توافق، تنصها البنية المعرفية، لا يمكن أن تكون هذه الخاصية التمثيلية للكيانات سقية ولذلك يجب أن تنص هذه البنية إمكانية لوصف أساق قواعد التوافق وتعلمها (52)

يمكن إذ أن نفترض انطباق هذه التحويلات السقية (أو قواعد التوافق) لتعبر علاقات بين كيانات يمكنها أن تختلف في الوسط وبعض الخصائص على السوء. وبذلك علاقات المشبهة، بهذا المعنى، ترتبط بانطباق تحويلات في الحالات التي تتعرف فيها كيانات

51 انظر جاكسون (1978) ص 211 وهو كوييه (964) ص 46

52 انظر جاكسون (1978) ص 212 - 213

معينا (نموذجاً) باعتباره دالا على تمثيل كيان آخر (كيان) ويمكن أن تقدم صياغة أولى مبدأ المشابهة الأول، كالتالي

مبدأ مشابهة 1

تكون من نموذج لـ ص إذا كانت من و ص متعلقتين عن طريق تحويل

أما بالنسبة للمميزات التي يمكن أن تقوم بها التحويلات السقية في إطار علاقات مشابهة التصورية، فننصرت تقييدها وحصرها في عمليات حذف تطبيق على صة وحدة، باعتبار الحذف أكثر بساطة من العمليات الأخرى المتعلقة بالسمات (53) وإعادة تنظيم السمات، وتحويل بعض بعضها بعض، أكثر تعقيداً من الحذف، لأنهم يستلزمان تشغيل سمتين أو أكثر عوض صة وحدة

كما أن الحذف من جهة أخرى، أبسط من الريادة، لأنه يعمل فقط على السمات المصنفة في دحل، بينما تتطلب الريادة سمات أخرى خارجية

اعتماداً على على عرصة تعتبر أن التحويلات السقية (أو قوعد النواحق) لا تقوم إلا بعمليات الحذف، ولا تعمل إلا على صة واحدة، يمكن أن نعيد صياغة المبدأ السابق كالتالي

مبدأ مشابهة 1

تكون من نموذجاً لـ ص، إذا كانت من و ص تحتلفان في صة واحدة يتم حذفها عن طريق تحويل

إن مبدأ المشابهة 1 يصف إذن نوع العلاقة الملاحظة بين النموذج والكيان. وهي علاقة تتطلب تأويلها تبع لصياغة نسباً المذكور، ترك بعض السمات التي لا تتلاءم مع بعضها، أو تعتبر عارضة بالنسبة للعلاقة ويمكن أن يستنتج مما سبق أن مبدأ المشابهة 1 يستجيب لشرط العمومية، إذ يبدع الناس في كل الثقافات نماذج تدل على تمثيل جواب متنوعة من تجربتهم

(5) انظر بوريك 1981 ص 32 الذي يسم إلى أن من هذا الفيد لا يسفر بالضرورة كون النموذج لا يمكنه أن يربط بكيان يختلف عنه بأكبر من صة واحدة. وذلك بالنظر إلى إمكان التطبيق المتكرر لهذه التحويلات لإنتاج مرادفات بين صة من الأرواح نموذج - كيان.

مع الواقع فيطبق المبدأ 1 لإقامة توافقات بين معادج وكميات تنتمي إلى أساق بصوريه
فرعية من كل الأنماط، كالمعادج العلمية المختلفة، والرموز المنطقية والرياضية الممثلة
للكميات والعلاقات والقضايا، والأساق الفنية، والطقوس الدينيه، والاستعارات في اللغات
الطبيعية

وكلها توافقات تشير إلى الدور المركزي الذي يلعبه إدراك المشابهات في المعرفة
البشرية، (54) وتدعو إلى أن تنص البنية الدلالية نظرية شاملة للشميه، يعكس اعتبارها،
بالإضافة إلى ذلك، وصفا سليما للكمية التي يستعمل بها الناس التمثيلات الرمزية. (55)

وتتصح إنتاجية مبدأ المشابهة 1 كذلك، في الإبداع المستمر للمعادج في الأساق
المذكورة، بما فيها الأساق الاستعارية المستجبة في اللغات الطبيعية. (56)

أما سقية العلاقة القائمة على مبدأ المشابهة 1، فتتجلى في رواج المعادج واستقرار
بعضها بالنسبة للأساق العلمية والمنطقية والفنية. الح وهي الاستعارات المعجزة بالنسبة
للأساق اللغوية

ووضح كذلك أن علاقة النموذج بالكميات تستجيب شرط صحة الاستنتاج، إذ يمكنها
دائما أن تستنتج الكميات من النموذج الذي يدل على تمثيله أما بالنسبة للمعادج التي لا تقابلها
كميات في «العالم الواقعي»، فقد رأينا أن المسألة لا ترتبط بوجود «واقعي» للكميات مستقل
عن السق التصوري، وإنما الترابطات (الاستنتاجية) لا تكتسب دلالتها (و «واقعيته») إلا عندما
تكون واردة في ثقافتنا، ومنظمة في أساق التصورية. وجود الكميات أو «صم
وجودها»، تابع للكمية التي ينظم بها الدهن التجربة (57) لكن مبدأ المشابهة 1 لا يقبل
الاستنتاج الشائني، أي يسم يستلزم النموذج وجود الكميات، فهو الكميات لا يتلزم بالضرورة
نموذج له. فتكون العلاقة الاستنتاجية بين النموذج والكميات علاقة أحادية، كالتالي

نموذج \rightarrow كميات

(54) انظر هيربروج (1977) ص 166 وبوريك 98 ص 33

(55) جاكوب (1978) ص 215

(56) انظر أمثلة الاستعارات المنوية في الفصل الموالي

(57) انظر الفسي الفيري (1985) 2 198 - وجاكوب (1978) ص 202

2.1 2 - علاقة الكيان بالسمّة

إذا افترضنا إمكان تصنيف الكيانات في حقول تصورية، فإن أي كيان يمكن أن يعتبر دليلاً على الحقل الذي هو عنصر من عناصره. وبما أن الحقل يمكن أن يفهم ماصديقاً، باعتبار مجموع العناصر المكونة له، أو مفهوم، باعتبار مجموع السمات المحصورة به، فإن أي كيان يمكنه أن يشترك في سمات تصورية متماثلة، سواء مع كل عناصر حقله، أو مع تركيب سمات المحصورة لهذا الحقل. والسمات التصورية التي نعرف من خلالها حقلاً معين هي سماتها التي تعطينا تعريف كيان ما، باعتباره عنصراً من عناصر هذا الحقل، أو التي تمكننا من تصنيف الكيانات داخل الحقل ككل. ولذلك يمكننا أن نميز، في هذا الإطار، بين ثلاث علاقات أساسية للمشابهة تهم المحور وعناصره وسماتها

أ - علاقة الكيان بالحقل على مستوى الماصدق أي باعتبار الحقل مجموع الكيانات بما فيها الكيان المذكور، كعلاقة القلم بكل الأقلام الأخرى.

ب - علاقة الكيان بالحقل على مستوى المفهوم أي باعتبار الحقل مجموع السمات التي تخصه، كعلاقة القلم بمجموع السمات المخصصة للأقلام.

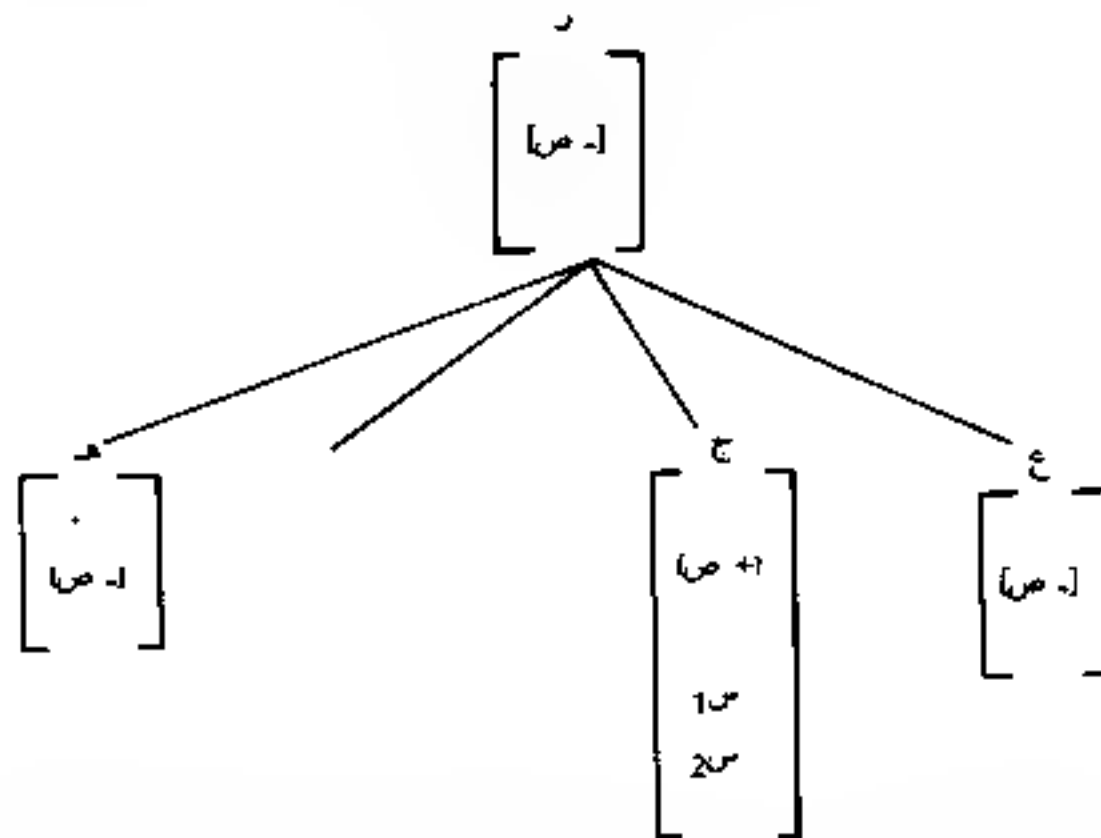
ج - علاقة لكيان بأي كيان مفرد آخر داخل نفس الحقل، كعلاقة القلم بأي قلم آخر

والعلاقة التي نهمس بها، هي العلاقة الشبيهة (ب)، التي يمكن أن اشتق منها علاقة مرجعية تربط بين الكيان وسمّة واحدة (أو مركبة) محصورة بحقل الذي ينظم هذا الكيان، وبذلك يكون الأمر متعلقاً بسمّة واحدة (أو مركبة) تلعب دور أساس في تعريف الحقل المعتبر، من أي حقل (مستقل) يتصل به، أو من أي حقل آخر لا يتلامح معه ويتصل به حقل من الحقول المستمعية على الحقل المعتبر⁽⁵⁸⁾ ويمكننا أن نصور هذه العلاقة في مبدأ مشابهة، كالآتي

مبدأ مشابهة 2

تكون من دالة على ص، إذا كانت من عنصراً في الحقل ج المتضمن في الحقل د، وكانت من سمّة في ج تعبره من د، أو من أي حقل آخر غير متلائم مع ج ومتضمن في د.

ويمكن توضيح هذا المبدأ أكثر، على الصورة التالية



إن مبدأ المشابهة 2 يعبر إذن عن العلاقات التي تعرفها بين عنصر خاص في حقل معين، وبين سمة من سماته البارزة، فهو الذي يعالج مثلاً بين القمعد وبين سمة مثل [شائك]، لأن إحدى السمات البارزة المميزة للقمعد، من أية مجموعة أخرى من الحيوانات داخل الحقل العام للقوام، أنها «قوام شائكة». ومن الأمثلة الدالة على محجمة سمة [شائك] باعتبارها سمة بارزة مميزة، هي القراءة المعجمية للقمعد في اللغة العربية، المثل القائل (37) *ييس في القنادر أمليس*

فالمبدأ 2 يطبق إذن في هذه الحالات ومثيلاتها، كأن تستعمل كلمة مثل «ثعلب» أو «جبل» بصد كيان معين، بقصد أن يحدد إليه سمات مثل [مكر] أو [صحم] على التوالي ويجب ألا يدعوا كون المكر يمثل خاصية مرتبطة بالثعالب على أساس معايير ثقافية، سيما تعتبر الصحامة جزء من أي تعريف للجبال، إلى اللبس وذلك لأن رأياً مذهب أن العبرة ليست بالخصائص «الواقعية» للأشياء، ولكن بخصائصها التصورية. إذ ليست أشياء «العالم الواقعي» هي الحاسمة في تحديد العلاقات المحمزة بين الدلائل، بل العناج الإدارية والمعرفية كما يتظلمها السق التصوري.

إن عمومية مبدأ المشابهة 2، وإنتاجيته، تظهران إذن في كونها قادرين باستمرار، وضمن أساق تصويرية مرعية مختلفة من بينها سق الصلة الطبيعية، على أن تربط خصائص معينة بكيانات معينة، وذلك عن طريق إسناد عناصر تمتلك هذه الخصائص باعتبارها سمات بارزة مميزة، إلى الكيانات المذكورة.

ويسحب هذا على ميلنا إلى تشخيص محمولات عامة مثل الشجاعة والجمال والسبع الرياضي والمحوي.. الخ، في أشخاص أو حيوانات أو كيانات خاصة مثل الأسد والقمر وإيشين وسيبويه، على التوالي.

وكلها أمثلة تبين من جهة أخرى، سقية مبدأ المشابهة 2، والتي تتجلى، بالسبة لأساق اللغات الطبيعية، في مسحة استعارات قائمة على هذا المبدأ
كما يستجيب المبدأ 2 كذلك لمقياس صحة لاستنتاج، إذ أن أي كيان يمكنه أن يدل (استنتاجيا) على سماته الخاصة التي تميزه عن الكيانات الأخرى.

فوجود القواعد مثلا يعني وجود حيوانات شائكة. لكن هذا المبدأ، مثله في ذلك مثل مبدأ المشابهة 1، لا يقبل الاستنتاج الثاني، إذ لا يمكنه أن يستنتج بالضرورة وجود القواعد انطلاقا من وجود كيانات شائكة. وبذلك تكون العلاقة الاستنتاجية هه أيضا، أحادية الاتجاه

كيان —————> سمة

2 2 . مبادئ المجاورة التصويرية

سبق أن أثرنا إلى أن هناك علاقات تصويرية تلعب دورا رئيسيا في بنية السق التصوري، تقوم على المجاورة وحددا علاقات المجاورة هه على اعتبار إدراكية وتأويلية بالدرجة الأولى، وثيقة الصلة بقواعد الاستنتاج إذ يجب أن تعكس مبادئ المجاورة القواعد العامة للاستنتاج الصحيح، باعتبار هذا الأخير المصدر الأقوى للربط عن طريق المجاورة في مجال الإدراك والتأويل⁽⁵⁹⁾

وبحلول هه أن نحصل بعض المبادئ المحددة لعلاقات المجاورة، والتي تمتلك نوع من لاطراد يسمح بإدماجها في السق التصوري

1.2.2 - علاقة السبب بالمسبب

قد يكون المبدأ الذي يعالق بين السبب والمسبب أهم مبدأ تصوري قائم على المجاورة والسببية ومن التصورات التي يستعملها الناس باستمرار لتنظيم واقعهم الميراثي والثقافي⁽⁶⁰⁾، إن استنتاج بكمية مطردة الأسباب من المبيات، والمسببات من الأسباب، مستنتج إمكان بروز المطر، من الحطب السوداء، ويستنتج وجود النار، من تصاعد الدخان الحج

ونظرا لشمولية علاقة السبب بالمسبب، قد نجد بعض الصعوبة في التمييز بين هذه العلاقة، وبعض العلاقات الأخرى الوثيقة الصلة بها ويجد بالفعل أن بعض من تناولوا الموضوع يصوغون علاقة السبب بالمسبب بكمية عامة تدرج فيها علاقات مثل منتج - منتج (مؤلف - كتاب)، أداة - منتج (آلة تصوير - صورة). الحج⁽⁶¹⁾

ورغم أنه يمكن أن نعتبر هذا المفهوم مشروعاً، إذا نحن تصورناه على مستوى معين من التحريد موافق للميل المعرف لدى المتكلمين إلى ضم بعض العمليات والعلاقات إلى بعضها وقياس بعضها على بعض - فيكون المنتج لشيء ما، بمثابة سبب في وجود هذا الشيء، وتكون الطريقة أو الأداة المستعملة في إنتاج شيء، بمثابة سبب، ولو غير مباشر، في وجود هذا الشيء - فإن يحتاج مع ذلك إلى تخصيص علاقة السببية لرصد ترابطات متعلقة بحالات خاصة مثل استعمال المؤلف للإحالة على الكتاب، التي يصعب أن يورد بصدها علاقة السبب بالمسبب في صيغتها العامة وهذا يرتبط بحاجتنا، في وصف العلاقات الدلالية في المعاني الطبيعية، إلى قواعد تطبيق على طبقات (أو حقول) خاصة من الوحدات المعجمية، أو على كل الوحدات التي تميزها سمّة (أو مجموعة سمات، معينة - ولذلك فإن صياغة مثل هذه القواعد يتطلب إقامة تمييزات دقيقة مسبقاً، بالنسبة للمبادئ التي تقوم عليها العلاقات المعقدة فالقاعدة التي نصف مثلا الترابط بين اسم يحيل على شخص يشتمل في صبح شيء معين، وبين اسم يحيل على الشيء المصنوع نفسه، يجب أن تقيد بكمية تحدد تطابقها فقط على الوحدات المنصبة لسمّة مثل [إنسان] أو [حي] بالنسبة للمنتج أم المبدأ العام الذي يعالق بين السبب والمسبب فلا يحتاج إلى ذلك، ويجب ألا يقيد بهذه الكيفية

60 يكون وجوسون (1980) ص 69

61 انظر توريث (1981) ص 41

يبدو أن المناسب إذن أن نحالج مبادئ المجاورة المماثلة للمبدأ الذي يصف العلاقة بين المنتج والمنتج، بكيفية معضلة عن المبدأ السببي العام، وإن كانت هي النهاية متعلقة معه. ويمكننا أن نصور مبدأ المجاورة الذي يعالِق بين السبب والمسبب بصفة عامة كالتالي (62)

مبدأ مجاورة 1

تحليل من على من، إما كانت من تصور سبب لـ من.

إن بعض ما أسلفناه، يسمح لنا بأن نستنتج مدى عمومية هذا المبدأ، وعمه داخل أساق تصويرية مرعية متنوعة فهو يحدد علاقات كالتى تجمع بين تصويري النار والحرارة، بين التعلم والمعرفة، بين القتل والموت، بين افتراض الجاذبية وملاحظة سقوط الأشياء. إلخ، ويقيم، على مستوى الأساق الدلالية للمات الطبيعية علاقات من يسهل العلاقات بين التأويلات السياقية بوحدة متعددة الدلالة، مثل «معاذق»، التي قد تصي والحالة الذهنية باعتبارها مسبب، أو الفعل (أو الشيء) المتسبب فيها إلخ.

إن أمثلة كهذه تبين كذلك سقية المبدأ وإنتاجيته، فبالساق التصويري متعمر باستمرار لاكتشاف الأسباب [...] ومختلف الأجهزة المعجمية والصرفية [...] التي تقدمها (اللغة) للإحالة على العلاقات السببية [...] ليست إلا مؤثرات سطحية للوهة التصويرية التي يقوم عليها فهم للعلاقات السببية (63).

كما أن الأمثلة السابقة توّضح أيضاً استجابة مبدأ المجاورة 1 لشرط صحة الاستنتاج، وهو استنتاج ثنائي : من السبب إلى المسبب، ومن المسبب إلى السبب. وتعتبر إمكانية الاستنتاج الثنائي هذه، حاصبة تميز علاقات المجاورة التصويرية عموماً كما سرى، من خصائص علاقات المشابهة السابقة. ويمكن اعتبارها حاصبة مميزة بين مبادئ السفين المحتملين وبذلك تكون علاقة لاستنتاج الثنائي التي يقوم عليها مبدأ المجاورة 1 كالتالي

سبب ←===== مسبب

(62) يبرر فعل «الإحالة» في صياغة مبادئ المجاورة: إلى ما يحجر هذه المبادئ من مبادئ المشابهة وقد أوضح ذلك في الفقرة 2.1 من القسم 1 من عبارة «تصوره» فشر إلى ما أسلفناه بمدد الطبيعة التصويرية بعلاقات التي تقوم عليها المبادئ. ومن حرج إلى ذلك في صياغة مبادئ المشابهة فقامت هذه الأخيرة نفع اعتماد على السمات والحقول، فبأنها بهم طبع التصوير عموماً الألباء «كما هي» وانظر نوريك (1981) من 42

(63) هير وجونسون (1976) من 472

2.2.2 - علاقة المنتج بالمنتج

وهو مبدأ يقيم علاقة إحصائية تصويرية بين المتوجات ومنتجها وقد أشرنا سابقا إلى إمكانية إدراج هذا المبدأ في المبدأ السببي العام، ولكننا نحتفظ بالتمييز بينهما لاجرائيته في النظرية الدلالية التي تتناول مبادئها في الفصل الموالي، على أساس المبادئ التصويرية التي نحن بصدد بعض خصائصها التي تهتم مباشرة

باعتبار إدراك هذا المبدأ مشتق من المبدأ السببي العام، وبصوغه كالتالي

مبدأ مجاورة 1 أ

تحيل من على ص، إذا كانت من تصور منتج لـ ص.

وهو مبدأ يرمز علاقات كالتي نقيّمها بين الكتاب ومؤلفه، بين اللوحة والرسام، بين الأحمر وصانعها . الخ وتتجلى سقاية هذا المبدأ مثلا، بالنسبة للغات الطبيعية، في العلاقات المصرية - الدلالية المعقدة بين عناصر أرواح مثل كاتب - كتاب، رواية - روائي، حبر - حبر سيق - ساج الخ وهي أمثلة تبين كذلك صحة الاستنتاج الثاني في العلاقة التي يقوم عليها مبدأ المجاورة 1 أ

منتج «-----» منتج

3 2-2 - علاقة المصدر الطبيعي بالنتاج الطبيعي

هناك مبدأ ثلث به علاقة بالمبدأ السببي العام، يعالق بين أي نتاج طبيعي ومصدره الطبيعي والمقصود بالنتاج الطبيعي، كرم ما يصدر عن النبات والحيوان والكائنات عموما من أشياء، كصدور الثمر عن النبات، أو بعض المواد عن الحيوان الخ وكب أن المنتج يمكن أن يحيل على منتجه، فإن هذه النتاجات يمكنها أن تحيل على مصادرها الطبيعية مكون بصدد علاقة يفترض قيامها على مبدأ المجاورة 1 ب التالي

مبدأ مجاورة 1 ب

تحيل من على ص، إذا كانت من تصور نتاج طبيعي لـ ص

وهو مبدأ يعالق بين الود والوالد، بين البيضة والدجاجة، بين الثمر والنبعلة، بين العنب والكروم الخ

وتتجلى سقاية هذا المبدأ مثلا، على مستوى الوحدات المعجمية في اللغات الطبيعية، في حالة الوحدات المتبينة دلاليًا، والتي تدل في نفس الوقت على الساج الطبيعي ومصدره

الطبيعي،⁽⁶⁴⁾ مثل طماطم «للشجرة»، و «نبات»، والعنق «للحجم» و «للحيوان» والريش «للشجرة» و «للشجرة». الخ
وهي أمثلة يمكن أن تبسط منها استجابة العلاقة لصحة الاستنتاج الثاني
نتاج طبيعي \longleftrightarrow مصدر طبيعي

4.2.2 . علاقة الأداة بالمنتج

رأيت بصيد مبدأ المجاورة 1 أ، أن المنتج يمكنه أن يحيل على منتج، ويرى هذا
مكافئة إحالته على الأداة التي يستلزمها إنتاجه بكمية رئيسية فالعلاقة الإحالية التي تربط
بين الصورة وآلة التصوير بين الخمر وآله تصفيتها، تتطلب أمراً مبدأ مجاورة تصوعه
كالتالي

مبدأ مجاورة 1 ج

تحيل من على ص، إذ كانت من تصور منتجاً، و ص أداة يستلزمها بكمية رئيسية
إنتاج من
إن الكيفيات، مثلما تحيل على منتجها من البشر، يمكنها أيضاً أن تحيل على الأدوات
(أو الآلات) التي يستلزمها إنتاجها فكيف يوحى السيج بالساج، يوحى أيضاً بالبول الخ
وعموماً فإن مجال انطباق مبدأ المجاورة 1 ج مجال واسع، إذ بالإضافة إلى انطباقه على
العلاقات بين المنتجات المصنعة والآلات إنتاجها، ينطبق على العلاقات بين الإنتاجات الفنية،
وما يعتمد الممارسون من أدوات، وعلى العلاقات بين لإبداعات والفكريات العلمية،
والعروضات والمسلمات والإجراءات الضرورية لبنورتها
وتتجلى سقاية هذا المبدأ مثلاً، بالنسبة لصرف اللغات الطبيعية، في معجزة بعض
التعاليقات الصورية بين أسماء الأشياء وأسماء الآلات المستعملة في إنتاجها، كعلاقة الطحونة
بالطحين .. الخ.
وتستجيب العلاقة بين الأداة والمنتج، مثل سابقاتها من علاقات المجاورة، شرط صحة
الاستنتاج الثاني :

منتج \longleftrightarrow أداة

(64) واطر بوريك (1981) ص 46 - 47

5.2.2 - علاقة الموضوع بالفعل

يدخل هذا المبدأ، إلى جانب مبادئ أخرى تالية، في مجموعته أخرى من العلاقات التصورية بهم علاقات المجاورة القائمة بين الأفعال (acts) وموضوعاتها (objects) ومعدّياتها (agents) والأدوات الرئيسية المستخدمة في إنجازها والمبدأ الذي نحن بصدده بهم العلاقة بين الفعل وموضوع إنجاز هذا الفعل.

وإذا كان مبدأ المجاورة 1 أ ساف يعلق مثلاً بين «الكاتب» باعتباره منتجاً، و«الكتاب» باعتباره منتجاً، فإن مبدأ المجاورة 2 يعلق بين «الكتابة» باعتبارها فعلاً، و«الكتاب» باعتباره موضوعاً منميراً يحدد لإنجاز الفعل. وتمكن صياغة هذا المبدأ كالتالي

مبدأ مجاورة 2

تحيل س على ص، إذا كانت س تتصور فعلاً، و ص موضوع لإنجاز س
إن هذا المبدأ يطبق لإقامة علاقات بين ما تتصوره فعلاً، وما تصوره موضوعاً لإنجاز الفعل، وهي علاقات استنتاجية ثنائية، إذ مثلما يحيل فعل الشرب على الشراب (أو المشروب)، ويحيل فعل الأكل على المواد الغذائية، فإن العكس صحيح كذلك (65)
وتظهر بقية مبدأ المجاورة 2 مثلاً، في معجمه اللغات الطبيعية تمثل هذه العلاقات، فوجد وحدات متبسة الدلالة، يمكنها أن تبدل على الفعل أو على موضوع إنجازها، مثل «أكل» لفعل الأكل أو للمواد الغذائية، و «رسم» لفعل الرسم وللمرسوم، و «بنا» لفعل البناء وللمبني الخ

وبناء على ذلك تكون العلاقة التي يقيمها مبدأ المجاورة 2 علاقة استنتاج ثنائي

فعل \longleftrightarrow موضوع

6.2.2 - علاقة الأداة بالفعل

مثل يمكن أن تقوم الأفعال مقام طبقة الكيانات التي تتحد موضوعات لإنجازها، يمكن للأفعال كذلك أن تقوم مقام الكيانات التي تتحد أدوات لإنجازها، كعمل الطرق بالسبيل لأدواته المطرقة، أو فعل القص بالسبيل لأدواته المقص الخ

وواضح أن هذا النوع من علاقات المجاورة يتميز عن العلاقات التي يعبر عنها مبدأ المجاورة 1 ح ساف، والربطة بين الأداة والمستوح، كعلاقة الطاحونة (الأداة) بالطحين (المستوح)

والعلاقة الواردة بالنسبة لمبدأ المجاورة 2 أ الذي نحن بصدد، هي الرابطة، هي المثال
لأخير، بين الملاحظة (الأداة) وفعل الطحن نفسه ويمكن أن يصوغ هذا المبدأ كالتالي
مبدأ مجاورة 2 أ

تحيل س على ص، إذا كانت س تتصور فعلاً، و ص أداة لإنجاز س
وتطبيق العلاقات التي يعبر عنها هذا المبدأ في مجالات متنوعة داخل النسق التصوري
الذي يحسب باستمرار إلى إقامة ترابطات تصورية بين الأفعال وأدوات إنجازها وبذلك
يمكن أن تشمل أدوات مثل الحبال والأقلام والكؤوس والأكواب والكرسيات، بل حالة على
أعمال الربط والكتابة والشرب والقطع والسطير على التوالي
وتتحلى بتأجية مبدأ المجاورة 2 أ، وسقته في تعبير مثل

(38) كان يريد يواصل بقلمه

(39) السيف أصدى نساء من الكتب

حيث يحيل العدم والسيف، باعتبارهما أداتين، على فعلي الكتابة والعمل. كما تظهر
سابقة المبدأ المذكور في معجزة التعاقبات الصورية بين الأفعال وما يستتره إنجازها من
أدوات، مثل عاين - عين ساف - سيف، رأس - رأس، فتح - مفتاح الحج
وكما أمثلة تشير كذلك إلى صحة الاستنتاج الشائعي⁽⁶⁶⁾ في العلاقة الرابطة بين الأداة
والعمل

عمل =====> أداة

7.2.2 - علاقة المنع بال فعل

وهو مبدأ ينطبق كلما أمكن أن تحيل بفعل معين على الكيان المسؤول (تصوريا) عن
تنفيذ هذا الفعل وتمكن صيغته كالتالي
مبدأ مجاورة 2 ب

تحيل س على ص، إذا كانت س تتصور فعلاً و ص معبدا ل س
ويبدو أن قيام العلاقة التي يعبر عنها هذا المبدأ، على مستوى النسق التصوري عموماً،
يكاد لا يحتاج إلى استدلال، فمن ربط باستمرار أسماء المصنفين بما يمارسونه من أعمال
فالملاكم من يمارس الملاكمة، والطباخ من يمارس الطبخ، والكاتب من يمارس الكتابة،
ونسطر من يمارس السطير الحج

⁶⁶ من لائحة التي يوردها بوليف (1987) ص 51 على صحة الاستنتاج في هذا الباب، أن يكتب عالم الآثار أداه نفس
شيء معين في نصيبه بعد حصاره، مبدء إلى انه هذه الحصار الأفعال التي يشتمل إنجازها وجود تلك الأداة

وتتضح سقاية هذه العلاقات التصورية أكثر في الترابطات الدلالية - الصرفية في معاجم اللغات الطبيعية، حيث نجد أرواحاً من الترابطات المعجمية بين المتعدين والأفعال، مثل تسابق - متسابق، درس - مدرس، بهض - ناهض، صرب - صارب - الح. وهي أمثلة تستبطن منها كذلك صحة الاستنتاج الثنائي في العلاقة التي يعبر عنها مبدأ المجاورة 2 ب

فمن \longleftrightarrow مسند

8.2.2 - علاقة المتفرد بالأداة

ويتعلق الأمر بالعلاقة بين المسند وبين الأداة المتميزة التي يستخدمها المسند في إنجاز المعنى، كملاقة المحارب باللاج، وعلاقة الكاتب بالقلم، والمسامر بوسيلة السفر الح. وهي علاقة تقوم على مبدأ مجاورة 2 ج بصوغه كالتالي

مبدأ مجاورة 2 ج

تحيل س على ص، إذا كانت س تتصور معبدا لـ ص، و ص أداة س في تنفيذ ص بالإضافة إلى عمومية تطبيق هذا المبدأ لإنتاج علاقات تصورية من النوع المذكور، من أساق تصورية مرعية مختلفة، فإن سقيته تظهر كذلك في معجمة اللغات الطبيعية لمعص النعاليات الدلالية - الصرفية بين الوحدات الدالة على معصى أعمال معينة، والوحدات الدالة على أدوات تنفيذ هذه الأفعال، مثل سيف - سيفه، رقر - راقفه، قاص - مقص الح

كما تتجلى إنتاجية مبدأ المجاورة 2 ج في تعبير تحيل فيها بالأدوات على المتعدين، مثل

(40) تَدَحَّلُ الكمان في المقطع لأحمر من لأمية.

(41) كان عمرو قلما جادا

حيث يحيل الكمان على «عارف الكمان»، ويحيل القلم على «الكاتب»، وهي أمثلة تشير، بالإضافة إلى مسبق، إلى صحة الاستنتاج الثنائي⁽⁶⁷⁾ في العلاقة التي يعبر عنها مبدأ المجاورة 2 ج

مسند \longleftrightarrow أداة

(67) وانظر موريك (1981) ص 52 - 53

9.2.2 . علاقة الجزء بالكل

يتعلق هذا المبدأ بنوع آخر من علاقات المجاورة، تربط بين الجزء والكل كملاقة الشرع بالسمة، والصل بالرمح، والعصو بالجسد ككل. الح. وهي علاقات مثبتة يقول ليكوف وجوسون (1980) - عن تجارب مع الكيفية التي ترتبط بها الأجزاء عمومًا بالكل، في سقف التصوري (68) - مستج الكل من الجزء، والجزء من الكل على أساس تجربتنا التصورية مع تحاورهما

وهو استنتاج قد ينبع من الأفراد عند يمكن أن يكون معه هذا «الإجراء المتمثل في تسمية الكل عن طريق جزء من أجزائه 1. من الكلّيات اللغوية» (69)

وتمكن صيغته مبدأ المجاورة 3 الذي تقوم عليه مثل هذه العلاقات، كالتالي
مبدأ مجاورة 3 .

تحين س على ص، إذا كانت س تتصور جزءاً من ص.

وما دامت العلاقة التي يعبر عنها هذا المبدأ تجعل الكلمة محيلة على كيانهين محتملين لكنهما متجاورين، كإحالة الشراع على «الشراع» وحده أو على «السمة» كلها، فإن مبدأ المجاورة 3، يعتبر - كسابقه - مسجاً للتعبد الدلالي، كما تعتبر العلاقة التي يعبر عنها، علاقة استنتاج ثنائي

كل «-----» جزء

ومثلما نجد العلاقة بين الجزء والكل تربط بين كيانات كانت ذكراها، فإننا نجد أيضاً تطبيق في الحالات التي نمر فيها عن أفعال أو عمليات مركبة ببعض الأجزاء الرئيسية فيها ولذلك نقتصر مبدأ فرعياً مشتقاً من مبدأ المجاورة 3، يعالقي بين الأفعال المركبة، والأفعال البسيطة التي تعتبر أجزاء من الأولى

10.2.2 . علاقة الفعل البسيط بالفعل المركب

وهو مبدأ يعالقي بين فعل (أو عملية) مركب، وفعل بسيط يعبر رئيساً بالنسبة لإجراء الفعل الأول، فعل الطبخ مثلاً، لا يحصر في «الطبخ» بمعنى البسيط، أي «الإصباح بمرق وسحوم» (المعجم الوسيط : 555 ص)، ولكنه مركب من أفعال أخرى كالغسل والقطع وإيقاد النار وتمرر الأواني وإعداد المواد. الح ولكن بما أن فعل الطبخ بمعنى

(68) ليكوف وجوسون (1980) ص 40

(69) افانس واخرون (1980) ص 188

البسيط يعتبر أساساً للغة المذكورة من الأفعال، فإنه يستعمل للإحالة عليها وتصدق بعض الملاحظات على الأفعال الأخرى، مثل أكل، واعتسل، وحاط الخ.

مبدأ المجاورة 3 أ يعالج بين فعل الخياطة في معناه البسيط، باعتباره فعلاً رئيسياً، وبين نفس الفعل في معناه المركب من فئة أفعال كالقياس والقطع والخياطة. الخ، تنتهي بإنتاج اللباس باعتباره عملية كلية.

يمكننا إذن أن نعتبر الأفعال الجرجية والكلية معينة على بعضها البعض بموجب مبدأ المجاورة 3 أ التالي -

مبدأ مجاورة 3 أ

تحويل س على س، إذا كانت س تتصور فعلاً مركباً، و س فعلاً بسيطاً رئيسياً في إيجار س

وهو مبدأ ينطبق، كما رأينا، في مجالات مختلفة،⁽⁷⁰⁾ من بينها الأساق الدلالية في اللغات الطبيعية. ويتجلى ذلك في معجزة علاقات التعمد الدلالي بين القراءات البسيطة والمركبة للأفعال، والمتعلقة بسقطة انطباق المبدأ المذكور الذي تظهر إنتاجيته كلما أسدب إلى عملية جديدة اسم فعل رئيسي من الأفعال التي تحقق إنجازها وباء على ما سبق كذلك، تكون العلاقة التي يجرعها مبدأ المجاورة 3 أ، علاقة استنتاج ثنائي

فعل مركب \longleftrightarrow فعل بسيط

11.2.2 - علاقة الوعاء بالمحتوى

هناك فئة أخرى من المبادئ التصورية، تقوم على علاقة المجاورة بين الوعاء والمحتوى. إذ يحتاج إلى مبدأ يثنياً يكون كأس الشاي يمكن أن يحيل على الشاي، ورجاجة الخمر يمكن أن تحيل على الخمر الخ، حتى لو كانت هذه الأوعية أحياناً فارغة من محتوياتها. فمن يستعمل رجاجة اللتر من الخمر دليلاً على الخمر أو دليلاً على المقنار (لتر واحد)، وهي العاليتين فإن الوعاء يقوم مقام المحتوى، مرة باعتباره مادة مبريائية، ومرة باعتباره كمية معينة. وتمكن صياغة مبدأ المجاورة 4 المسؤول عن إقامة مثل هذه العلاقات بين الوعاء والمحتوى كالتالي

⁽⁷⁰⁾ من الأمثلة التي يوردها بوريك (1981) عند انطباق هذا المبدأ في مجالات الإدراك، مثل الأطفال الذين يتصورون إدارة المعود باليدتين فعلاً رئيسياً في عملية المياقة، وبذلك هم لا يطبقون إلا معوداً صغيراً لإنجاز فعل المياقة ككل ص 55

مبدأ مجاورة 4

تحيل من على من، إذا كانت من تصور وعاء ل من.
وتتجنى إنتاجية هذا المبدأ وسقيته في أساق تصويرية مرعبة مختلفة، منها سق النعة الطبيعية حيث يطبق المبدأ المذكور في تأويلها لجمل مثل : (42 أ) و (43 أ) بمعنى (42 ب) و (43 ب) على التوالي :

(42 أ) فاص النهر

(42 ب) فاص ماء النهر

(43 أ) شربت الكأس

(43 ب) شربت محتوى الكأس

فجمل مثل (42 أ) و (43 أ) تعتبر شاذة في تأويلها «الحقيقي»، مما نلج الملج لا يفحص ولا يشرب، ولذلك يحتاج إلى مبدأ مثل مبدأ المجاورة 4 لتسبؤ بتأويلها كما تظهر سقية المبدأ أيضا في معجزة قراءة بعض التعابير المجازية المسكوكة مثل .
(44) حوته كتختر شوري

بمعنى

(45) حوته كتختر الحوت لا حر (في الشوري)

والتي يمكن أن تقابلها في لغات أخرى كالإنجليزية، تماير مثل

One bad apple spoils the barrel (46)

وفي معجزة علاقة التعمد الدلالي بين قرعات وحدات مثل ملعقة، كأس، رجاجة الحج، التي يمكنها أن تعني الوعاء نفسه، أو المحتوى في صورة مقدار كمي⁽⁷¹⁾ وكنها أمثلة تشير كذلك إلى أن العلاقة التي يعبر عنها مبدأ المجاورة 4 علاقة استنتاج ثنائي

وعاء \longleftrightarrow محتوى

12.2.2 - علاقة الحال بالمحل

مترجم أن علاقة الوعاء بالمحتوى - وهي أساساً علاقة مجاورة فضائية - تتسع لتتطابق على كيانات أعم في إطار علاقات فضائية أوسع وبذلك يمكننا أن نشق منها مبدأ تصويريا مرعيا يعالق بين المحل والحال أما المحل فيشمل كل المصاحبات المعتمدة جغرافيا وسياسيا

(71) يلاحظ بوريك (1981)، من ص 58 - 59 يحدد علاقة التعمد الدلالي في مثال الوحدات المشار إليها أن العلاقة التصويرية الواردة قائمة بين وتلميذ من يرضى لشيء، نصحا في سمين محظي - سن المواد باعتبارها مصادر ومجويات، وسق الأشياء باعتبارها أوعية، وبسبب بين الشيء من حيث هو كذلك. وبه هو نفسه من وجهه نظر حري.

كالبلدان والمدن والمواضع السياسية ومقرات المؤسسات الخ وأما الحال فيشير الأفراد والجماعات الحالة بهذه المقامات كسكان المدن والبلدان وحكام المواضع ومسؤولي المؤسسات الخ. مبدأ المجاورة 4 أ يخالق إذن بين محلات مثل مدينة، قصر البلدية، برلمان، المغرب، الكرملين، وبين الأفراد والجماعات الحالة بهذه المحلات سكان المدينة، مسؤولو البلدية، نواب البرلمان، سكان المغرب، حكومة الاتحاد السوفياتي، على التوالي والإجراء الكامل خلف إدماج مثل هذه العلاقات المختلفة من علاقة وحدة، هو صياغة مبدأ تصوري علاقي وحدث، عوض مبادئ متعددة متعاقبة كما نجد عند ليكوف وجونسون (1980) مثلاً (72).

وتمكن صياغة المبدأ المذكور كالتالي

مبدأ مجاورة 4 أ

تحيل من على من، إذا كانت من تتصور محلاً لـ ص.
ويبدو أن الأمثلة السابقة تكفي لإبرار سقاية هذا المبدأ وإنتاجيته، بالإضافة إلى معجزة مثل هذه العلاقات في اللغات الطبيعية، كما تظهر في الترابطات الصرفية - الدلالية مثل مغرب - مغربي - مغربية، ريف - ريفي الخ وهي أمثلة تشير كذلك إلى صحة الاستساج الثنائي في العلاقة التي يعبر عنها مبدأ المجاورة 4 أ

محل <-----> حال

2.2 13 - علاقة المالك بالملكية

وهو مبدأ يخالق بين المالكين وممتلكاتهم. ويكون المالك فرداً، أو جماعة، ونزوى الملكية، بشكل موسع، على أنها لا تشمل فقط الأشياء الميراثية المفضلة، وإنما أيضاً كيديات مثل الذاكرة الجيدة والجمال والوظيفة أو المنصب والشهادة العلمية الخ. ويمكن صياغة هذا المبدأ كالتالي

مبدأ مجاورة 5

تحيل من على من، إذا كانت من تتصور ملكية لـ ص

(72) انظر ليكوف وجونسون (1980) ص 38

وتتجلى عمومية هذا المبدأ أو سقته، في تطابقه لإنتاج علاقات ملكية بين كيانات تسمى إلى مجالات تصورية محبلة، كالعلاقة بين الجماعات الشربة وعاداتها وعاداتها، أو بين الأفراد وممتلكاتهم الحج ولذلك يمكن نمكيه أن تحيل على مالكها، في تعبير مثل (47) وصب سياره ريد

معنى

(48) وصل ريد

أو مثل

(49) تروح عمرو ثروة هائنه

معنى

(50) تروح عمرو امرأة تمدك ثروه هائنه

ومدك نجد أيضاً بعض التعالقات انصرية - الدلانية في معاجم اللغات الطبيعية، بين انمائك والملكية، في أرواح مثل ثروة - ثري، عقل عاقل الحج وهي أمثلة تشير كذلك إلى صحة الاستنتاج الثاني في العلاقة التي يعبر عنها مبدأ المجاورة 5

مالك \longleftrightarrow ملكية

وتتحقق بهذا المبدأ، في عموميته، مجموعة العلاقات التي تربط بين الأشخاص والوظائف أو الأدوار التي يملكونها، من جماعة معينة فيطبق المبدأ المذكور بـعلاق مثل بين وظيفة الرئيس أو الوزير أو المحاسب، وبين الأفراد الذين يملكون هذه الوظائف، أو بـعلاق بين الأشخاص، والشهادات أو المرتب العلمية التي حصوها الحج وبذلك يمكن تحيل على الأشخاص سوء بأسمائهم، أو بشهادتهم ومباصبهم ووظائفهم بل إن الأطفال مثل يتعرفون على وظائف الأشخاص - مثل الأم، الأب، الجد الحج - قبل التعرف على أسمائهم انشخصية (73)

ومن العلاقات التي يقيمها مبدأ المجاورة 5 كذلك، علاقة الفرد بلبسه المميز ذلك أن اللبس - باعتباره ملكية - يمكنه أن يصاغ بكيفية خاصة تميز لابه من الأفراد والجماعات، عن غيرهم وذلك الحال مثلا عسما تحيل بشكر اللبس على الحمدي أو البندل أو الشرطي أو نممرص أو البهلور الحج

الفصل الخامس

مبادئ علاقية دلالية

«يجب أن توسع نظرياتك للفهم الحقيقي حتى تكون قوية بما فيه الكفاية لرصد الفهم المحاري».

ج. مير (1979)، ص 247

1. المبادئ العلاقية الدلالية

اعبراً عن الفصل السابق أن المبادئ العلاقية الدلالية التي يتم رصد العلاقات الدلالية هي أنواع نظيرية مشتقة من مبادئ عم تعمل على نسبة السق التصوري، في أن نظرية الدلالة تم تنصه من مبادئ علاقيه دلالية جزء فقط من نظرية نعامة لنسبه التصورية، وقوع سلامة اندلالة مجموعة عرقيه لقواعد سلامة التصورات¹ كم شرط في أن الاختلاف الأساسي الورد بالنسبة يجب أن يكمن في أن المبادئ انصورية بهم أنساق الدلائل عمومًا، يصف خصائص نماعده² رجعة مباشرة في تحديد نسبة بعد صر المسوى الدلالي في الوصف النوعي، أي تسعى إلى النظرية الدلالة في حد ذاتها.

فانماعد، بكيفية أدق، نعمل على رصد العلاقات الدلالية المطردة داخل المعجم وتحصص بقرائن المتمنده بوحدها التي لولا هذه الماعده لصف في المعجم في مدخل

السي المهري ٢٠١٥، 2: 198.2 وجاكوب ٩٦٨ ص 203

٢. يحصر في د. يحيى والمبادئ العلاقيه الدلالية في «الماعده» والنسبه بجمع وفي «المعده» بالبه بنمر

مقصده لا ربط سهو³ كما نرصد العلاقات بين المدخل المعجمية ونوردت نساقطة
بكمية تمكنها من وصف العلاقات لاستعاريّة والكثافة بين القراءات المعجمية ونقرهات
انسيائية مولدة بوحدها

وإنّ أن المعاد مشتقة من مبادئ التصورية، فإنها تمتدّ كن الحصائص الرئيسية
نتي تمكنها هذه الأخيرة وبعبارة أخرى من وجهة نظر نفسية، عن مبدئ الشكوك إلى تعرف
مربطات بين بعض الكلمات دلاليته

فالمبدأ قائمه أيضاً على الاستساج إذ كما يمكن أن نقيم علاقته بنتائج بين
تصوري «البره» و «ندحان»، أو بين تصوري «السيه» و «السيه» على أساس أنماذج
التصوريين سبب - مسبب، و أداة - معاد على التوحي، يمكن أن نعالق سساج كدند
بين المدخل المعجمي سسار والمدخل المعجمي للندحان على أساس مبدأ كئائي سسب
سسب، أو بين المدخل المعجمي سسيف والمدخل المعجمي سساف عن طريق مبدأ
كئائي أداة معاد

كما أن أنماذج هيله كذلك بالاستعمال المسج ويمتدّ خاصة نسفة لتي مرتبط هب
بالمعجمية، أي أن أنماذج كما سسرى برصدها لتربطات انسيائية في المعجم يمكنها أن
تتباين بمعجمه تربط مولدة فالمنكم يعهم نمعدي الموده (المقولة أو الموسمه) للوحدات
المعجمية نموجوده مبق في معجمه الذهني على أساس مثل هذه أنماذج العامة (4)

ونقسم المعاد إلى معاد استعاريه مشتقة من مبادئ المشابهة التصورية، وأخرى
كئائية مشتقة من مبادئ انمجاورة التصورية، بضمعي الذي حددناه للمشابهة والمجاورة في
الفصل السبق

أما صياغة هذه المعاد، فنحدد عموماً الصورة التي صنعت بها المبادئ التصورية،
دستثناء تعبيرات الضرورية الناتجة عن حصر محال نظائق المعاد في القراءات الدلالية
فقد، أحدث مبدأ تصوري مثل الذي بعائق بين السبب والمسبب، أمكن أن نصوص نمعد
الكئائي المشتق منه، مع تخصيص سس وص بعبارهم فرمئين دلاليين، وتخصيص العلاقة
الدلالية بينهما، وننتي شكور في هذه الحالة علاقة كئائية

3 - انظر في هذا الفصل الموالي

4 - يعود إلى المعجم عند حديثه عن علاقة المعاد بالمعجم وبالقواعد اللغوية المعجمية، في الفصل الموالي

ہیچد کائی .

هناك علاقة كمائية بين القراءة الدلالية من والقراءة الدلالية ص، إذ كانت من وص
نحصر سبب ومسببه على التوالي
وقد نحدد موقع المعدد الكمائي والاسعاري داخل النظرية الدلالية، وعلاقتها
بالمكون الدلالي (موقع لاسقاط أساسا) نسحو، بجدر ب أولا أن شتها مشين لاطباتها على
المعطيات الواردة

1.1 - السائد العلاقة الدلالية الاستعرارية

1.1.1. المبدأ الاستثنائي 1

وهو مشق من منه المتأبیه ٦ الذي يعاقب بين الكيس والمودح و يقيم علاقه سمعاريه بين متشبهين دلايين يختلفان في سمة رئيسيه بيظه أو مركبة. وتتمكن صياغه كنهالي

مبدأ استثنائي 1

هناك علاقة استيعابية بين س و ص، إذ كانت س محصنة بالسمات م¹، م²، م³ و ص بالسمات م¹، م²، م³، م⁴، م⁵، م⁶، م⁷، م⁸، م⁹، م¹⁰، م¹¹، م¹²، م¹³، م¹⁴، م¹⁵، م¹⁶، م¹⁷، م¹⁸، م¹⁹، م²⁰، م²¹، م²²، م²³، م²⁴، م²⁵، م²⁶، م²⁷، م²⁸، م²⁹، م³⁰، م³¹، م³²، م³³، م³⁴، م³⁵، م³⁶، م³⁷، م³⁸، م³⁹، م⁴⁰، م⁴¹، م⁴²، م⁴³، م⁴⁴، م⁴⁵، م⁴⁶، م⁴⁷، م⁴⁸، م⁴⁹، م⁵⁰، م⁵¹، م⁵²، م⁵³، م⁵⁴، م⁵⁵، م⁵⁶، م⁵⁷، م⁵⁸، م⁵⁹، م⁶⁰، م⁶¹، م⁶²، م⁶³، م⁶⁴، م⁶⁵، م⁶⁶، م⁶⁷، م⁶⁸، م⁶⁹، م⁷⁰، م⁷¹، م⁷²، م⁷³، م⁷⁴، م⁷⁵، م⁷⁶، م⁷⁷، م⁷⁸، م⁷⁹، م⁸⁰، م⁸¹، م⁸²، م⁸³، م⁸⁴، م⁸⁵، م⁸⁶، م⁸⁷، م⁸⁸، م⁸⁹، م⁹⁰، م⁹¹، م⁹²، م⁹³، م⁹⁴، م⁹⁵، م⁹⁶، م⁹⁷، م⁹⁸، م⁹⁹، م¹⁰⁰، م¹⁰¹، م¹⁰²، م¹⁰³، م¹⁰⁴، م¹⁰⁵، م¹⁰⁶، م¹⁰⁷، م¹⁰⁸، م¹⁰⁹، م¹¹⁰، م¹¹¹، م¹¹²، م¹¹³، م¹¹⁴، م¹¹⁵، م¹¹⁶، م¹¹⁷، م¹¹⁸، م¹¹⁹، م¹²⁰، م¹²¹، م¹²²، م¹²³، م¹²⁴، م¹²⁵، م¹²⁶، م¹²⁷، م¹²⁸، م¹²⁹، م¹³⁰، م¹³¹، م¹³²، م¹³³، م¹³⁴، م¹³⁵، م¹³⁶، م¹³⁷، م¹³⁸، م¹³⁹، م¹⁴⁰، م¹⁴¹، م¹⁴²، م¹⁴³، م¹⁴⁴، م¹⁴⁵، م¹⁴⁶، م¹⁴⁷، م¹⁴⁸، م¹⁴⁹، م¹⁵⁰، م¹⁵¹، م¹⁵²، م¹⁵³، م¹⁵⁴، م¹⁵⁵، م¹⁵⁶، م¹⁵⁷، م¹⁵⁸، م¹⁵⁹، م¹⁶⁰، م¹⁶¹، م¹⁶²، م¹⁶³، م¹⁶⁴، م¹⁶⁵، م¹⁶⁶، م¹⁶⁷، م¹⁶⁸، م¹⁶⁹، م¹⁷⁰، م¹⁷¹، م¹⁷²، م¹⁷³، م¹⁷⁴، م¹⁷⁵، م¹⁷⁶، م¹⁷⁷، م¹⁷⁸، م¹⁷⁹، م¹⁸⁰، م¹⁸¹، م¹⁸²، م¹⁸³، م¹⁸⁴، م¹⁸⁵، م¹⁸⁶، م¹⁸⁷، م¹⁸⁸، م¹⁸⁹، م¹⁹⁰، م¹⁹¹، م¹⁹²، م¹⁹³، م¹⁹⁴، م¹⁹⁵، م¹⁹⁶، م¹⁹⁷، م¹⁹⁸، م¹⁹⁹، م²⁰⁰، م²⁰¹، م²⁰²، م²⁰³، م²⁰⁴، م²⁰⁵، م²⁰⁶، م²⁰⁷، م²⁰⁸، م²⁰⁹، م²¹⁰، م²¹¹، م²¹²، م²¹³، م²¹⁴، م²¹⁵، م²¹⁶، م²¹⁷، م²¹⁸، م²¹⁹، م²²⁰، م²²¹، م²²²، م²²³، م²²⁴، م²²⁵، م²²⁶، م²²⁷، م²²⁸، م²²⁹، م²³⁰، م²³¹، م²³²، م²³³، م²³⁴، م²³⁵، م²³⁶، م²³⁷، م²³⁸، م²³⁹، م²⁴⁰، م²⁴¹، م²⁴²، م²⁴³، م²⁴⁴، م²⁴⁵، م²⁴⁶، م²⁴⁷، م²⁴⁸، م²⁴⁹، م²⁵⁰، م²⁵¹، م²⁵²، م²⁵³، م²⁵⁴، م²⁵⁵، م²⁵⁶، م²⁵⁷، م²⁵⁸، م²⁵⁹، م²⁶⁰، م²⁶¹، م²⁶²، م²⁶³، م²⁶⁴، م²⁶⁵، م²⁶⁶، م²⁶⁷، م²⁶⁸، م²⁶⁹، م²⁷⁰، م²⁷¹، م²⁷²، م²⁷³، م²⁷⁴، م²⁷⁵، م²⁷⁶، م²⁷⁷، م²⁷⁸، م²⁷⁹، م²⁸⁰، م²⁸¹، م²⁸²، م²⁸³، م²⁸⁴، م²⁸⁵، م²⁸⁶، م²⁸⁷، م²⁸⁸، م²⁸⁹، م²⁹⁰، م²⁹¹، م²⁹²، م²⁹³، م²⁹⁴، م²⁹⁵، م²⁹⁶، م²⁹⁷، م²⁹⁸، م²⁹⁹، م³⁰⁰، م³⁰¹، م³⁰²، م³⁰³، م³⁰⁴، م³⁰⁵، م³⁰⁶، م³⁰⁷، م³⁰⁸، م³⁰⁹، م³¹⁰، م³¹¹، م³¹²، م³¹³، م³¹⁴، م³¹⁵، م³¹⁶، م³¹⁷، م³¹⁸، م³¹⁹، م³²⁰، م³²¹، م³²²، م³²³، م³²⁴، م³²⁵، م³²⁶، م³²⁷، م³²⁸، م³²⁹، م³³⁰، م³³¹، م³³²، م³³³، م³³⁴، م³³⁵، م³³⁶، م³³⁷، م³³⁸، م³³⁹، م³⁴⁰، م³⁴¹، م³⁴²، م³⁴³، م³⁴⁴، م³⁴⁵، م³⁴⁶، م³⁴⁷، م³⁴⁸، م³⁴⁹، م³⁵⁰، م³⁵¹، م³⁵²، م³⁵³، م³⁵⁴، م³⁵⁵، م³⁵⁶، م³⁵⁷، م³⁵⁸، م³⁵⁹، م³⁶⁰، م³⁶¹، م³⁶²، م³⁶³، م³⁶⁴، م³⁶⁵، م³⁶⁶، م³⁶⁷، م³⁶⁸، م³⁶⁹، م³⁷⁰، م³⁷¹، م³⁷²، م³⁷³، م³⁷⁴، م³⁷⁵، م³⁷⁶، م³⁷⁷، م

تحويل دلالي 1

نحوه نسمة م ب م س هي الحفل ، إذا كانت م ب م س أي جعل ب يتضمن ،
أو م ب أي حفل ج هي ب لا يتلاءم مع أ

مرصد المجد الأسعري 1، إلى جانب النجوم بدلاني 1، معطيات نوعيه للتوحيد
البدلاني وهو يحذف عن القواعد الاسعارية عند بيش (198) التي رأيدف في الفصل
الثالث، في كونه مشتد بكفعة واضحة من مبدأ بصوري أع، ويسمي إلى النظرية الدلالية لا
الم القواعد المعجمية

ههنا أجدنا محمولات مثل صحك، ردد، نادى، واقترضا تصفها دلالت هي المعجم إنى
جانب المحمولات التى تصف أفعالا إنسانية، مثل

- 1) صَحَّكَ عَمْرُو
2) رَدَّدَ رَيْدُ الْجُمُعَةِ
3) نَدَّتْ هُدَى رَيْدًا

5. نیر من و ص الی تمثیلات دلاتیہ تجلی فی مجموعہ من النبات م م م = وسیر - ج الی عضو دلاتیہ
وامظر بوریت 1981 ص 80.

ممكن أن يفرص نص يعرف الدلاليه بمثل هذه المحمولات، سمة مثل (+ إنسان) نكر معطيات مثل

(4) صحك الشلال

(5) رددت نشعرة الحكيمه

(6) نادت الذكرى رسا

تتطلب ناولات سبقيه «عبر إنسانه» لمحمولات الثلاثة وما دم نعرض في النظرية الدلاليه قدرتها على رصد مثل هذه التوسعات الدلاليه، فإن إعاءها بالعيب الاستعاري 1 يمكنها من ذلك فهي حالة دؤوس (4) - (6) يطبق التحويل الدلالي 1 على السمة + إنسان في التمثيلات الدلاليه بصحك وردد وبأدى، وذلك ما دامت هذه السمة كف يشير التحويلات الدلالي 1، تعبر هذه المحمولات «الإسبانية» من محمولات مثل عوى، حمحم، نهو، نجح، إلخ، التي تنص بمثلثاتها الدلاليه اسمها [إنسان] في حين يكفل العيب الاستعاري 1 بإقامة العلاقات الاستعارية بين ناولات السبقيه لصحك وردد وبأدى، وقرء، بها، المعجميه وبأحد مث لا حر فالعمل فرا يعبر في قرء المعجمية عن عمليه ذهنيه نستلزم بأولين دلالتن لعويه مرئية لكنه يستعمل في سياقات مثل

(7) فر ريد وجهه هند (فأحسن بالمساءه)

وهو يستعمل سبياً به انميعد الاستعاري 1 فالتحويلات الدلالي 1 يطبق في هذه الحالة على اسمها (+ لعوى، في التمثيل الدلالي لعوى، ما دم هذه السمة بمر قرأ وأفعال أخرى مثل نلا وراجع إلخ، من أفعال أخرى تعبر أيضا عن عمليات ذهنيه لكنها لا تستلزم دلالتن لعويه مرئية مثل فكر، تذكر حص وحص الميعد الاستعاري 1، وصف النأوس السياقي الموبد عن طريق إبرر علاقته الاستعاريه بالقراءه اندلالية المعجمية وفي حانه أخرى كنوسع نفس الفعل بدلاله على القراءه عن طريق انميس (قراءة برأي)، هي مثل

8 قرأ عمرو نص بيده السرى

فإن التحويلات الدلالي 1 يطنو ليس على اسمها (+ لعوى)، ونكر على السمة + مرئي] ويبدو أن المثال الأخير خاصه يشير إلى معجمة النأوس الموبد الناتج عن تطبيق المعجم الاستعاري 1، ذلك أن يحدث عن «قراءه برأي» نأوس نص باستعارية هذا المعبر وهكذا نطبق المعجم الاستعاري 1 بكيفية منجدة لموبد تركيب دلاليه مجتمعه باختلاف سمة الدلالة الوارده التي يطبق عليها التحويلات الدلالي 1 في القراءة بمعجمية

سبحموم فيطبق على نسمة ر [إس] في قرعة سح، لتوليد مراكيب مثل

(9) سح الأستاذ ساعتين دون جدوى

وعنى السمة (+ حي) في قرعة رفض، لتوليد (10) و (11)

(10) تعرض شقائق النعمان مع الأطفال في الحقل

(11) برقص سحر الصيد في الميناء

وعنى السمة (+ سائل) في قراءة سأل، ودمج، لتوليد (12) و (13)

(12) تسبل شقائق النعمان على حدود الأحبال

(13) حاجت الجماهير نصف

وعلى نسمة ر+ محسوس، لتوليد مراكيب دلالية متعددة مثل

(14) هضم أساء الدرس بشكل متدر

(15) أحمد شرط هذا تفكره

(16) عالج عمرو الأرملة الثعالبية

(17) ظهر رند الوضغ نسيء

(18) لوثب النظرات نحاضة فكر ريد

(19) دعت هند الكتاب

(20) فصى الكتاب الصمغ على عمرو

(21) سجع الاتعاق

(22) بيد يقوم لأمر

(23) يبي ريد نظريه

نمين هذه الأمثلة إتاحة المبعد الاستعاري 1، ونمجال توسع لا يضاقه كلف أسقط

بعض خصائص لكليات على خصائص مدمجة، كإسقاط خصائص المحسوس على خصائص

المجرد، وإسقاط خصائص الحي على خصائص غير الحي، وإسقاط خصائص الإنسان على

خصائص عمره

ولذلك فإن فيه نظريه دلالية كافية يجب أن تفضل المبعد الاستعاري 1 أو م

يوريه،⁽⁶⁾ فقد رصد مثل هذه الإسقاطات، أو التوسعات الدلالية، عوض وضعها بالاحرف أو

الشدود واعتبارها حرج محال النظريه الدلالية

(6) نظريه يوريه 1998 ص 87

2.1.1 - المبعد الاستعاري 2

وهو مشتق من مبدأ التشابه 2 ويربط بين عنصر في حقل معين، وسمية (سيطة أو مركبة، تلعب دوراً رئيسياً في تخصص هذا الحقل

وبما أنه يعرض أن كل مدخل معجمي ينص تخصيصاً للمصنف، وتخصيصاً لمقرر المعجمي الذي ينتمي إليه، يمكن أن يصوغ المبدأ المذكور كالتالي

مبعد استعاري 2

هناك علاقة استعارية بين م و ص، إذا كانت م محصورة بالسمات م¹، م²، م³، م⁴، م⁵ التي تحدد اسماءها إنشأً، وكانت ص السمة م من التي تعبراً من أي حقل ب ينص أ أو من أي حقل ج في ب ولا يتلاءم مع أ

إن هناك علاقة بين هذا المبعد الاستعاري 2 والمبعد الاستعاري 1 فيتم بإعطاء هذا الأخير بين تمثيلين دلاليين مختلفين في سمة رئيسية، فإن المبعد الاستعاري 2، يعالج بين تمثيلين دلاليين يشتركان في سمة رئيسية

ويمكن إبراز هذه العلاقة بصياغة المبعد الاستعاري 2، بكيفية تجعله يطبق فقط عندما يتم حذف كل نسبة عن طريق تحويل دلالي، باستثناء السمة الرئيسية المشتركة وبذلك فإننا نحتاج من تحويل دلالي 2، يحدد كل السمات باستثناء واحدة بمورد التحويل الدلالي 1 الذي لا يحدد إلا السمة الرئيسية موضوع الاختلاف بين تمثيلين دلاليين مختلفين استعارياً

والملاحظ أن المبعد الاستعاري 2 كف صيغ أعلاه، قابل للقراءة العكسية، أي يمكن عكسه لجعله يعالج بين السمة م س، و س¹، س²، س³، س⁴، س⁵ عصباً في الحقل أ ومثال ذلك أن سمة مثل [شائكة] تكفي لتمييز طبقة المعادن (أي أ) عن طبقات القوسم الأخرى (أي ب، ج، ح، الخ)، بما للتصنيف الذي يعكس سمة طبقة معينة في هذا المجال كف أن سمة مثل [أشني] تكفي لإبراز طبيعة الأمهات، ونميرها من طبقه لاء عندما تتوفر سمة [والندة]، وأن سمة مثل [سائل] تخصص طبقة المواد السائلة ونميرها من باقي المواد العاربه والصلبة الأخرى

ولذلك يمكن أن نعيد صياغة المبعد الاستعاري 2، مع تخصص تحويل الدلالي المرتبط به، كالتالي

مبعد استعاري 2

هناك علاقة استعارية بين س و ص، إذا كانت س السمة م من المنصه في تخصيص ص م1، م2 م، حيث تحذف السمات الأخرى عن طريق تحويل دلالي ويمكن صياغة التحويل الدلالي المذكور كالتالي

تحويل دلالي 2

تحذف السمات من س في الحقن أ، باستثناء السمة م، إذا كانت م س ميراً من أي حقن ب ينص، أو من أي حقن ج هي ب ولا يتلام مع
 إن العلاقة التي نعبر عنها بالمبعد الاستعاري 2، تربط بين الورد السياقي بوحدة معية، حيث نعبر عنه رئيسة من سماتها دوراً أساسياً في «مستنهاة الدلالة في السياق»، وبين القراءة المعجمة للوحدة المذكورة فيعمل التحويل الدلالي 2 على وصف نتوسع الدلالي للعراء المعجمة بهذه الوحدة، عن طريق إبراز السمة الواردة سياقه (7)
 هكذا، سيطر التحويل الدلالي 2 على القراءات المعجمة لوحدات مثل أسد، ثعلب، دئب، لإبراز السمات [شجاع] و [ماكراً] و [محتال] على التوالي، في

(24) رأيت أسد، في الحمام

(25) كلمني ثعلب في بهو نعتق

(26) أعرف دئب في إدارة لكنية

وذلك ما نامت هذه السمات تميز الأسود و ثعالب و الدئاب من أمة طبقه أخرى من الحيوانات التي سدد إليها خصائص مخالفة ثم يتكامل المبعد الاستعاري 2 بإقامة العلاقة الاستعارية بين العراءات المعجمة والقراءات السياقية للوحدات المذكورة
 كذلك الأمر بالنسبة لإبراز سمات مثل [جميل] و [صحم] و [سعيد]، بالنسبة لوحدات فمر وجبل و حمار، على التوالي، في

(27) تروح ريد فمرا

(28) صارع عمرو حبل في الشارع

(29) نصح حمار في الانتخابات

أو لإبراز سمة مثل [طوبل]، بالنسبة بوحدة مثل بحلة في

(30) رند بحلة

ومن ثمة يظهر سقيه المبعد الاسعدي 2 وإشاحسه في توليد فئة واسمه من الاستعارات - نجد الكثير منها معجم مسكوكا - تعوم عموم على ربط عناصر يمتلك - هي تصور - بعض الخصائص التي تعتبرها مبات ميره بها، كيانات معبة، قصد إسناد تلك الخصائص إلى هذه الكيانات وذلك كربط الورد بالحدود، والبحر بالحدود، والرجس بالعيون، والقمر بالحميل، والنؤلؤ بالدموع، والفار بالجبر، والأسد بالشجع الخ

2 1 - المبادئ العلاقية الدلالية الكنائية

1.2.1 - المبعد الكنائي 1

وهو مشتق من مبدأ المجاورة 1 ويعانق بين نمرات الدلالية التي تخصص السبب والقراءات الدلالية التي تخصص السبب ويمكن صياغته كالآتي

مبدأ كنائي 1

هناك علاقة كنائية بين س و ص، إذا كانت س و ص تخصص سبب ومسببه على

التوالي

س جملا مثل

(31) مطرت السماء بيانا

(32) تنصح أرض الخليج بالعمدة الصبية

تعتبر في نظرية مثل نظريه كاتر (1972)، أمثلة للجمل نشأة وذلك تبع تكون الوجدتين بيت وعمله، تخصص سمة مثل [سائل]، يسما يطلب المعلن أمطر ويصح مفعولات تخصص سمة مثل [سائل].

وهنا نقص واضح في النظرية المذكورة، فدم المتكلمون يسحون مثل هذه نجوم ويهمونها باعتبارها جملا سلبة

أما في نظرية معاة بمبادئ علاقية دلالية يمكن أن ترصد المعطيات المذكورة، فـ (31) و (32) لن تعتبر شاذين ذلك أن النظرية تنص بمبدأ كائي يطبق على الوحدات التي تخصص مبات معارضة، فيصح بذلك نواعد الإسقاط بأن تطبق من جديد بشكل سليم فالمبعد الكنائي 1 أعلاه، يطبق في مثل هذه الحالات بعائق بين التمثيلات الدلالية المحصنة بسبب، والتمثيلات الدلالية المحصنة بسبب فمن طريقه يتم التعانق بين الساب (أي س السبب) المتخصص لعمدة [- سائل] وبين تمثيل دلالي يخص سبب ص (أي س السبب) ويسلزم السمة + سائل مثل مطر وبذلك يمكن الوصول إلى قراءة

- سببه بلحملة (31)، موافقة لقراءة مثل
- 31، أ) أمطرت السماء مطر تبت في ظهور السات
- والعلاقة التي يقيمها المبعد الكسائي⁷، تسمح إذن بربط ص (المسبب) بأي تمثيل دلالي من يخص شيئاً معصور أنه سبب في ص.
- ومن نمة أنص يمكن تأويل (32)، على أساس العلاقة الكسائية التي يقيمها المبعد الكسائي¹ بين العملة الصعبة، باعتبارها مسبب وبين البترو، باعتبارها سبباً ويمكن تأويل (33) و 34 استناداً إلى نفس المبعد الكسائي⁽⁸⁾ الذي يعانق بين الشيء (المسبب) وندوء (النسب) في (33)، وبين القوة (المسنة) والسلاح السبب في (34)
- 33، تدولت كأس الشيء
- 34، أعدوا لهم قوة
- كما يدق بين الدر نسبة) والحرث (السبب) في
- (35) ككل في بطنه داراً
- وبين المطر (السبب) والسات (المسبب) في
- (36) رعى الجواد المطر
- ومن الأمثلة الإصافية التي يوردها بوريك (1981) بدلالة على إنتاجية المبعد الكسائي⁷، تعبير مثل
- (37) أفرع ربد لكأس
- بمعنى شربه، بتعبير عن نسب بالمسبب، ومثل
- (38) أكتب لاستدعاءات
- بمعنى
- (38) أ) استدع الصيوف
- لتعبير عن المسبب بالنسب⁽⁹⁾
- كما نتجى إنتاجية المبعد لكسائي⁷ في تطابقه لإقامة علاقات بين التأويلات الياقية لوحدات متعددة الدلالة، مثل الصوء في
- (39) أشعن ريد انصوم

(8) الأمثلة من 33 إلى 36) نوردها كتب البلاغة في بوب «البيان» من «المعجم المرسى» انظر مثلاً «عدم البلاغة» بمرعي ص 258

(9) انظر بوريك (1981) ص 87.

التي تؤول على الصوء 1 «الطاقة العرثية» (المسبب)، أو على الصوء 2 «المصباح
 صبح الصوء» (السبب) أو مثل «المعاجاة» في
 (40)، أدهشتي المعاجاة
 التي تؤول على المعاجاة 1 «الحالة الذهنية» (المسبب)، أو على المعاجاة 2 «العمل
 أو الشيء» (المسبب في المعاجاة) 1
 وتظهر سقية المبعد الكناثي 1 كذلك في تحديد «لترابطات دلالية بين وحدات
 معجمية غير معالقه صريح، مثل الترابطات السببية التالية

أحد	مبتك
تعلم	- عرف
قتل	مات

إذ تصور أفعالاً مثل الأحد والمعلم والقتل، مبنية بحالات الامتلاك والمعرفة والموت
 على التوالي

2.2.1 - المبعد الكناثي 1 أ

وهو مشتق من مبدأ المجاوره 1 أ، ومتفرع عن المبعد الكناثي 1، ناعبر أن العلاقة
 التي يقيمها المبعد الكناثي 1 أ بين القراءات الدلالية المحصورة للمسوح والقراءات الدلالية
 المحصورة للمنتج، علاقة متفرعة عن علاقة سببية أعم يمر عبر المبعد الكناثي 1 أعلاه بعد
 رأينا، في الفصل السابق، أنه يمكن أن يكون على مستوى أعلى من التجريد، أن تصور منتج شيء ما
 بمثابة سبب في وجود هذا الشيء

ويمكن أن يصوغ المبعد الكناثي 1 أ، كالتالي

مبعد كناثي 1 أ

هناك علاقة كنائية بين س و ص، إذا كان س و ص بحصص متوج ومنتج على
 التوالي

إنا نحاج إلى مبدأ كهذا لرصد بأويز بياب يسو أنها تعلق مشكلا لأية نظرية دلالية
 لا تتضمن ما يوريه وبالسبة نظرية دلالية مثل هذه الأخيرة تعتبر البيبات (41)، و (42)

و (43) بيانات منحرفة من حيث حرقها لبعض القيود الانغاثية التي تعرضها الأفعال فيها على معمولاتها

(41) قرأ سبويه

(42) درس ابن هشام

(43) حفظ عمرو السكاكي

ولأفعال نثلاثه قرأ ودرس وحفظ، تشترك - في هذه الياقات - في عرض قيد شقائي على معمولاتها، يستلزم تضم هذه الأخيرة لسمات مثل [حي] و [+لعوي]، في حين أن سبويه وابن هشام والسكاكي أعلام تضم الة [+إسار] (واللة الحثويه + حي) وبذلك من تحظى السمات المذكورة بتأويلات دلالية في مثل النظرية المقصودة أم النظرية الدلالية المصانة بمبادئ مثل المبدأ الكائني 1¹، فهي تتبأ بأول هذه السمات فيطبق المبدأ الكائني 1¹ أ عدم يفرق تطبيق قواعد الإسقاط، ليعالق بين التمثيلات الدلالية المحصنة للمنتوج، وتمثيلات الدلالية المحصنة بالمنتج، أي بين ص (سبويه) المضمّن سمات مثل + إسار، وبين التمثيل الدلالي من المضمّن بالمنتج ص (الكتاب)، والمضمّن سمات مثل حي، و + لعوي، فالمبدأ الكائني 1¹ أ يعمل (إن على ربط ص المنتج) بالتمثيل الدلالي من ندي يعين كيف تتصور أنه منتج ص، وبذلك يسمح لقواعد الإسقاط بالانطلاق بصورة سليمة، بنصوص إلى قراءة للجملة (41) موافقه لقراءه مثل (41) أ

(41) أ) قرأت كتاب سبويه

وبوصفا نفس التحليل إلى تحليل (42) و (43) بصورة مماثلة

كم يتبأ المبدأ الكائني 1¹ أ بالقراءة الكائنية لتعبير مثل

(44) يحتاج الرويه إلى حبال واسع

بمعنى

(44) أ) يحتاج الروائي إلى حبال واسع

من المبدأ الكائني 1¹ أ يطبق إذن كم استخدم كائنا للإحالة على كيان آخر مرتبط به عن طريق علاقة المنتج بالمنتج⁽¹⁰⁾ ومن ثمة يظهر إساحيه في توليد بيانات كائنية

يحول فيها المنتج على المنتج، كإحالة الرسام على اللوحة، في مثل

(45) اشترى ريد بيكاسو بنم جبالتي

وإحالة منتج الحمر على مسوحيه، في مثل

(46) يشرب عمرو حوبي والكر

وإحالة مسج السجائر على متوحيه، في مثل

(47) لم يدح ريد ديهيل مد منه طوبلة

وإحالة صانع السيارة على متوحيه، في مثل

(48) تفصل مد شراء بوجو

وتظهر سقيه المبعد الكسائي 1 أ، بالإضافة إلى ما سبق، في إفادته لعلاقات دلالية

معجمية بين وحدات غير متعالفة صرفي مثل

مؤلف	-	كتاب
بحار	.	طاولة
رسام	-	لوحة

وبين وحدات متعالفة صرفي، مثل

مسرحي	-	مسرحيه
مؤلف	.	مؤلف
روائي	-	رواية

3.2.1 - المبعد الكسائي 1 ب

وهو مبدأ مشتق من مبدأ المجاورة 1 ب، ومنعرج أيب عن المبعد الكسائي 1، ويعيم علاقة كسائية بين تمثيلات دلالية محصورة لكيانات الطبيعية، وتمثيلات دلالية محصورة لمصادره الطبيعية، وتمكن صياغته كالتالي

مبعد كسائي 1 ب

هناك علاقة كسائية بين س و ص، إذا كانت س و ص تخصصان تدرج طبيعي ومصدره الطبيعي على التوالي

ويظهر بسقيه هذه العلاقة الكتابية في معجم اللغة العربية، في وجود وحدات منتبه دلالياً، يمكنها أن تدل على الشيء نفسه أو على مصدره الطبيعي والطعام تدل على «الشجرة» (أي الساج) في مثل

(49) أكلت طعاماً طرية

أو على «النبات» (أي المصدر الطبيعي) في مثل

(50) أرهت الطعام

والعم يدل على «اللحم»، في مثل

(51) تناول ريد عم

أو على «الحيوان»، في مثل

(52) كان عمرو يرعى العم

والريتونه تدل على «شجرة»، في مثل

(53) لم يبق في الصحن إلا ريتونه واحده

أو على «الشجرة»، في مثل

(54) حطمت العصاة ريتونه ريد

ومثل ذلك وحدات كثيرة كالقطر والمجاح والمور الح

وتتجنى إضافة المبعد الكتابي 1 ب في نظائره لتأويل نبات كائيه يحيل فيه

الساج على مصدره الطبيعي، مثل

(55) بني أربي أعصر حمراً

حيث يحيل الحمرة على «العنب» ومثل

(56) يريد تسعة هكتارات من السكر

حيث يحيل السكر على «الشعير» أو «عص السكر» ومثل

(57) في حظيرة عمرو مئات الدرات من الحليب

حيث يحيل الحليب على «البقر» ومثل

(58) في السهول أطبان من الحبوب

حيث يحيل الحبوب على مصدره الساتي ومثل

(59) عرس شجرا

حيث يحيل الشعر على «البدور»⁽¹¹⁾

كما نجد بيت يحيل فيها المصدر الطبيعي على إنتاج انطبيعي، مثل
(60) شربت حورا وشرب همد نعا

حيث يحيل الجور والتفاح على «العصير» المستخلص منها⁽¹²⁾

وبذلك يصبح أن تأويل مثل هذه التركيب يستلزم تصب النظر في الدلالة لبعدها عن
المبعد الكسائي 1 ب، حتى لا تعبّر هذه التركيب الدلالية، التي يسدها المعكرونة
ويؤلفها بكمية تلفائية، تركيب شاذة دلا

4.2.1 - المبعد الكسائي 1 ج

وهو مشتق من مبدأ المحاورة 1 ج، ومتمم كسك عن المبعد الكسائي 1 وهو يعبر
علاقة كنائية بين تعثيل دلالي يخص المصوغ، وتعثيل دلالي يخص الأداة التي تستعمل
إنتاجه بكمية رئيسية ويمكن صياغته كالتالي

مبعد كسائي 1 ج

هاك علاقة كنائية بين س و ص، إذا كان س تخصص مبرحاً، و ص أداة رئيسية في
إنتاج س
بالإضافة إلى الترابطات الدلالية التي يقيمها هذا المبعد الكسائي بين وحدات عبر
متعلقة صرياً، مثل

بول	نسيج
مرشة	نوحه
قلم	كتاب

⁽¹¹⁾ كذلك نجد القصد من هذه الخطب، في باب «أخبار ما يكون»، «نظر مثلاً المرعي ص 260 في حين يستلزم
البعض الآخر في باب «المبني» «نظر مثلاً الرزي، عن الميوضي في «المزهر» 359

⁽¹²⁾ وكذلك مثله ص 260 عند القصد في باب «أخبار ما يكون» «نظر المرعي مثلاً ص 260 كما ب هذا الأخير يستلزم

من

«أخذ الشعر من الكوة»
حيث يحيل الشمس على «الصوت» الصادر عنها: في باب «المبني» «نظر المرعي ص 259

فيما سقته تجلى في أرواح من الوحدات بمعاقبة صرفيا والدنة على لادوب
ومسوحيتها، مثل

(ألة) إاقه	-	(نحت) مرقوب
طاحونه		طحين
عصرة	-	عصير

كما تتجلى في بعض الوحدات العنسية دلاليا، والتي يمكن ان تدل على الأداة أو على
المستوح كما في النسا، نتي تدن على «العصو» أو على «البعق» نتي سيج عن استخدامه

وتظهر إنجيه المبعد الكنائي 1 ج في نظيره لنولد نيات كنائي، مثل
(61) بعض رند القلم على الكمن

حيث يحل القلم على «الكتاب»، ونكمن على «الموسقى»
ومثل

(62) يعتقد همد أن الكاميرا أعمى من العرشه

حيث تحيل الكامير على «الصورة» والعرشه على «اللوحة». ومن ذلك أيضا ما يدعوه
بعض العلماء «بالانيه»⁽¹³⁾ ويمثلون به بمثل

(63) نكلم ريد حمسه ألس

(64) روم أرسما من رسول لا نلسر هومه

حيث يحل نلسر (الأداة) على نمسوح (اللغة)

5.2.3 - المبعد الكنائي 2

هناك فئة أخرى من المبعد الكنائي بشرط في كونها تخصص برعات من العاصر
التي مدخل في إنجاز الأفعال (acts)، فتربط بين التمثيلات الدلايه المنحصه بالأفعال
والتمثيلات الدلايه المنحصه بموضوعاتها (objects) ومسديدها (agents) والأدوات الرئيسيه
المستخدمة في إنجازها

ويدرك نكوى بصدد مبادئ كسائية أربعة تخصص علاقات العمل بالموضوع، والعمل بالأداة، والعمل بالمفعول، والمفعول بالأداة. ويمكن أن نلاحظ أن الإمكانيات العلاقية الأخرى، كمفعول به، العمل بالموضوع وعلاقة الأداة بالموضوع، تدخل في علاقة السببية، وقد حددناه سابقاً باعتبارها علاقات بين المنتج والمنتج، وبين الأداة والمنتج على التوالي. إن المبدأ الكسائي 2 مشتق من مبدأ المجاورة 2، ويعالو بين التمثيل الدلالي المحقق للعمل، والتمثيل الدلالي المحقق للموضوع، ويمكن صياغته كالتالي:

مبدأ كسائي 2

هناك علاقة كسائية بين م و ص، إذا كانت م و ص تخصصان فعلاً وموضوعه على التوالي

وتتجلى إنتاجية هذا المبدأ الكسائي في سلاسل كاملة من الترابطات المعجمية، على رأسها الترابطات القائمة بين وحدات متعاقبة صرفياً، مثل

كتب	-	كتابة
لبس	-	لباس
حبر	-	حبر
دحر	-	دحر (سجائر)
شرب	-	شراب
أكل	-	أكل

كما تصبح سقيته في وجود وحدات معجمية يمكنها أن تدل على الفعل نفسه أو على موضوع إيجار الفعل. ذلك مثال وحدات مثل أكل، التي تدل على فعل الأكل، في مثل

(65) حان موعد الأكل

أو على موضوع الفعل من المواد الغذائية، في مثل

(66) لم أدق أكلاً بديلاً كهذا

ومثل رسم نسي تدل على فعل الرسم، في مثل

(67) بعض الفنانين يفصلون الرسم صباحاً

أو على المرسوم في مثل
(68) هذا الرسم جميل بخطوطه المائلة
ومن ذلك أيضاً ما يورده القدماء في باب «إطلاق المصدر على اسم المفعول»، (14)
مثل

(69) ﴿ولا يحيطون بشيء من علمه﴾
حيث يحير العلم على «المعلوم» أو في باب «إطلاق اسم المفعول على المصدر»، (15)
مثل

(70) (بأيكم الممتون)
حيث يحيل الممتون على «الفتنة»
6.2.1 - المبعد الكناثي 2 أ
وهو مشتق من مبدأ المجاورة 2 أ، ومتفرع عن المبعد الكناثي 2، ويعالج بين التمثيل
الدلالي المحصص للمعر، والتمثيل الدلالي لمحصول للأداء التي يتطلبها إنجاز المعر، وتمكن
صياغته كالآتي

مبعد كناثي 2 أ
هناك علاقة كنائية بين س و ص، إذا كانت س محصص فعلاً، و ص الأداة التي
يتلزمها إنجاز س
وتتعلق سقية المبعد الكناثي 2 أ، في الترابطات المعجمية التي يجدها بين وحدات
متعاقبة صريح، تدل على المعر وعلى أداة إنجازه، مثل

طرق	-	مطرقة
طحن	-	طاحونة
قص	-	مقص
عاب	-	عين
صغى	-	مصغاة
ساف	-	سيف

4 - عنه ص 262 المعطى (69) سورة البقرة 255

15 - عنه ص المعطى (70) سورة الفم 6

فتح		معناح
رأس	-	رأس
محا	-	محا

بالإضافة إلى الترابطات المعجمية بين وحدات غير متعاقبة صرفياً، مثل

ركل	-	رجل
لكم	-	يد

وهي ترابطات تسمى إس السبب التصورية لمثل هذه الأفعال، كما يعبر عن ذلك عدم

إمكان (71)، و (72)

(71) * ركله بيده

(72) * لكمه برجله

ويظهر إنتاجية المبعد الكنائي 2 أ في انطباقه بتوיד بيتات كنائية تحين فيها على

العمل بالأداة المتميزة التي يتطلبها إنجاز هذه العمل فعمل مثلأ

(73) أنعب لكمان ريبأ لأنه أصعب من الطير

فحين على فعل العرف بأداته، وعلى فعل النقر بأداته أيضاً وفعل

(74) البندقية أنجع من العلم

سدلانة على أن فعل النصال المسح أنجع من فعل النصال العكري، وتقوى

(75) فصى السوط على السجين

سدلانة على فعل الحلد بأداته

وكلها معطيات تتطلب رصدعاً إعاء النظرية الدلالية ببداً علاقي دلالي مثل المبعد

الكنائي 2 أ

1 2.7 - المبعد الكنائي 2 ب

وهو مشتق من مبدأ المجاورة 2 ب، ومتفرع أبصاً عن المبعد الكنائي 2، ويقيم علاقة

بين تمثيلات دلالية تحصى العمل، وتمثيلات دلالية تحصى معد العمل

وقد لا يخلو لغة طبيعية من أرواح من الوحدات المتعاقبة صريفاً، والدالة على أعمال
ومعديين، مثل

ملاككم	-	لاكم
طبايح	-	طبح
حلاق	-	خلق
سجار	-	سجر
نجار	-	نجر

وتمكن صياغة هذا المعد الكسائي كالتالي

مبعد كسائي 2 ب

هناك علاقة كسائية بين س و ص، إذا كانت س و ص تخصصان فعلاً ومفعلاً على
سوالي

وتتجلى إنتاجية المبعد الكسائي 2 ب، في انطباقه سوياً كسائية يحيل فيها
المبعد على الفعل، مثل

(76) يحتاج الملاكم إلى استعداد نفسي خاص

(77) يحتاج الطبايح إلى در

بدلالة على أن فعل الملاكمة يتطلب استعداداً خاصاً، وعلى أن فعل الطبخ يتطلب

توفر النار

ومن ذلك أيضاً ما يورده القسعاء في باب «إطلاق اسم الفاعل على المصدر»،¹⁶ مثل

(78) «لَيْسَ لَوَقَعْتُهَا كَذِبَةً»

أي «تكديب»

كما أن الفعل يمكن أن يحيل على المفعول في مثل

(79) ووجه الهجوم بدفع مسموم

حيث يدل فعل الهجوم وفعل الدفاع على المهاجمين والمدافعين على التوالي ومثل
(80) عمل التأليف الجاد على توير العقوب

حيث يدل فعل التأليف على المؤننين

8.2 1 - المبعد الكنائي 2 ج

وهو مشتق من مبدأ المجاورة 2 ج ويتعلق هذا المبعد الكنائي الرابع، من المبعاد الكنائية التي تخصص العلاقات بين العناصر المتدخلة في إيجار الأفعال، بإقامة ترابط بين التمثيل الدلالي المحصص للمبعد، والتمثيل الدلالي المحصص للأداة المتميزة المستخدمة في إيجار العمل، كالترابط بين المحارب والسلاح، والكاتب والقلم الخ ويمكن صياغة هذا المبعد الكنائي كالتالي

مبعد كنائي 2 ج

هناك علاقة كنائية بين م و ص، إذا كانت م تخصص مبعداً، و ص الأداة التي يستخدمها م في تعيد و

وتظهر مسقية المبعد الكنائي 2 ج، في إقامته ترابطات دلالية بين وحدات متعاقبة صرعي، مثل الأرواج التالية

سيف	-	سيف
طبل	-	طبل
بيل	-	بيل
حبل	-	حبل

وهي بعض الوحدات مثل راقعة، التي يمكنها أن تدل على المبعد، هي مثل
(81) تأخرت الراقعة من موعد العمل

أو على الأداة (أو الآلة)، هي مثل
(82) اشترى ريد راقعة كهربائية

ونحنى إنتاجية المبعد الكائن 2 ح، في طباقه لتوليد بيانات كائنية نحيل فيها بالأداء على نمطه،⁽¹⁷⁾ مثل
(83) عرفت بقم برع
(84) يتصدر القانون والعود الجوقة
(85) شد الساي اللين كله
محيل بالقلم على «الكاتب» في 83، وبالقانون والعود ونساي على «المرع» بهذه
الالات في (84) و (85)

2.1 9 - المبعد الكائن 3

وهو مشتق من مبدأ محاورة 3، ويمثل بين المثير الدلالي المحصر لأي جزء من
أجزاء كين معين، والمثير الدلالي المحصر لهذا الكيان باعتباره كلا وتمكن صياغة هذا
المبعد الكائن كالبالي

مبعد كائن 3

هناك علاقة كائنية بين س و ص، إذا كنت من تخصص جزء من الكل ص
ويمكن هذا المبعد الكائن من رصد ترابطات كائنية نحيل فيها بالجزء على الكل،
كإطلاق الشرع على العينة، والمصل على الرمح، والرقبة على الإنسان، والعين على
الجسوس الخ، أو بالكل على الجزء، كإطلاق الأصابع على رؤوس الأدم،⁽¹⁸⁾ في مثل

(86) ﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آدَانِهِمْ﴾

كما يظهر إنتاجية المبعد الكائن 3، في توبيد تعبير مثل

(87) اشتري ريد عجة

حيث تمل المجدة على «الدرجة». ومثل

(88) أعرف في الجامعة رؤوسا عارضة

حيث تدل الرؤوس على «أشخاص» جاهلين ومثل

(89) كثرت الأيدي العاطلة

حيث تدل الأيدي على «الأشخاص» العاطلين الخ⁽¹⁹⁾

7 ، وانظر بيكوف وجوسون (1980) ص 38

78 انظر أنصاري ص 259 المخطط (86) سورة البقرة 19

79 وانظر بيكوف وجوسون (1980) ص 36 38

10.2 1 - المبعد الكنائي 3 أ

إن المبعد الكنائي 3 يعالج دس بين كيانات يعبر بعضها جزءاً من البعض الآخر لكن علاقه نحرء بالكل بسيطاً أبص على مستوى أعلى من التجريد - لتعالق بين أفعال (أو عمليات) مركبة، وبعض الأفعال (أو العمليات) البسيطة التي يعبر أجزاء رئيسية في إنجاز هذه الأفعال المركبة وذلك مثل علاقة بين فعل لأكل، والأفعال البسيطة التي يتلزمها إنجازه كالمضغ والبيع الح

وبذلك نحتاج، لرصد مثل هذه الترابطات، إلى مبعد كنائي متفرع عن مبعد الكنائي 3، بصوغة كالتالي

مبعد كنائي 3 أ

هناك علاقة كنائية بين م و ص د كانت م تحصى فعلاً بسيطاً رئيسياً في إنجاز الفعل المركب ص. والمبعد الكنائي 3 أ يعالج بين التمثيلات الدلالية لوححدات نصف أفعالاً، أو عمليات) مركبة، والتمثيلات الدلالية لوححدات نصف الأفعال (أو العمليات) البسيطة التي يعبر رئيسية في تحقيقها فالعمل طح، الذي يدل في معناه البسيط على «الإصاح بمرق ونحوه»⁽⁹⁰⁾ يتبع للدلالة المركبة على مجسم الأفعال (أو العمليات) التي يتلزمها تحقيقه كالعمل والقطع ويقاد الدز وملء الأواني وإعداد المواد الح وذلك فالمبعد الكنائي 3 أ يعالج بين فعل الطبخ المركب في (90)، ومتواليه الأفعال البسيطة التي يتطلب إنجازها في (91)

(90) طبخ ريد البطاطس

(91) أعد ريد الأوبي ومشر البطاطس وعسلها وقطعها وطبخها في المرق

ومثل ذلك نعو

(92) ذهب عمرو إلى السوق

للدلالة على مجسم الأفعال والعمليات التي يتلزمها إنجاز مثل هذا الفعل المركب ويدخل في هذا الإطار كثير مما اعتبره القدماء من باب «دلالة العاص على العام».

كدلالة «الركوع» على «الصلاة»⁽²¹⁾ أو «القيام» على «الصلاة» في مثل

(93) ﴿قم الليل إلا قليلاً﴾

أي «صله»⁽²²⁾

كما يوردون «علاقة الحاص بالعام» في حديثهم عن نفس «الاسم اللغوي» من المعنى الشرعي» كما في تقدير سم «نصلاة» من مجرد «الاتباع» من «مجموع الأفعال الشرعية» التي يعيها الاسم شرعاً، حتى أنه لا يحظر بيال السامع والمكلم إلا جملة هذه الأفعال دون «الاتباع»²³ ويوردون «علاقة نعام بالحاص» في نقل «الصوم» من «عادته في اللغة» إلى «إمساكه» من «إعادته في الشريعة» «إمساكاً مخصوصاً»⁽²⁴⁾ الخ

11.2.1 - المبدأ الكسائي 4

وهو مشتق من مبدأ المجاورة 4، ويقوم ترابطات كسائية بين تمثيلات الدلالة بوحدة دلالة على لأوعية، والتمثيلات ندالية بوحدة دلالة على محتوياتها وتمكن صياعته كالتالي

مبدأ كسائي 4

هناك علاقة كسائية بين س و ص، إذ: كنب س و ص تخصص وعاء ومحتواه على

التوالي

وتظهر معجزة العلاقة الكسائية التي يعبر عنها المبدأ الكسائي 4، في الدلالة السقية المردوجه ببعض نوحات سي يمكن أن تدل على الوعاء أو على محتواه في صورة مصدر كمي، مثل «مدقة، كأس، رجاجة، علقة، صحن، كبس» الخ وهي لغة من المبدأ الكسائي 4، يمكناً من رصد العلاقات الكسائية بين جملة كد روح من لأروج التالية

(94) شرب الكأس

(94 أ) شربت محتوى الكأس

(95) كانت الرجاجة مرة

(95 أ) كان محتوى الرجاجة مرة

(96) أكل عمرو الصحن كله

(96 أ) أكل عمرو محتوى الصحن كله

²¹ ظر: إرشاد المحققين جوناوي ص 2

²² ظر: البرعي ص 259 المص 193 سورة المراء 4

اظم: معجمه مصري 25

²⁴ صر: النص الأول

كما تتجلى إنتاجية المبعد الكنائي 4 في انطباقه لتوليد بيانات كنائية تؤول فيه الوحدات المحصورة بالمحتوى على الأوعية التي يحويه، كالعلاقة بين الجملتين

(97) قلب الحليب

(97 أ) قلب وعاء الحليب

أو بين الجملتين

(98) وسم ريد الخمر بعلامة مميرة

(98 أ) وسم ريد رخاجة الخمر بعلامة مميرة

12 2.1 - المبعد الكنائي 4 أ

وهو مشتق من مبدأ المجاورة 4 أ، ومتفرع عن المبعد الكنائي 4 ويربط بين التمثيلات الدلالية المحصورة لمفعلات، والتمثيلات الدلالية المحصورة بحالين في هذه المفعلات.

فالمبعد الكنائي 4 أ يرصد العلاقة الدلالية الكنائية بين قراءة وحده مثل نصديه، باعتبارها محلاً، وقراءتها باعتبارها حالاً ومن ثمة بيانات كنائية نحيل فيها على الحال بالمحل، مثل

(99) استقيبت المدبنة ريدا

أي سكتها، أو مثل

(100) ﴿وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ﴾

أي أهيا أو مثل

(101) سافرت نذار كنها

أي سكتها

فتظهر إنتاجية المبعد الكنائي 4 أ في انطباقه لتوليد مثل هذه البيانات وبيانات مشابهة نحيل فيها بالمؤسسات التي يفتنرأ أمكنه أو محلات، على الأفراد المسؤولين بهذه المؤسسات، مثل

(102) قل انيب الأبيض العرار

(103) رفض الكرملين المعاهدة

(104) قنص بغداد مشروعاً للسلام

(105) حرص باريس تأشيرة الدخول على الأحاب

(106) وافق البرلمان على المشروع

أي بوايه ومثل

107 ساهمت الكلية في نسوة الثقافية

أي أساتذتها ومثل

108 حكمت محكمة المتهمين

أي فصاتها (25) الح

ويضاف إلى هذه الأمثلة أمثلة أخرى تعبر عن تصور الرمزان باعتباره مكاناً محيلاً
بأنه من الرمزية - فهي تعتبر عدد محلات على من عاش فيها وبذلك يمتد التطبيق
المبعد الكائني 4^أ من المبدأ الفصائي إلى البعد الزمني، ليولد بيئات مثل

109 ثم يهدر القرب الساع عشر حائلي

110 أدرك العصور نحدثه قيمة العدم

للإحالة على الدس الذين عاشوا في القرب الساع، وفي العصور نحدثه على التوالي
ويمكن أن نجد، بالإضافة إلى ما سبق، دليلاً حراً على بقية المبدأ الكائني 4^أ
وذلك في معجزة المعالجات الصورية الدلالية بين الوحدات المحصورة للمحل والوحدات
المحصنة بحال، مثل

معرب	-	معربي
فريّة	-	فروي
بحر	-	بحري

أم المبدأ الكائني الذي يرصد العلاقات المذكورة، يمكن صياغته كالتالي

مبدأ كائني 4^أ

هناك علاقة كائنية بين س و ص، إذا كانت س و ص تحصران حالاً ومحلّاً على

التوالي

13.2 1 - المبدأ الكائني 5

أم المبدأ العلاقي الدلالي الكائني لأخير، مشتق من مبدأ المجاورة 5، ويمكن
علاقات كائنية بين المالكين وممتلكاتهم به يربط بين التمثيلات الدلالية للمالكين سواء كانوا

أفراداً أو جماعات، والتمثيلات الدلالية لملكياتهم سوء كانت أشياء مفصلة أو كيانات مش
الداكرة الجيدة والعادات واللغة والوظائف المؤسساتية الاجتماعية والسياسية الخ
بما تصور اللغة أو العادات الحضرية، ملكية لأصحابها، ولذلك سمي اللغات
والحصارات بأسماء أصحابها، ونحيل على المتكلمين ببعض خصائص لغاتهم، فنقول مثلاً

(111) العربية لا تبدأ بساكن ولا تنتهي على متحرك

(112) اللهجة الحجازية لا تهمز

113 ثم يعرف الحضر العربية رسم الأشخاص ؟

وبذلك أيضاً سرق اللغة أو الكتاب، كما تسرق أمة ملكية أخرى، فيقال
(114) يسرق المستعمر الثروة والحصرة واللغة

ويحد في بعض المشورات العراقية العالية من يعون
(115) لقد سرق العرس الكتابة العربية

وتنحى إناجيه الميمد الكمائي 5 هي انطباقه لتوليد بيت كسائية نحيل فيها ببعض
الخصائص التي تقتصر ملكيات، على من يمتلكها من الأشخاص. مثل

(116) س هل سألت ريد ؟

ص أجل، سألت ذاكرة حارقة للعاده حقا

أو مثل

(117) س هل رأيت هسه ؟

ص رأيت جمالاً لم يره في حياتك

أو بيت نحيل فيها على الأشخاص بما يملكونه من أشياء، مثل

118 وصلت سبارو ريد

ي وصل ريد ومثل

(119) بروج عمرو ثروة هائه

ي امرأة مملك ثروة هائلة

وتظهر سمية المبعد الكسائي 5 في معجزة بعض التعالقات الصربية الدلالية بين وحدات محصنة بمالك ووحدات محصنة بسكية، مثل

مالك	-	سكية
عاقل		عم
ثري	-	ثروة

وبذلك يمكننا أن نضوع المبعد الكسائي 5 كالتالي

مبعد كسائي 5

هناك علاقة كسائية بين س و ص، إذ كانت س و ص محصنات مالمكاً ومكيتة على

التوالي

ويمكننا على مستوى أعلى من التجريد، أن نتحقق بهذا المبعد الكسائي، محسوسه من الترابطات التي تدخل في تصورات، صر علاقات المالك بالملكية من ذلك العلاقات التي تربط بين الأشخاص من جهة وشهادتهم أو مراتبهم العلمية من جهة أخرى. نحن نحيل على الأشخاص سواء بأسمائهم أو بشهادتهم العلمية، فنقول مثلاً

(120) حرج الدكتور من نفصل

للإحانة على ريد الحاصل على شهادة الدكتور . كما نحيل على الأشخاص ببعض العرب العلمية الخاصة، كأن نقول

(121) ليس في الجامعات العربية أنه جائره بوبل

للإحالة على عدم وجود علماء حصلوا هذه الجائزة

ومن ذلك أيضاً علاقات نسي تربط بين لأشخاص والمناصب المؤسسية أو الوظائف الاجتماعية والسياسية التي يمكنهم، إذ نجد وحدات محمية يمكنها أن تحيل سوء على وظيفة داخل سق مؤسسي معين، أو على الشخص ذاته المالك بهذه الوظيفة فكلمة الرئيس مثلاً، يمكن أن تحيل على الوظيفة (أو المؤسسة) هي مثل

(122) يحكم الرئيس في بعض البلدان مدى الحياة

أو على الشخص ذاته، هي مثل

(123) كان الرئيس بفصل أعلام رعاة البقر

ومثل ذلك كلمات كالورير والحدي والصابط، تحيل على وظائف في مثل

(124) لورير صلاحيات محددة

(125) يمثل الحدي لأوامر الصابط

كما تحيل على دوات الأشخاص في مثل

(126) أحسن الورير بالبرد البرحة

(127) صرب الحدي الصابط بالعصف

ويجد في هذا السياق كثيراً من أسماء الأشخاص مشتقة من وظائف أو مهنة، مثل علاج، حداد، صانع، ورير، الخ ومن الترابطات التي يمكن إدراجها أيضاً من علاقة المالك بالملكية، العلاقة بين اللباس - أو ما يدخل في حكمه - ومالكه²⁶ فنقترض أن الميمدالكائي 5 يطبق كلف أحدث بصورة اللباس على الحدي أو الشرطي أو البهلون أو الباد، أو بالبدلة البيضاء على المصري، أو بالجلب على الفقيه النقليدي، أو بنون لأقمصة على المرقعة الرياضية الخ فيطبق الميمدالكائي 5 لتوليد بيئات كسائية تحيل فيها باللباس - أو بعض أجزائه - على صاحبه، مثل

(128) أصابت القديعة قيمة رزق

أي جدياً أمياً ومثل

(129) حارب باهلون البند الحمراء

أي جود أجنلترا ومثل

(130) تنصرت الأقمصة الحصر في المقابلة

أي اللاعبين الذين يرتدون أقمصة حصراء ومثل

(131) حرد رب المعمل بدنة رزق

أي عاملاً ومثل

(132) احتنت الكوهمات جواب العلي الليلي

أي عرب من الخبيج

²⁶ نظر علاقه المجنومي ابواب المجار المرسل عند القنماء حيث يمجون دجلوا الثياب على النعم في مثل

(ب) مذكك بالمرح لاصم ثيابه بين الكريم على القف محرم

ونظر المرعي ص 261 مثلاً وواضح أن معنى المجنونة هنا مختلف عن المفهوم الصوري العام الذي سببه وديك. بعد

لاختلاف الاعتبار النظري والمهجي الاسمي التي تعود عند هذا من منطلق الفصاحة ونظر الفصل الاول وانظر

الرابع

كب مقترص أن سقية المبدع الكسائي 5 تتجلى أيضا في معجزة مصر التعبير المسكوكه
مش

(133) عصر الأحذية العبيطة

للإحالة على الديكتاتوريات العسكرية ومش

(134) coureur de jupons

للإحالة على المهووس بمتابعة النساء الخ

بهذا نكون قد انتهت من حصر مجموعة المبادئ العلاقية الدلالية الاستعرية والكسائية،
التي اقترحت اشتقاقها من مبادئ تصويرية قائمة على المشابهة والمجاورة، بشي إلى البنية
التصورية وننتقل في القسم الموالي، إلى مزيد من التوضيح بصد صروره إعاء النظرية
الدلالية بمثل هذه المبادئ العلاقية الدلالية، ويصد وظيفتها داخل النظرية الدلالية

2 - النظرية الدلالية ووظيفة المبادئ العلاقية الدلالية

توحي النظرية الدلالية الإجابة عن سؤال أساسي عام «ما هو المعنى؟» وهي تسلك
في ذلك، طريق تجريبي هذا السؤال العام إلى تساؤلات أكثر تحصيلاً ومن ثمة هالتساؤل عن
المعنى عموماً يقتضي من النظرية الدلالية رصد الخصائص الدلالية، أو العلائق الدلالية في
اللغات الطبيعية، مثل التمدد الدلالي، والشذوذ الدلالي، والترادف، والتضاد، والاقتضاء،
والتحليلية الخ،⁽²⁷⁾ باعتبار أن الرصد الكافي لهذه العلائق يعني الإجابة عن السؤال العام،
والعكس صحيح أيضاً

وبحث هذا يمس أساساً بعض قضايا التمدد والشذوذ الدلاليين، بالنظر إلى علاقتهما
الوثيقة بقضايا الوبيد الدلالي عموماً

ويمكن أن يستبط من ذلك، أن النظرية الدلالية تهم «بيات الدلالية للغات الطبيعية
عموماً، ولا تهم البنية الدلالية في لغة خاصة دون أخرى. فتحدد خصائص دلالية مثل
الخصائص السابقة، لا يقتصر على فئة محدودة معينة من اللغات الطبيعية إنها خصائص دلالية
وعلائق تعبر عنها الوحدات والمركبات والحمل في كل اللغات الطبيعية⁽²⁸⁾

وبالنظر إلى التمييز بين النظرية الدلالية والمكون الدلالي في وصف أية لغة، فإن
المباعد الاستعرية والكسائية تدحل في إحصار النظرية الدلالية، وليست هناك حاجة إلى

27 انظر الداسي المعري 1985 1982 وحنكسوف (978) ص 202 و (1983) ص 11 وكاتر (1972) الذي يتحدث من هذه
الخصائص خمس مرة خصيصه ص 4 - 5

28 نظر دأير 1472 ص 1 - 7

إدماجها في المكون الدلالي «المعيار»⁽²⁹⁾ المتضمن لقواعد الإسقاط، مادامت يفترض في هذه المبادئ حصص الكليه

تتضمن النظرية الدلالية إدس، مكوناً دلالياً - يضم قواعد الإسقاط - يطبق على سمات مركبيه تحته تم فيها إدماج الوحدات المعجمية، ويسج تمثيلات دلالية للجمل إلا أن تخصيص البيات الدلالية لا يقتصر على التمثيلات الدلالية بهذا المعنى، وإنما يفترض استقلال هذه البيات الدلالية وحصصها يعود سلامة خاصه بها، عوض أن تقع فقط عند اشتقاقها من البيات التركيبية بواسطة قواعد الإسقاط⁽³⁰⁾ فبما اعتبر هذه الأخيرة وحدها محددة للصورة الدلالية، عند كاتر وبوسطن (1964) وكاتر (1972)، فإننا نعبر في النظرية الدلالية مجموعته من المبادئ - المشتقة من قواعد سلامة التصورات التي تحدد البيات التصويرية - المحصنة بمظاهر البنية الدلالية المستقلة عن البيات التركيبية وربما أمكن أن نعبر هذه المجموعه من المبادئ جزءاً مما يسميه جاكسون (1983) «قواعد سلامة الدلالة» التي تتضمن لائحة السمات الدلالية ومبادئ صها⁽³¹⁾

يعتبر كل معد مقترح إدس، جزءاً من النظرية الدلالية، مشتقاً من مبدأ تصوري. وتعمل هذه المبادئ خاصة، على تحديد العلاقات بين المداخل المعجمية للوحدات، والمعاني (المولدة) التي يمكن أن بأحدها هذه الوحدات على مستوى التركيب الدلالي

ويمكن أن نصف هذه الوظيفة الإبداعية - أو غير المعجمية -⁽³²⁾ للمبادئ كالتالي.

في نظرية تأويلية، مثل نظرية كاتر (1972)، تنطبق قواعد الإسقاط على السامة المركبية لتضم القراءات المعجمية للوحدات فيما بينها، وتسمي تأويلاً دلالياً للبيئة ككل. ويتوقف الوصول إلى ساء هذا التأويل الدلالي للبيئة، على توافق القراءات المعجمية للوحدات المكونة أثناء انطباق قواعد الإسقاط وإدس، تعارضت بعض السمات في نقطة معينة من عملية الصم هذه، فإن بناء تأويل للبيئة يتوقف، وتعتبر المتواليه شادة دلالياً⁽³³⁾

29 يقصد بـ«المكون الدلالي» في النظرية للمعيار كاتر وبوسطن (1964)، دشومكي (1965) ونظر موريك (1981) ص 101

30 نظم العصر الرابع

31 نظر جاكسون (1981) ص 8

32 د ك م للمبادئ علاقه بالمكون الدلالي فإن بها علاقه كذلك بالمكون المعجمي عن طريق الفوائد المعجمية المعاني ونظر العصر الموالي

33 نظر بوسطن ديك في الفصل الثالث

أما في نظرية تأويلية معينة بالمبعد، فإن تطبيق قواعد الإسقاط يكون مصحوباً اختيارياً بانطباق أي مبعّد ملائم من المبعّد. ويمكن هذا الإجراء النظرية الدلالية من بناء تأويلات البنيات الدلالية المولدة. فالمساعد تطبق اختيارياً على كل طبقات الوحدات المعجمية، وبذلك يمكنها أن تتبأ بالتأويلات السياقية عن طريق رصد العلاقات الاستعرية والكسائية بين القراءات المعجمية والقراءات السياقية للوحدات. وهي تطبق بكيفية متناوبة مع انطباق قواعد الإسقاط، فإذا توقف الاشتقاق الدلالي في نقطة معينة، تدخلت المبادئ لبناء الأوّل الوارد. وبذلك نعرض أساساً نكون يصدر «تأويل دلالي للجملّة» عندما يتم انطباق قواعد الإسقاط والمباعد الموارية. وإذا توقف الاشتقاق رغم انطباق المبادئ، عندئذ فقط نعتبر البنية شاذة دلالي.

وتؤدي بنا هذه الفرصة إلى إعادة النظر في تحديد كاتر (1972) لشذوذ الدلالي،⁽³⁴⁾ محمد هد، الأخير كالتالي

(135) يكون المكون شاذاً دلالي عندما لا تسد إليه أية قراءة بعد انطباق قواعد الإسقاط والمبادئ العلاقية الدلالية.

ويبدو أن إعطاء النظرية الدلالية بالمباعد يعبر، من وجهة نظر معينة، عن ميل المبكلم - انضمام إلى محاولة البحث عن تأويلات دلالية ملائمة للبنيات، بعض النظر عما تبدو عليه هذه الأخيرة من شذوذ دلالي للوهلة الأولى.⁽³⁵⁾

نطبق المبادئ، أثناء الانطباقات المتتالية لقواعد الإسقاط، بكيفية اختيارية، إلا في حالة تعارض السمات حيث يصبح انطباقها ضرورياً وبالإضافة إلى الأمثلة التي قدمتها في القسم الأول من هذا الفصل، أثناء استدلال على ورود المبادئ بالنسبة لبناء الأوّل البنيات الدلالية المولدة، نقدم هنا أمثلة إضافية.

يعرف انطباق قواعد الإسقاط أثناء عملية ضم قراءات الوحدات المعجمية لبناء التأويل الدلالي هي الجملة التالية

(136) هم ريد الفكرة الجديدة

وبذلك نطرح معارض السمة الانتقائية [+ محسوس] في المعر، مع السمة [- مجرد] في الفكرة لكساً لن نعتبر (136) جملة شاذة دلالية فتحدد الشذوذ الدلالي في (135) أعلاه،

34. نظر كاتر (1972) في 49 ونظر الفصل الثالث من هذا البحث.

35. ونظر بوريك (1987) في 103.

يشير إلى أن الهيئات لا توصف بذلك إلا بعد انطباق المبادئ بمواراة قواعد الإسقاط والحال أن النظرية الدلالية تنصص مبعماً وإرداً في حالة تأويل بنية مثل (136)، فيعالج بناء تأويلها بانطباق المبدأ الاستعماري 1 الذي يعالّق بين الكيان والمودح فيقوم التحويل الدلالي 1 بحدس السمة (+ محسوس) في هضم، مادامت هذه السمة، كما يشير إلى ذلك التحويل المذكور، تعبر هذا النوع من الأفعال البالغة على عمديات استيعاب محسوسة (هيرولوجية)، من أفعال مثل نمثل، فهم، الخ، الدالة على عمليات استيعاب ذهنية مجردة فيتكفل المبدأ الاستعماري 1 بإفهام العلاقة الاستعمارية بين التأويل السياقي «المحدّد» بفعل، وقراءته المعجمية وهي علاقة استعمارية قائمة على إسقاط بعض خصائص عملية محسوسة على خصائص عملية ذهنية مجردة.

وإذا أحداً بنية أخرى مثل

(137) نجح حمار في الانتحابات

فإن المبدأ الاستعماري 2 الذي يعالّق بين الكيان والسمة، يطبق لإقامة علاقة استعمارية بين المعنى السابق للمصدر، حيث تلعب سمة (ببدا) الدور الأساسي، وبين قراءته المعجمية، وذلك عن طريق التحويل الدلالي 2 الذي يبرر السمة المذكورة الواردة سياقياً، ما دامت هذه السمة، كما يشير إلى ذلك التحويل الدلالي 2، تميز الحمار من أية طائفة أخرى من الحيوانات «بحسده» بها سمات مميزة مخالفة، تبعاً لأساقفاً التصورية، فربط هذه السمات - المجدد - بكيانات أخرى، كربط الحمار المجدد للبلادة بالإنسان البعيد، في (137).

أما تأويل البنية

(138) أسدعي ريد الوجه الجديد إلى المكتب

حيث تتعارض السمة الانتقائية إسماء في الفعل، مع السمة (- إسماء) في الوجه، فيتم عن طريق المبدأ الكسائي 3 الذي يعالّق بين الجراء والكسر فيطبق على القراءة الدلالية المحصورة للجراء، أي الوجه، بربط بينها وبين القراءة المحصورة بكل، أي الشخص الجديد، والمنصبة سمة (+ إسماء)، للاستجابة بنقد الانتقائي في الفعل، والحصول على التأويل الدلالي المراد

وبالنسبة بنية مثل

(139) سال الإمام على الفراش

حيث تتعارض السمة الانتقائية (+ سائل) في الفعل، مع السمة (- سائل) في الإناء، فإن النظرية الدلالية تنصص المبدأ الكسائي 4 الذي يربط بين الوعاء والمحتوى، فيطبق على

القراءة الدلالية المحصورة للإباء لربطها بالقراءة الدلالية المحصورة لمحتوى الذي يستلزم سمة مثل (+ سائل) تستجيب للقيود الانتقائي في العمل. وبذلك يتم بناء التأويل الدلالي الوارد في (139).

أما بالنسبة لبينيتين مثل

(140) صفقت القاعة للحطيم

(141) رفعت الوزارة مطالب الأساتذة المشروعة

فيم بناء تأويلهم عن طريق المبدأ الكسائي 4 أ الذي يعالج بين الحال والمحل. فيطبق في (140) على القراءة الدلالية للمحل، أي القاعة، لربطها بالقراءة الدلالية للحال المصنوعة السمة (+ إنسان) التي يفترضها القيد الاسعائي لنفعل في الوحدة المذكورة. وينطبق نفس المبدأ الكسائي في (141) على القراءة المحصورة للمحل أي الوزارة، للربط بينها وبين قراءة الحال، أي المسؤولين بالوزارة، المصنوعة السمة (+ إنسان) التي يتطلبها العمل.

ونجد في تأويل البينيتين (142) و (143)، مثالا لانطباق المبدأ الكسائي 5

(142) تروج ريد ثروة هائلة

(143) كرم وزير الرياضة الأقمصة الحمراء

فيطبق المبدأ الكسائي 5 في (142) ليعالج بين القراءة المحصورة للملكية، أي الثروة، والقراءة المحصورة للمالك، أي امرأة ثرية، والتي تنص السمة (+ إنسان) المتلازمة مع القيد الانتقائي لنفعل.

كما يطبق في (143) ليعالج بين قرمه الملكية، أي الأقمصة الحمراء، وقراءة المالك، أي أفراد العرقة الرياضية، والمصنوعة للسمة (+ إنسان) التي تفرضها السمة الانتقائية لنفعل الشكر.

تبين هذه الأمثلة حالات الانطباق الضروري للمبدأ³⁶، المتوصل إلى بناء التأويل الدلالي في البنيات الممثل بها، والتي تنص تعارفاً بين السبب. ونقد حددنا مبدأ انطباق المبدأ باعتبار احتياط، لا في مثل الحالات المذكورة

16 - إن هذه أمثلة من انطباق المبدأ الكسائي 5 مع قواعد الإسناد وهناك حالات أخرى يمكن بناء عليها انطباق على خروج قواعد الإسناد. وقد خذ البنية التالية

ج: نسج يده + محرم عمره

في هذه البنية 7 صم + ما لا يردده يمكنه - كل دخلا لانطباق المبدأ مع المبدأ. وبناءً على حد

محتوى

واختيارية انطباق المعاهد هذه، تمكنها من أن تعمل حتى في حالات عدم وجود تعارض بين السمات.

فتطبق اختيارياً في حالة البنيات التي يمكنها أن تأخذ تأويلاً معيماً، بالإضافة إلى تأويلها المجاري.

وبذلك تتعاضد الربط الضروري بين مجازية البنيات، ووجود تعارض بين السمات فيها، أي تتعاضد التصور الذي يرى في حرق السمات الشرط الضروري والكافي لإمكان المجاز (37)

ولأخذ البنيات التالية

(144) وجد ريد ثروة هائلة

(145) كانت مؤخرة الحافلة سوداء

(146) قصى الكتاب الصمم على عمرو

إن لهذه البنيات تأويلات سليمة، لا تفترض حرق سمات هالبية (144) تعني أن ريدا وجد ثروة هائلة في صورة مال أو ذهب أو ما شابه ذلك. والبية (145) تعني أن مؤخرة الحافلة كانت مطلية باللون الأسود. والبية (146) تعني أن عمرا مات على إثر سقوط الكتاب الصمم عليه.

لكن لهذه البنيات السليمة كذلك تأويلات مجازية إذ يمكن أن يطبق المعهد الكائني 5 في (144) لتأويلها محاراً بأن ريدا وجد امرأة تمسك ثروة هائلة ويمكن أن يطبق المعهد الكائني 4 أ في (145) لتأويلها مجازاً بأن أشخاصاً من الزوج كانوا حالين

إن بـ ج، باختصار كتابي

ح كـ ريد صـ عمرو صـ

جـ ١٤ جـ ١٥

جـ صـ جـ صـ

يـد الثـمـر عـمـر، بـوـلا الـمـه (١) سـائـل (٢) صـمـج ويطـبـق نـظـيـر جـوـعـد لـمـنـقـاط فـرـمـه جـ ١٥ ويطـبـق لـمـوـالـي بـوـعـه

الـمـعـد صـم الو فرمـه جـ ١٥ ويطـبـق بـاـجـد عـمـر الـمـه (٢) سـائـل (٣) حـكـم مـطـابـقـه حـالـي عـمـر

وإـنـدـاك يـطـبـق المـعـد بـكـائـنـي ٤ عـلـى صـمـج د بـيـدـه مـحـوـق بـر بـطـه عـمـر، الو عـنـصـمـه عـمـه (٤) صـبـج، يـصـبـح عـمـ

مـلـائـمـه مـع الـمـه لـا سـائـلـيـه الـتي بـعـرـصـها الفـمـر كـسـ

وإـنـ حـه بـكـوـن فـرـمـه جـ مـوـافـقـه حـسـ

د كـسـ يـد وـعـد د عـمـر عـمـر

وهد يعني المعاهد يمكنها أن تطبق جـا على خرج قواعد الأسقاط وانظر بـو، بـا، 1981 صـ 50

انظر الفصل التالي من هذا البحث.

بالمقاعدا العلمية بالحافه ويمكن أن يطبق المبدأ الاستعاري 1 في (146) لتأويلها مجازاً بأن عمر مات بسبب التأثير المعوي العميق الذي أحدثه الكتاب الصم في نفسه هكذا يتضح إذن، أن إعاء النظرية الدلالية بالمبادئ الاستعارية والكسائية يمكنها من رصد فئة واسعة من التأويلات الدلالية التي يسدها المتكلم - السامع إلى الجمل، وأن عدم إدخال مبادئ مثل هذه يؤدي إلى عدم رصد تأويلات دلالية واردة، وإلى اعتبار مقاليات سيمية جملاً شاذة،⁽³⁸⁾ أي أن إدخال المبادئ في النظرية الدلالية، يمكن هذه الأخيرة من تعادي نتيجة المباشرة المتمثلة في اعتبار الجمل السيمية الحاصلة لقول مجازية عن القراءات المعجمية، جملاً شاذة، وهي المنجر عن اشتقاق كل التأويلات باستثناء التأويلات غير المجازية بجملاً.

38 - انظر مثال البيت الذي يمكن صوغه مجازاً كـ: "هذه تأويلات حقيقيه" وانظر بغير (197) ص 74 في استدلاله على أن هناك مجازاً بين "الإنحر" و"الدلاي" بر شرح ضروري وكافي للاستعارة وانظر المصدر الثاني من هذا البحث.

الفصل السادس

المعجم والقواعد العلاقية

«إن إحدى النقلات الدالة في تصور البحث المعجمي الإقرار بأن [...] منهج المعجم لا يتجه بالضرورة» إلى دراسة قائمة من الكلمات تشتمل على جميع ما يستعمله المجتمع اللغوي من مفردات «كما يدعي ذلك بعض اللغويين [...] بل إن المفردات تفرز خصائص واطرادات فرعية أو عامة تمكن من وضعها في طبقات عامة أو فرعية لها خصائص يمكن استخلاصها من مبادئ عامة تضبط الملكية اللسانية العامة للإنسان، أو الملكية الخاصة بلغة من اللغات الطبيعية».

عبد القادر العاسي المهري (1986) 6

1 - في التعدد الدلالي

نصب اهتمامنا في الفصل السابق على علاقة المبادئ بالكون الدلالي، ونورد في تأويل التراكيب الدلالية الموحدة. ونخصص هذا الفصل بعلاقة المبادئ بالمعجم وبرصد التريعات الدلالية المعجمية، وخاصة علاقة التعدد الدلالي وتمييزها من المشترك اللفظي كما يوضح الترابط القائم بين تعدد دلالي مشتق (خارج المعجم) وتعدد دلالي معجمي (داخل المعجم)، وكيف أن إعاء النظرية الدلالية بالمبادئ، وافتراض قواعد علاقية في المعجم، يسمح بمعالجة موحدة بهم.

1.1 - مشاكل تمثيلية

نفترض أن من بين المشاكل التي تطرح على أية نظرية بدلالة المعجمية مشاكل ترتبط بالوسائل التي يمكن أن تقدمها النظرية لتحديد ما يمكن اعتباره وحدة معجمية من وجهة نظر دلالية. فالقرار المتعلق باعتبار وحدتين متطابقتين صوتياً، ومختلفتين إلى حد دلالي، وحدة معجمية واحدة أم وحدتين، يرتبط من جهة بم إذا كانت هناك علاقة دلالية مطردة بين قراءتي الوحدتين، ويرتبط من جهة أخرى بالوسائل التي تقدمها النظرية لإقامة هذه التعالقات الدلالية أي أن الأمر يتعلق عموماً بالمبادئ الممكنة التي تعرضها النظرية لتخصيص علاقة التعدد الدلالي وتمييزها من غيرها من العلاقات.⁽¹⁾

وإذا عدنا إلى أول نظرية دلالية في النموذج البوليسي، وهي نظرية كاتر وفودور (1963) وكاتر وبوسطن (1964)، لا نجد تمييزاً داخل المعجم بالنسبة للوحدات التي تمتلك أكثر من قراءة، بين الوحدات المرتبطة بقراءات متعاقبة بكمية مطردة، والوحدات المرتبطة بقراءات غير متعاقبة فهم يقترحون مدحلاً واحداً في جميع الحالات، ينص مختلف القراءات المشار إليها، فتعالج وحدة مثل (bachelor) باعتبارها وحدة معجمية واحدة بمدخل واحد ينصم أربعة مداخل مرعية توافق المعاني الأربعة للوحدة المذكورة. الموقف كاتر وفودور وبوسطن يلاحظ إذن في تخصيص مدخل واحد تجمع فيه كل القراءات المرتبطة بصورة صوتية معينة، والمتعلقة إلى مقولة تركيبية واحدة.⁽²⁾

ولقد انتقد هذا الاقتراح لسانيون من بينهم فريش (1966) الذي تصور مفهوم «الوحدة المعجمية» على أساس ربط القراءة الدلالية الواحدة بالصورة الصوتية الواحدة والمقولة التركيبية الواحدة، لتكون بالنسبة لمثال (bachelor) بصدد أربع وحدات معجمية بصورة صوتية واحدة، عوض أن تكون بصدد وحدة معجمية ملتبسة أربع مرات.

ورغم أن فريش لم يقدم بريريات كافية للتمييز بين القراءات المتعاقبة، والقراءات غير المتعاقبة، ولم يقترح كمية تسمح برصد التعالقات الدلالية عموماً في المعجم، فبقي في جميع الأحوال أن ليس هناك، كما يلاحظ مككولي (1968)، ما يبرر بكمية مسبقة تصنيف المعلومات في المعجم على أساس التطابق الصوتي، عوض تطابق آخر كالتطابق في التمثيل الدلالي أو غيره،⁽³⁾ بالإضافة إلى أن بيئة المعجم على أساس التطابق أو التعالقات الصوتية

1 انظر بوليك 1981 ص 13

2 انظر كاتر وبوسطن 1964 ص 37 وانظر الهامس 1 من الفصل الثالث في هذا البحث

3 انظر مككولي (1968) ص 125

يدون اعتبار المحتوى الدلالي للقرارات أو ما تعكسه من علاقات دلالية مطردة، قد يؤدي إلى عدم رصد البنية الحقولية الدلالية للمعجم⁽⁴⁾.

ويقترح مككولي (1968) في هذا الإطار ألا تسجل في المعجم بعض الوحدات التي يمكن التنبؤ بوقوعها في السق الدعوي «طلاقاً من وحدات أخرى مسجلة». فالمعجم لا يتنص كـ «الوحدات المعجمية» الواردة في السق الدعوي. وذلك لأن كل اللغات تمتلك علاقات استمرارية بين وحداتها المعجمية، تجعل وجود وحدة معجمية معينة يستلزم وجود وحدة أخرى من تكون بذلك مسجلة في المعجم. فصفت مثل «دافق، يرد، حار، الج، تستعمل للدلالة على درجات الحرارة، أو على الإحساس بدرجة الحرارة الناتج عن نوع معين من اللباس، فالصفة «دافق» هي جملة مثل⁵.

(1) وجدت القميص الدافق

يمكنها أن تعني أن للقميص درجة معينة من الحرارة، ويمكنها أن تعني أن القميص ينتج لدى لابس إحساساً بالدافق.

ومن ثمة يقترح مككولي (1968) أن هناك وحدتين «دافق1 ودافق2»، تظهر واحدة منهما فقط في المعجم، أم الثانية فيمكن التنبؤ بها على أساس مبدأ ينتمي إلى النظرية الدلالية. وإن كان مككولي لا يوضح كيفية ذلك - يقول - بالنسبة لكل وحدة معجمية تكون صفة دالة على درجة الحرارة، هناك وحدة معجمية مطابقة لها تتعلق باللباس وتسمى «منتج للإحساس الموافق لدرجة الحرارة التي تعبر عنها الصفة الأصلية». ويورد مككولي أمثلة أخرى للوحدات التي يمكن التنبؤ بها انطلاقاً من وحدات أخرى تتعلق بالعملية التي سماها بيكوي⁽⁵⁾ تشيئاً (reification) وتتحلى مثلاً في معيبي النوريج في الجمليتين

(2) حفظ ريد توريج السعوية التاسعة

(3) كان نوريج السعوية التاسعة ملقى على الأرض

وفي معيبي دراسة، هي مثل

(4) تعالج دراسة ريد قصيد معجمية

(5) من دراسة ريد نصف كليو عوام

14 انظر بونيك 9811 من ص 22

5 انظر مككولي (1968) من ص 130 131

في كل هذه الحالات يمكننا، حسب مككولي، أن نعتبر أن وجود الوحدات الأولى - القراءات «الدهية» - يستلزم وجود الوحدات الثابتة - القراءات «المحسوسة» - التي لن نحتاج بذلك إلى تسجيلها في معجم اللغة.

على أن صياغة مبادئ دلالية بهذه الصورة، قد يؤدي إلى مصاعمة مثل هذه المبادئ بقدر يصعب إيجاد حد له، إذ سحتاج بالنسبة لكل حالة على حدة إلى مبدأ خاص بها، فسقط في تعقيد كبير للنظرية الدلالية وبصيح فرصة إيجاد مبادئ عامة ومحدودة المدد تمكن من معالجة موحدة لحالات تبدو متباينة.⁽⁶⁾

ويتصح تصحيح عرض التعميم هذا، في تأكيد مككولي (1968) تعبير مبادئه هذه، التي يدعوها «قواعد التنبؤ المعجمي»، من بعض القواعد التي اقترحت لمعالجة التوسعات الاستعارية، مثل «القواعد التأويلية» عند هريش (1966)، على أساس مبررات غير كافية تقتصر على الإشارة إلى أن قواعد هريش، بخلاف قواعد التنبؤ المعجمي، قواعد تيدع وحدة معجمية جديدة عن طريق تعديل في التمثيل الدلالي لوحدة أخرى موجودة مسبقاً، وهي قواعد تتعلق باستعمالات «شعرية» وإنتاج وحدات «محرقة»⁽⁷⁾

ويرتبط البحث هذا عن التعميمات المذكورة، بإمكان رصد العلاقات الدلالية، بما فيها العلاقات التي يوردها مككولي، عن طريق قواعد علاقية معجمية من صنف قواعد العشو عند جاكسون (1975)، بهدف تبسيط المعجم، كما يرتبط ذلك أيضاً بإمكان إيجاد وسيلة لرصد الظاهرة الموافقة لحسن المتكلم - المستمع، والتي تتجلى في كون القول والتوسعات الدلالية المنتجة نميل إلى أن تعكس - أو تتحد مودجاً لها - العلاقات التي تعبر عنها القراءات المعجمية، وهي ظاهرة لا تقدم الاقتراحات السابقة أية وسيلة تمكن من رصدها⁽⁸⁾

ويبدو في هذا الإطار أن فرضية جاكسون (1975) بصدد المداحل المعجمية التامة المنفصلة، تمثل خطوة جادة نحو تصور أمثل لرصد التحالفات الدلالية في المعجم والمعلومات الدلالية التي يمكن التنبؤ بها بالنسبة لأي مدحل، تخصص، في إطار هذه الفرضية، باعتبارها معلومات حشوية عن طريق قواعد تعالق بين المداحل. ويمكن لهذا التصور أن يسمح مبدئياً

46. مثال ذلك أن مثلاً «النسيء» يمكن رصده عن طريق المبدأ الاستعاري

7. انظر مككولي (1968)، ص 132

8. انظر في فقره لاحق بوضيح ذلك في ارتباطه بالتعبير بين معجم دلالي ومعجم ومعد دلالي مشتق

بوسيلة للاحتفاظ بمرضية بيئة المعجم على أساس الحقول الدلالية، عوض بنينشه على أساس التطبيق الصوتي (9)

إن من أهم اقتراحات جاكينوف (1975)، أن أبسط معجم هو الذي يتضمن مداخل تامة التخصيص وقواعد حشو وهذا يوافق اقتراحات أخرى تعادل بين الاقتصاد في المعجم وبين سهولة الميولوجية (accessibility) عوض معادلته بالحد الأدنى من المعلومات، كما يستلزم من تصور مككولي (1968) مثلاً (10) قواعد الحشو عند جاكينوف لا تدمج المعلومات الحشوية، ولكنها تخصصها فقط باعتبارها حشوية على أساس العلاقات بين المدخل، ومقياس تقويم المعجم لا يمد هذه المعلومات الحشوية في تحديد تعقيد المعجم (11) إلا أن جاكينوف يوقف مدخل قواعد الحشو على الربط بين مداخل الوحدات المتعاقبة صريحاً ورمزاً أن هناك مجموعة مفعلة من قواعد الحشو الدلالية يمكنها أن تعالج بين المدخل غير المترتبة صريحاً، فما دام يبدو أن علاقات دلالية متطابقة يمكنها أن تربط بين عناصر أرواج غير متعاقبة صريحاً، فليس هناك مبرر للفصل بين العلاقات الدلالية في الحالتين (12) ومن ثمة فكك أن المدخل التعريفية عند كاتر وبوسطل (1964) تميل إلى جعل التعالق الدلالي تابع لتطبيق الصوتي، من جاكينوف (1975) يكاد يجعله تابعاً للترابط الصرعي والحال أن رصد العلاقات الدلالية يجب أن يقوم أولاً على أسس دلالية، لأن أي اختيار آخر، قد ينهي إلى المعجز عن رصد تعميمات يصدر فئة من العلاقات الدلالية التي تبدو مختلفة، أو يحتاج إلى نوعين أو أكثر من المبادئ العلاقية لوصف نفس الترابطات الدلالية التي توجد بين مجموعات مختلفة من الوحدات (13)

ويمكن أن نتبع روح اقتراح جاكينوف (1975) لصياغة قواعد تسمح بوصف العلاقات بين المدخل عموماً ونقصد بذلك جهاز القواعد العلاقية القائمة العلاقية المسندة إلى مدخل معجمي معين، تربطه بمدخل آخر عن طريق إيراد المبدأ الذي يصف نوعية العلاقة بين المدخلين، والمشرع من لائحة المبادئ كما حددناها في الفصل السابق

(9) وانظر ب. ديت 1981 ص 125

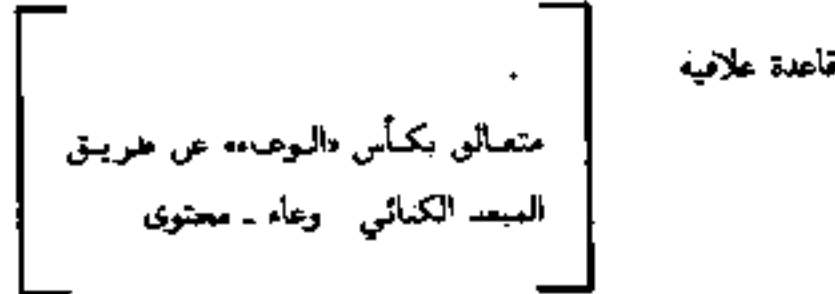
(10) انظر ب. ديت 1971 ص 127 المرجع السابق ص 128

(11) انظر جاكينوف 1975 ص 67 وما بعده

(12) مثال ذلك أن نفس العلاقة الدلالية تربط بين عصري الروحين - ميافا - سيد كاتب - مم، وهي علاقة المبدأ بالاداء وانظر فقرة لاحقة

(13) وانظر بوريك (1981) ص 28

فإذا افترضنا وجود مدخلين للكأس قراءة «المحتوى» وقراءة «الوجه»، فإن مدخل قراءة «المحتوى» سيتضمن قاعدة علاقية، حيث البعد الكئائي وعاء - محتوى، ينتمي إلى لإثنية المبادئ



وبذلك تستعمل القواعد العلاقية المعجمية مجموعة المبادئ التي تنبأ بالحالات المنتجة لتوسعات الدلالة. ومن ثمة يمكن لهذه القواعد أن تقدم تفسيراً بسيطاً للعلاقة بين المبادئ المنتجة الخارجة عن المعجم، والترابطات المعجمية القارة. إنها قواعد تمكن من رصد فئة أوسع من الترابطات الدلالية بتعقيد أقل في المعجم

2 1 - التعدد الدلالي المعجمي والمشتق

يجب إذن على أية نظرية دلالية أن تقدم وسائل لرصد التمدد الدلالي بأعباءه من خصائص اللغات الطبيعية، في ارتباطه بتوسيع المعنى ونقله، وتمييزه من المشترك اللفظي، أي وسائل تمكن من اعتبار بعض القراءات المعجمية المختلفة لصوره صوتية واحدة، معار متنوعة لوحدة معجمية متعددة الدلالة كلما كانت هناك علاقة دلالية (مطرودة) بين هذه القراءات، ومن اعتبار قراءات أخرى، قراءات مسددة إلى مشتركات لفظية متمايزة عندما تنعدم العلاقة الدلالية المطردة المذكورة. وبذلك يكون على النظرية أن ترصد مثلاً كون الوجدتين طماطم «الثمرة»، وطماطم «البيت»، قراءتين لوحدة معجمية متعددة الدلالة عن طريق مبعث مثل المبعد الكئائي منتج طبيعي - مصدر طبيعي، بورده فاعله علاقية معجمية تربط بين المدخلين، بينما تعتبر ركام «الأرض» وركام «المرض» مشتركين لفظيين ويبدو أن تصورات مختلفة، تقليدية وحديثة، حاولت إبراز هذه الفروقات بين التمدد الدلالي والمشارك اللفظي، لكنه لم تحدد مجموعة المبادئ العلاقية المطردة التي يمكن أن نعد أساس هذا الفرق (14)

(14) انظر مصدر النص والمحدثين من اللغويين العرب الفصيح الأول والثاني من هذا الجب وانظر من بين من وسان (1962)، ومير (1974)، وبني (98)، وانظر بوريك (1981) ص 2

بما يشير في هذا الإطار، بين صورتين متطورتين للعدد الدلالي عمومًا بالنسبة بوحدة ب
معجمية، فإن

أ. تنص الوحدة مدخلين معجميين متعددين متماثلين عن طريق قاعدة علاقية
دلالية

ب. أو أن يكون للوحدة مدخل معجمي يخص لتعبير دلالي في بعض السياقات تتيح
لانتظام المنتج بمبدأ

س. في الصورة الأولى بعدد دلاليًا معجمي (lexical polysemy) وسمي الصورة الثانية
تعددًا دلاليًا مشتق (derived polysemy) ¹⁵

وهناك صلة وثيقة بين الصورتين، بناءً على أن المدخل المعصية المرتبطة بوحدة
معجمية متعددة الدلالة، التعدد الدلالي المعجمي، يمكنه أيضًا أن تخص لانتظام المبدأ،
في ورودها السياقي (العدد الدلالي المشتق)، أي حد أن هذه الصلة تجعل من استرجاع
حسب لا بر (1981) أن نقيم فصلًا حادًا بين المفعول أو التوسعات نتلقائية للمعنى لدى
المشككين وبين المعاني المفعولة والموسعة المتوحددة مسبق في المعجم بالنسبة بوحدة
معينة ¹⁶ لكن المهم بالنسبة إلينا أن هذه الصلة الوثيقة تدعو إلى معالجة موحدة للتصويرين،
أي إلى إيجاد وسيلة تربط بينهما داخل النظرية الدلالية. وتشكل هذه الوسيلة بالنسبة إلينا
في المبدأ

فيكون تحديد العدد الدلالي المعجمي بأعبار الوحدة المتعددة دلاليًا وحدة معجمية
ترتبط بها قراءات معصية لكنها متعلقة بكيفية مطردة، ويتم هذا التعامل عن طريق القواعد
العلاقية داخل المعجم. في حين يعالج التعدد الدلالي المشق خارج المعجم عن طريق نفس
المجموعة من المبدأ التي تجعل عليها القواعد العلاقية المعجمية. وينبثق أن هذا الافتراض
يسمح برصد الصلة الوثيقة المشار إليها أعلاه، وإعطاء مضمون محدد بما لاحظناه العمويون عند
القديم في أن إحدى العمليات الرئيسية المسجلة بالتعدد الدلالي تنحصر في خصوص الوحدات
المعجمية تتوسعات استعارية أو تقوى كسائية، وهي عمليات تصبح معها لتأويل العجري

¹⁵ انظر ب. ب. 98 ص 104 وجد القدم يحرق حبات في هذا النص هو بين "بج" و "العد" وهو "سج" الذي يصير "سج" كالحصية وذلك في يد حصر "ظ" من حلقه "اللفظ" الواحد الذي يكون بمعنى "سج" والتي
بجتها السور في "إرشاد المعجزة" في هذه "فرد" وضع ذكر "سج" لا "سج" "سج" في الثاني معقول. سب
دنه و"لا معجزة وسج" "نظم" في "تد" "تد" الأول "سج" "سج"

¹⁶ انظر لا بر 1981 ص 4

نماذج معجمية في فراءة مستعلة والأمثلة على ذلك كثيرة في ما سمي خاصة «بالاستعارة»^{٦٧}، نحو «هم رجل عيس الح»، التي توسع من استعمالها في الأعضاء إلى استعمالها في أشياء أخرى «مشابهة»، مثل «هم الرجاجة» رجل الطولة، عيس الإبرة الح. هكذا يمكن إدخال المصعد في النظرية الدلالية، بالإضافة إلى رصد الصلة بين المصعد الدلالي المعجمي والمشق من رصد الميرر التغيدي بين المصعد الدلالي والمشارك المعظمي فيصحبى الأول في تماثل الصوتي والعلامة الدلالية المطردة بين عنصرين، سم يربط الثاني بالتماثل الصوتي وحده وبذلك يسي التعدد الدلالي على إسناد مدحسين معجميين تماثلين صواب، متمايزين دلالي إلى وحدة معجمية متعددة دلالة، د، وفقط إذا، كـ متماثلين عن طريق قاعدة علاقته - لأن هذه الأخيرة بحكم تعريفها تورد مصدا أم المدحلات المعجميين المتماثلين صوتياً، المتمايزين دلالياً وغير المتماثلين عن طريق قاعدة علاقته فهو مشترك معظمي

2 - المعجم والقواعد العلاقية

1 2 - في بنية المعجم

لقد تقدم البحث المعجمي كثير في هذه تجاور المرحلة التي كان المعجم يعتبر فيها «لائحة» قائمة من انظواهر غير المطردة «وحدات اللغات»^{٦٨} في تصور البحث المعجمي لإقرار بأن العنصر بين الحو والمعجم فصل غير طبيعي، وأن مهج المعجم لا تسج بالضرورة إلى دراسة قائمة من الكلمات تشتغل على جميع ما يستعمله المجتمع اللغوي من مفردات^{٦٩} كما يدعي ذلك بعض اللغويين^{٧٠} بل أن المفردات تمرر خصائص وانطردات فرعية أو عامة تمكن من وضعها في طبقات عامة أو فرعية بها خصائص يمكن استخلاصها من مبادئ عامة بضبط المنكة اللسانية العامة للإسار، أو الملكة الخاصة بلغة من اللغات الطبيعية^{٧١} وبذلك تم تقييد وجهه النظر «البيوية» القائمة في المعجم ليس بنية ولكنه مجرد لائحة من الوحدات^{٧٢} فقد أجمع مختلف الاتجاهات التوسعية منذ عهد تشومسكي (196٩) خاصة «على أهمية بحث الأطرادات العامة أو الفرعية لطبقات المفردات، مما يجمع المعجم في جوهره سق علائق نحوية ودلالية»^{٧٣}، لا يقل أهمية عن باقي مكونات النحو^{٧٤}.

٦٧ انظر عبد القادر العسوي المهرقي 1986 ص ١٠

٦٨ انظر عبد القادر العسوي المهرقي 1986 ص ٩.

٦٩ انظر عبد القادر العسوي المهرقي 1986 ص 1٩ - ٢٥

وما يهتم به بالدرجة الأولى أن المعجم من وجهة دلالية، يجب أن يكون مبني بشكل يسهل للعلاقات المسبقة التي تربط بين مدخله، ويجب على النظرية المعجمية مبدئياً أن تقدم وسائل برصد كل أنواع العلاقات الدلالية المنطوقة، بما فيها علاقات التعمد الدلالي، أي لرصد العلاقات القائمة بين معاني وحدة معجمية معينة، ورصد العلاقات بين المعاني المرتبطة بوحدة معجمية مختلفة (20)

ويمكن في هذا الإطار أن يعتبر المعجم شبكة من الحقوق المتقاطعة المحددة دلاليًا والتي تعكس التصنيفات التي نقيّمها في تعاملنا مع التجربة، سواء نعلق الأمر بتصنيفات عامة كالتمييز بين الأشياء والأحداث، أو بتصنيفات خاصة كالتي نقيّمها داخل حقول أكثر تخصيصاً مثل حقول الحيوان والنبات والأدوات الخ

وقد ارتبط مفهوم التحمل الدلالي، في صيغته لدى الهولنديين الجدد أمثال نرييه وبسجربير وأخريين، بتقسيم مفردات اللغة إلى طبقات من الوحدات المعجمية، كل واحدة منها تحدد مجالاً بصورياً تميز داخله مجالات فرعية، وتتمثل على هذه المجالات الفرعية مفردات من معجم اللغة، ويعتبر كل مجال فرعي تدن عليه مفردة معينة بمثابة معنى لهذه المفردة واللغات المختلفة تعين مجموعات مختلفة من المجالات الفرعية داخل الفضاء التصوري وتمكن المقارنة بينها على هذا الأساس مشف بمكن المعارضة بين حرائط مختلفة لمس المسطحة المعرفية ومن أمثلة هذه المجالات الفرعية، بالإضافة إلى ما سبق، حقول القرابة والأنوار والصفات الثقافية والخصائص الأخلاقية (21)

وقد يسهل لأعمال التي اهتمت بالعلاقات المنطقية العامة الممكنة القائمة بين الحقول الدلالية التي تنظمها معجم معين ضرورة التمييز على الأقل بين ثلاث علاقات حقوليه رئيسية: علاقة تقوم على تضمين (inclusion)، حفل لآخر أو مجموعة أخرى من الحقوق، وعلاقة عبر حقوليه تتعلق بحالات تقاطع (intersection) بين حقول لا يتصلح الواحد منها الآخر وعلاقة انفصال (disjunction) بين حقول غير متماصة وعلى أساس مثل هذه العلاقات يتم رصد علاقات دلالية كالترادف والاسمالي والتعارض الخ وهي علاقات يتم رصدها عن طريق العموم والدلالة ولا يمكن وضعها إلا باعتبار معجم قائم على هذه الحقوق (22)

20. نص د. 978 د. 95

نص د. 46 د. 14

نص د. 14 د. 978 د. 18 د. 901 د. 58 د. 159

بما إذا حُلبت الأعمال التي قيم بها في مجال الحقول الدلالية، لدى المظيرين الأواخر لهذه الحقول، من روائدها التأملية، وجدت أن النص الرئيسي فيها يكمن في أنها تمت باستغلال عن الدراسة العامة بسببية الحوية للمات الطبيعية، وبكيفية يعطب عليها الحدس والتقريبية. لكن لا أحد يشك في أن هؤلاء المظيرين للحقول الدلالية قد أثروا مشاكل دلالية هامة ومن ثمة فإن أي مهتم بتطوير نظرية الأنحاء التوليدية يجب أن يعمل على إدماج أعمال هؤلاء في هذه النظرية (23) وفي هذا السياق فإن إعادة بناء مفهوم الحقول الدلالية داخل إطار النظرية الدلالية الأولية التي تبناها، تصبح نتيجة طبيعية لتصور سبة المعجم ومعالجة الظواهر الدلالية المعجمية داخل النظرية المذكورة. فبببب المدخل المعجمي بعبء، المخصص بعبء صوتية وتركيبية ودلالية، تعكس في شقها الدلالي البصيف الحقولي الذي ينظم الوحدة المعجمية المرتبطة بالمدخل المذكور وبذلك فالقراءات الدلالة للمدخل المعجمية تمتح باستباط النصيفات الحفولية لهذه المدخل التي تأخذ قراءات تتجلى في مجموعة من الممارات الموافقة للمعجم التي تنتمي إليها

وإذا افترضت بالنسبة لقراءة وحدة مثل (امرأة) مصفوفة سمات مثل (أشياء)، [محسوس]، [حي]، [إنسان]، [أشياء] (رأشد)، فإن ذلك يعني أن هذا الاسم مصف في حقول منظمة للأشياء المحسوسة والحية والإنسانية والمؤنثة والراشدة

و يبيح عن هذا أن الحقل الدلالي عبارة عن مجموعة من المدخل المعجمية التي تشترك قراءاتها في بعض السمات الرئيسية التي تمثل ما يسميه كاتر (1972) «البببب القاعدية» (24)، العامة المحددة للمعجم، و يبقى أن كل مدخل معجمي يرتبط بعن فرعي داخل هذا الحقل الدلالي العام.

فأعمال مثل (باع) و (اشترى) و (باجر) و (باجر) و (أعطى) و (أحد) و (اقتصر) و (ورث) و (اكترى) الخ، ترتبط بحقل دلالي عام يتعلق بعمليات انفعال الملكية وإذا افترضت فرائتين معجميتين لكل من (باع) و (اشترى) في مثل

(6) باع زيد كتاباً لعمرو بـ درهمين

(7) اشترى عمرو كتاباً من زيد بـ درهمين

مثال ذلك أن تعديل قراءتي (ب ع) و (اشترى) بأن يحدف منهما الملهو الثاني، أي «سدرهمين» في (6) و (7)، بشج قراءتين معجمتين بحصصان عميين ثم بموجبيهما أنفعال المنكيه من شخص إلى آخر دون أي شيء مقابل هذا الاستعمال، أي أنما بحصل على قراءتي «عطي» في مقابل (ب ع) و (أحد) في مقابل (اشترى)، في مثل (8) «عطي زيد كتاباً لعمرو»

(10) اقتصر رید (رہم من عمرو

فتصبح من هذه الأمثلة أن التعديلات المذكورة لا تمس السمة القاعدية للمعدات المحمية بحاصلة التشديد⁴⁵ وأن كل حفل دالالي يقوم على سمة قاعدية عامة مشتركة فيها فرءات الوحدات التي يستعملها هذا التحقن.

11 14 3

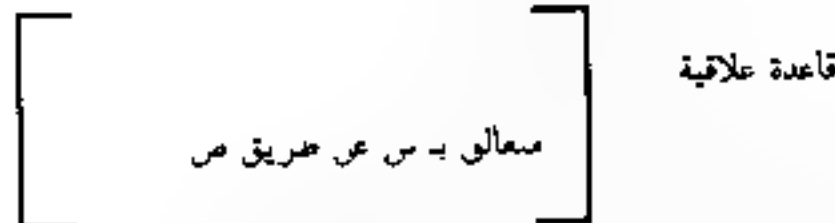
2.2 - القواعد العلاقية

ترتبط المبادئ بالمعجم من وجهتين

- بها توافق العرضية التي تعتبر أن المعجم شبكة من الحقول الدلالية.
- إنها تتبنا بقرائن إضافية بالنسبة لمجموع طبقات المدخلات المعجمية، ومن ثمة يمكن تخصيص هذه القرائن باعتبارها حشوية.

فالمعجم الكائن في وعاء - محتوى مثلا يطبق (اختياريا) على أي مدخل معجمي في حقل لأوعية، فيتبنا بقرينة تخصص «المحتوى» (أو يطبق في الاتجاه المعاكس) ومن ثمة فإن مدخلا معجميا واحداً يعبر عن قراءة «الوعاء» بالنسبة لوحدة مثل (كأس)، (رجاجة) الخ، يكفي للتنبؤ بقراءة «المحتوى» على أساس المبدأ المذكور وإذا كانت القراءة المشتقة معجزة فإنها تأخذ مدخلا مفصلا في المعجم وترتبط بالقراءة الأولى عن طريق قاعدة علاقية. وبدلك فالمعجم لا يتخصص كل طبقات القرائن، مادام بعضها يمكن التنبؤ به عن طريق المبادئ.

وما يهمنا من الدرجة الأولى أن المبادئ ترتبط بالمعجم بكمية غير مباشرة، مادامت تقدم لائحة من المبادئ يمكن أن نعتمدها القواعد العلاقية لإقامة ربطات بين المدخلات. بالإضافة إلى العلاقات الدلالية المعجمية التي يمكن رسمها على أساس الحقول الدلالية بمدخل،²⁷ هناك علاقات دلالية معقدة يقيمها المتكلمون بين مدخلات غير متصلة ببعضها داخل شبكة الحقول الدلالية في المعجم. ومثل هذه العلاقات يتم رسمها عن طريق القواعد العلاقية نمسدة إلى مدخل معجمية تربطها بمدخل أخرى والصورة العامة للقاعدة العلاقية، كما أثريا سابقا، هي



أي أن القاعدة العلاقية تسد إلى مدخل معجمي تربطه بمدخل حر ص، وتشير ص إلى المبدأ الذي يقيم العلاقة والذي يعبر جرها من نظرية الدلالية.

²⁷ فيما يخص المعجم مبرور بيد الحقول الدلالية فإن د ج هـ هي قواعد علاقية لإقامة ربط بين روج ب س ط بينه علاقه د س ط مثل «خا» والبرود «سد» بين علي سعد «سكسر» والمفرد «ا» التي مذكر مؤنث وحصاد و المفرد الممزوج كثير هيلر والندى روجه روج. وهذه التلاؤم مبدئي حمد نظير لابسر 9781 ومويز 981 ص ص 56 59

وتوضح هذه الصورة كيف أن القواعد لعلاقة يمكنها أن ترصد الترابيد بين التعدد الدلالي المعجمي والتعدد الدلالي المشتق، مادامت هذه القواعد تورب نفس نماء بعد مسؤولية عن التعدد الدلالي المشتق، لإقامة علاقات التعدد الدلالي المعجمي بين المداخل المعجمية ومن الأمثلة التي توضح رصد القواعد العلاقة بترابط بين قراءات وحدة معجمية معينة فتقدم بذلك أساساً لإيجاد تعريف للتعدد الدلالي وتمييزه من المشترك اللفظي، بأحد قراءات أفعال مثل: (عالج)، (هضم)، (سج) كما نحدد في

12 أ) عالج ريد نجر

ب) عالج ريد العكرة الحاطنة

13 أ) هضم عمرو الأكنة

ب) هضم عمرو النظرية جديدة

14 أ) سج محمد الثوب

ب) سج محمد الاتفاق

فالقراءات الأولى (أ) لهذه الأفعال، نعصها باعتبارها أفعالاً محسوسة تنطبق على كائنات محسوسة لكنها توسع في قراءات ب لدلالة على أفعال مجردة تنطبق على كائنات مجردة (28)

وبناء على ما سبق فإن نماء من المعجمية لهذه الأفعال المجردة سننص قواعد علاقة تربطها بقراءتها لمحسوسة عن طريق المبدأ الوارد، وهو أن نماء لاستعري¹ فمدخل عالج² يتضمن القاعدة العلاقة التالية

قاعدة علاقته

متعاقب د عالج¹ عن طريق المبدأ
الاستعري¹ والنحوين الدلالي¹
بدي يحدد السمة [محسوس]

(العين) « نياصرة»، وذلك كالبالي

قاعدة علاقة

معالفة ب عين 1 «نياصرة» عن طريق
المعد الكائني جزء كل

ومن ثمة يمكن للمدخل المعجمي بمرءه وحده معرفة أن يحيل على مصدر هذه الفرءه
وعلى نقعدة (أو نوعه) التي مدخل في استقافه من هذا المصدر وهب السوع من
معلومات بشكل بالوسط جزءاً مما تقدمه القواعد العلاقة.

إن القاعدة العلاقية المسبقة إلى مدخل معجمي معين، عين يد مدخلا معجب جزء
مبدل بالأول بكيفية مطردة، كما عين المبدأ العلاقي الذي يقوم عليه الربط المذكور
وبذلك القواعد العلاقية تحيل على نفس المجموعة من المبادئ العلاقية التي تتب بالقوب
والوسعت الدالية، فتقدم نتيجة ذلك الترابط نمطوب بين المبادئ نصحة الحارة عن
معجم، ونرباطات المعجمة

والمبدأ المتدخل في إبداع لاستفاده مثلاً يتم براده بعبارة جزءاً من المدخل
نمعجمي بفرءه المجاريه إذا أحدث مثلاً كلمة مثل (نحده) يعكس أن بفرص في قراءتها
المعجمية بيت مثل [شيء] [سات] و [طويل] لكن (نحده) ترد أبط في سياقات محاربة
مثل

(15) ريد نحده

للدلالة على طول فمه ريد ويتم الربط المطلوب بين التاويلين عن طريق نمبده
لاستعاري 2 والمحويين الدلاني 2 الذي تحذف كل السمات التي تنصه الفرءه نمعجمية
ر نحده، باستثناء الة [طويل] التي تعبر النحلة في نسبة التصورية من طبقت أخرى من
البيات بسد بيها خصائص معالفة

ويؤدي مقوبه هذه بصورة (ن معجمة قراءة نحلة) التي سد على شخص ضويين
القامه وتكون وسيطه رصد هد نعانو داخل المعجم بين قراءتين قاعدة علاقيه بسد يني

المدح المحمدي - (نحلة) «شخص طويل» تصاع كالتالي

قاعدة علاقيه

متعلقة بـ نحلة «نبات طويل» عن
طريق المبعد الاستعاري والتحويل
الدلالي 2 الذي يحدد كل السمات
من نحلة باستثناء النحلة [طويل]

وهكذا كلما كب صدح حالات قراءات مجارية مفعمة، فإن القاعدة العلاقية تربط بين هذه القراءات والقراءات المصدر التي شنت منها وبما أن هذه القاعدة العلاقية تحدد علاقة دلالية بين قراءتين مرتبطتين بصورة صوتية واحدة، فإن تكون صدح حالة للتعدد الدلالي فكما كان المدحلال المعجميان المرتبطان بصورة صوتية وحدة متعالقين عن طريق قاعدة علاقية، أمكن أن نعتبرهما قراءتين لوحدة معجمية متعددة الدلالة³¹

إن القواعد العلاقية لا ترصد فقط العلاقات بين قراءات الوحدات المعجمية المتعددة الدلالة، ولكن ترصد أيضا العلاقات بين عناصر أرواح أخرى من المداخل سوء كانت هذه العناصر متعلقة صرفا أم لا وذلك عندما تنص هذه العناصر معلومات دلالية مشتركة تعتبر معلومات حشوية. ومن ثمة فإن القواعد العلاقية تعمل عمل قواعد الحشو

فكيفما كان التخصيص الدلالي للمعجم (كتب) مثلا، فإن الاسم (كاتب) ينصهر نفس المعلومات باعتبارها جزءا من قراءته، إذ (الكاتب «من يكتب بحكم المهنة» وعلل هذا الأساس بسد قاعدة علاقية بين مدح (كتب) تكون كالتالي

قاعدة علاقيه

متعلق بـ كتبى عن طريق المبعد
الكثائي فعل - معد

وبذلك فإن القاعدة العلاقية تخصص جزءاً من قراءة (كتاب) باعتباره حشويّاً، اعتماداً على علاقته المطردة بالمعنى المكتوب.
كما أن القواعد العلاقية تخصص العلاقات الدلالية بين وحدات غير متعاقبة صرفياً. فالعروة المعجمية لـ (مؤلف) مثلاً تخصص قراءة (كتاب)، ما دام (المؤلف) يعني أساساً «شخص اندي يؤلف الكتاب» ومن ثمة أيضاً تسد قاعدة علاقية إلى قراءة المؤلف، تخصص علاقته بقراءة (الكتاب) عن طريق المبعد الكائني الورد.

<p>قاعدة علاقية</p> <p>متعاقب بـ كتاب عن طريق المبعد الكائني منتج - منتج</p>	
<p>والعلاقة الدلالية التي تربط هـ بين (المؤلف) و (الكتاب) هي نفس العلاقة التي تربط مثلاً بين (نجاح) و (نسيج)</p>	

<p>قاعدة علاقية</p> <p>متعاقب بـ نسيج عن طريق المبعد لكائني منتج - منتج</p>	
<p>فالروح الأول (مؤلف - كتاب) يقيم علاقة دلالية صرفة، بينما يقيم الروح الثاني (نجاح نسيج) بالإضافة إلى علاقة اندلالية علاقه صرفية وكذلك الأمر بالنسبة لأرواح مثل</p>	

فتح	-	مفتاح
ساف	-	سقف
سمر	-	مسدود
كتب	-	قيم

يد بعد أن نفس العلاقة الدلالية الرابطة بين العمل والأداة (بما للمبعد الكسائي فعل أداء) تربط بين عصري كل روج. فهي الأمثلة الثلاثة الأولى تعبر القاعدة العلاقية عن علاقة دلالية بين وحدتين متعلقتين صريفاً مثل

قاعدة علاقية	معالق بـ سحق عن طريق المبعد الكسائي فعل أداة
--------------	--

وهي المثال الأخير تعبر القاعدة العلاقية عن علاقة دلالية بين عصريين غير متعلقين صرفاً

قاعدة علاقية	متعلق د كسوى عن طريق المبعد الكسائي فعل - أداة
--------------	--

وهي كل حالة من الحالات المذكورة بحصص القاعدة العلاقية انجات الدلالية المشتركة بين العصريين باعتبارها سجات نحوية والعلاصة أن القواعد العلاقية

- تقيم ترابطات بين القراءات المحارية المصححة، والقراءات المصدر مسمح بدسك
- إقامة تربط بين هراءات كل وحدة معجمية متعددة الدلالة
- كف تخصص المعنومات النحويه هي الترابطات القائمة سواء بين المناحل المعجمية
- متمتعقة صريفاً، أو بين المناحل انمعجمة غير المتعانف صريفاً
- وبذلك تمك القواعد العلاقية والمبعد من إيجاد وسيلة للنحت عن إقامة تربط طبيعي بين المعنويات الإبداعية بتوسيع المعنى ونقده من جهة والعلاقات المعجمية القارة من جهة أخرى.⁷²

بعد رأينا إذن كيف أن إدخال القواعد العلاقية في المعجم يمكن من إيجاد أسس دلالي لتحديد النعند الدلالي المعجمي فإذا كانت القواعد العلاقية تعيم ترابطاً بين كل المداخل المعجمية ذات القراءات المتعاقبة دلالياً، فإننا نقتصر في روج من المدخل يسب إلى وحدة معجمية متعددة الدلالة، أن يكون عنصره مترابطين عن طريق قاعدة علاقية، وأن تكون لهم نفس الصورة الصوتية ومن ثمة نعرف الوحدة المعجمية المتعددة الدلالة باعتبارها مجموعة من المدخل المعجمية المتطابقة صوتياً، والمتعاقبة عن طريق قواعد علاقية

فالتعدد الدلالي والمشتك اللغوي يرتبطان معاً بالتطابق الصوتي بمدخل المعجمية الواردة، ولكن التعدد الدلالي وحده يقتصر في المداخل أن تكون متعاقبة عن طريق قواعد علاقية وبمعكنا نرى على ذلك أن نعرف المشتك اللغوي باعتباره علاقه تربط بين مداخل معجمية متطابقة في تمثيلاتها الصوتية ولكنها غير مترابطة عن طريق قواعد علاقية، فالمشتك اللغوي علاقه صوتية وليس علاقه دلالية

إن النعند الدلالي إذن علاقه تربط بين مجموعة من المداخل المعجمية وليس مجموعة من القراءات داخل مدخل واحد، لأن القراءات المعجمية المتمايزة يجب أن تظهر في مداخل معجمية منفصلة داخل حقول دلالية مختلفة في معجم قائم على التحول الدلالية. وبذلك فإن المعجم لا يتضمن مداخل مفرعة (branching entries) من صنف مداخل كاتر وبوسطن (1964) منلاً

ففي المثال السابق المعلق بوحدة متعددة الدلالة كـ«العين»، هناك قراءتان متعاقبتان كـ«يب» و«دك» أعلاه فتظهر قراءه العين «الناصرة» في مدخل معجمي مصنف ضمن حقل الحوس، بينما تظهر قراءة «الحاسوس» المشتقة في مدخل مصنف ضمن حقل الأشخاص وبذلك نكون بصدد حقلين متمايزين لكن قاعدة علاقية تعيم ترابطاً بين المدخلين ومن ثمة فالنظر إلى نظامهما في التمثيل الصوتي، يعتبر فرعين لوحدة معجمية متعددة الدلالة وتمتدك (العين) قراءات أخرى من بسب قراءه «الشيء المعبس»⁽³³⁾ فتظهر هذه القراءة في مدخل معجمي مصنف ضمن حقل الأشياء وهي فرعه مرتبطه دلالياً بقراءه العين «الناصرة»، أو أنه «مشبهة بالعين [الناظرة] شرفه»⁽³⁴⁾ فقتصر أن هذا الترابط الدلالي قائم على البعد

نظر المعجم الوسيط 2 647

4 نظر الموهب بنسيوحي 5 9 ونظر الفصل الأول من هذا البحث .

الاستعماري 2، فتسند إلى مدخل هذه القراءة الثالثة للمعجم قاعدة علاقية مثل

قاعدة علاقية

متعلقة بـ غير الباصرة عن طريق
المبعد الاستعماري 2 والتحويل
الدلالي 2 الذي يهدف كل السامع
باستثناء السامع [شيء ميسر]

وبذلك نكون بصدد ثلاثة مداخل معجمية تنتمي إلى حقول دلالية منمايرة، لكن هذه المداخل مترابطة عن طريق قواعد علاقية⁽³⁵⁾ وبما أنها بالإضافة إلى ذلك متطابقة على مستوى التمثيل الصوتي، فإنها مرتبطة بوحدة معجمية متعددة الدلالة والموعود علاقياً، بإحالتها على المعايير تمكن من تحديد العلاقات الدلالية داخل المعجم، وتحديد القراءات المتعددة للوحدات التي نولا هذه القواعد لصفت في المعجم في مداخل معصية لا رابط بينها أو في مداخل مركبة تضم كل القراءات ومن هذه الوجهة والقواعد علاقياً تقدم نسباً ملحوظاً للمعجم

3.2 - في الترابط بين المعجم والمشتق

لقد انتهى في فقرة سابقة (21 - 1) إلى أن هناك صلة وثيقة بين التعدد الدلالي المشتق المتعلق بتوسع المعنى وتعلمه (سيح الانطباق المنتج للمبعد)، والتعدد الدلالي المعجمي المتعلق بالترابطات الدلالية المعجمية أصلاً، وإلى أن هذه الصلة الوثيقة تدعو إلى معالجة موحدة لتعدد الدلاليين داخل النظرية الدلالية ويتم التوصل إلى هذه المعالجة الموحدة في الإطار الذي سماه، عن طريق المبعاد والقواعد علاقياً، وسمي في هذه الفقرة ملاحظات إضافية تحرر هذا الاتجاه نحو معالجة موحدة للاستعمالات المحورية ولللاقات الدلالية القائمة بين المداخل المعجمية

١ - ويبدو بغير تردد الدلالي في المعالجة المعجمية فهو - وحدة معجمية في حقول معجمية في في صورة مدخل معجمية
حيث نقرأ - متعلقة عن طريق قواعد لفظية بين وحدات - معجمي إلى حقول - دلالية غير متكافئة ونظر في ١٩٨٦
ص ١٦٦ - ١٦٨

إن تاريخ التعبير الدلالي المسجل في المعاجم هو في جزء كبير منه تاريخ الإبداع المجازي انطلاقاً من هذه دلالية أصبحت معجزة وتفاع القراءات الإنسانية بالنسبة لوحدة مثل «م» (الرحمة) و«رحل» (الطولة) الح. يوضح مثل هذه العمليات التي يجب أن تعالج نفس الكيفية التي تعالج بها العلاقات المعجزة، إذ يتطلب مقياس البساطة الإحالة على مبدأ واحد يرصد الاتساع الأصبي ويصف العلاقة انقاره عندما تصبح القراءات المشتقة معجزة

ونتيجة لهذه العمليات ووسائل رصدها يمكن أن يعطي مصوباً محدداً، لم يقال بصدد أن المعجم يمثل «هيرا جميعاً» للمحركات الميتة³⁶

وهي ارتباط مع ما سبق، فإن المبادئ العمدية في العلاقات المعجزة تميل إلى العمل بالانطباق المسج حارج المعجم، فالانطلاق من الترابط المعجمي بين «الإنسان» و«رحل» «الأفات» مثلاً، أو بين رأس «الإنسان» ورأس «الحب» الح. يمكن للمتكلمين أن يؤولوا «م» «الرحمة» باعتبارها مشتق من «م» «الإنسان»، أو أن يؤسعو بمفصل «أعضاء الإنسان» إلى تمعص «لعوي» الح. وسلك يكون المعجم من هذه الوجهة بمثابة سجل أو حزان بعلاقات الدلالية التي تعبر قبله بدورها بالانطباق المنتج ومن ثمة «عبارات البساطة» على استخدام نفس المجموعة من المبدأ في رصد العلاقات المعجزة وفي رصد الإبداع المجازي. وهناك ملاحظة أخرى يستند إليها في إثبات التطابق بين العلاقات المعجزة والعلاقات المؤسدة المشتقة، تقوم على تقبيل لاسمائية

فوحدي عمليات التوسع لاسمدي تقتضي حذف «م» من السمات الاشتقاقية كم هو الحال في تطبيق المبدأ الاسمدي³⁷ فتكون القراءات المعجزة نفعالية نفس الكيفية مبررة نفس الاختلافات لاسمائية فنعص (ساع) مثلاً يملك «م» أولى تخصص فعل «سقط» من عن طريق العم، في مثل

«16» ساع ريد الطعم

نمعي «بنعم» و«سمرأه» واستطابه³⁷ فينتقي هذا، نعمل يملك معولات تنص «م» مثل «علاء محوس» لكن به قراءة أخرى معجزة كذلك تخصص فعل «ستط» ذهني، يستقي معولات تنص «علاء مجرد» ومن ثمة نحو

«17» ساع ريد أفكاره

³⁶ ظم ج ١ ص 98
³⁷ المعجم الوسيط 44/1

وساء على هذا النموذج ذات نوع اسعاري الفردة المحسوسة لغير مثل همم ،
محضر على مثل

(18) همم ريد الفكرة

وتشوق الفردة المحددة (همم) عن طريق نفس نمط الاسعاري بحدوث سمة
[محسوس] ويبدو أن الأمر كذلك بالنسبة لجملة من الأفعال الأخرى التي تشتمل على نفس
الطبقة المعجمية فهو اليوم مثلاً

(19) الهم عمرو الرونة

(20) تنع ريد الفكرة

نعم لإسناد خصائص العداء المحسوس إلى العداء الذهني المحدود وتدعو مثل هذه
الظواهر إلى توسيع البحث في فرصات فهم التحويلات الدلالية الممكنة أو المتطرفة الوع
والأمثلة التي رأيت تكشف عن طردات سقيه تعبر عن أس د ك بصد مجموعته من
الوحدات بنظمها جعل دلالي معين، واستعملت وحده منها أو أكثر في حق دلالي حر، فإن
الوحدات الأخرى تكون بدورها قابلة لتوسع والاستعمال في هذا نحن الآخر³⁸

ومما يهتف أن التعبير في الخصائص الانتقائية في (18) بالسنة (همم) موقع
لتعبير الحاصل بين قراءتي (ساع) وهذا يعني من جهة ما يعنيه أن مداحة التعدد الدلالي
المعجمي في مثل قراءتي (ساع) وقراءات (عين) الح ، والتعدد الدلالي المشتق باعتبارهما
ظاهرتين منفصلتين تماماً لا يسمح بإيجاد وسبه طبيعية برصد التعميم المنعقد يكون التعبير
الدلالي ها يؤثر في القيود الانتقائية بنفس الكيفية في الحالتين معاً، ولا يسمح برصد عدم
بأشياء ساق محصوص كون النقول والتوسعات ندلالية المتحة تعيد إلى أن تعكس - أو
تحدد نموذجاً - العلاقات التي يمر عبرها القراءات المعجمية

إن الحالات الموروثة في التعبيرات المتعلقة بالخصائص الانتقائية يجب إدراكها ألا تعالج
بكيفية معقدة داخل النظرية الدلالية وانترطبات الملاحظة بين التعدد الدلالي المعجمي
والتعدد الدلالي المشتق تعطي معالجه موحدة بهم وذلك في إطار محاولته بناء نظريته دلالة
تمثل للسبب الدلالية للغة، وتستند إلى الواقعية النفسية، وتراعي اعتبارات الباطن في رصد
الظواهر ندلالية والتعدد الدلالي المعجمي والتعدد الدلالي المشتق يجب أن يتم رصدهم عن

38 وهو ما يفسره من هذا على غير ما ذكره بالنسبة لأفكار النحويين من أن الهمم هي الح

طريق نفس المجموعة من المبادئ³⁹ ويتم ذلك من الاعتماد على مجموعة المبادئ التي برصد على نسوة اللغات المشتقة، والتعلاقات المعجمية عن طريق القواعد العلاقية وسهي هذا الفصل يعرض ما يمكن استخلاصه مما سبق من ملاحظات مهم مفهوم المعجمية (lexicization).

ووراء ما يمكن استخلاصه مطلقاً من تصور توليد الدلالي وللمبادئ المعجمية هي انبساط مفهوم المعجمية من مكون دلالي لا يحدد في علاقته بالمعجم الذهني (mental lexicon) لدى مستخدم المتكلم السامع، وبالمودج المعجمي لدى يبيته بشائي بوصف هذا الجزء من القدرة بعوية

ذلك أن مفهوم المعجمية ملتبس قصد يبرهدين لأعقاب. ين وهو في ذلك يمكن تأسيس بمفهوم المفهومي «المعجم» و«المحو» في المودج البولندي فعوض بـسبب هذا المفهوم على عشرات ترتبط بالدرجة الأولى، «بانتشار» المؤسسات، و«نيوعه» و«توتره» في سمات نمكلمين»⁴⁰ لتحديد المعجمية عموم بـسبب في مودج المعجمية على أساس ورود وحدة معجمية معية في صورة معلومات صوتية ودلالية وتركيبية ضمن شبكة مدخل التي يعرض الشائي بها نص نوحات المعجمية بـسبب معية فالمعجمية على هذا المستوى، «عمية» إيجاد كميات بالسبب بمجموعات خاصة من مدات الدلالية أو هي «عيب» محوى دلالي معين بكيفية يمكن من سمات تركيبية، «عند» وحدة بـسبب⁴¹ ونعني المعجمية بالنظر إلى المعجم الذهني تحرير المتكلم بهذه بوحدة

وعتاداً على فرض انقواعد العلاقية، يمكن أن تصف عمية المعجمية في علاقتها بالمعجم الذهني لدى المتكلم، باعتبار هذا الأخير يفهم المعاني المنقولة أو نموعة نموعة بوحدة المصية في معجمه الذهني، عن طريق مبادئ عامة تعرض أن من بينها المبادئ التي بوردها القواعد العلاقية للربط بين المدخلات المعجمية بمعجمية معية حدد بالسبب بصورة صوتية موحدة مسبب، يستمر تحرير هذا المعنى باعتبار مدخلات معصلا يصف في حق دلالي ورد، ووضع هذه علاقيه ترتبط بالمعنى المركزي عن طريق مصدر الذي

39 هذا هو ما في 18 د

40 هذا هو ما في 18 د

41 هذا هو ما في 18 د

يقتضيه اشتقاق المعنى الجديد. فإذا كان المتكلم في اكتسابه لمعنومة جديدة يتعرف علاقته بين مدحيتين، فإنه يعييهما بواسطة قاعدة تقييم ترابط بينهما (42) ويعكس هذا الترابط الذي تقيمه القواعد العلاقية في هذه الحالات، الصلة بين المعاني المحررة في الذاكرة المعجمية والمعاني الموردة المشتقة انطلاقاً منها بواسطة فعل أو توسيع تسمح بهما علاقات محاورة أو مشابهة. ففي حالة التوسعات الاستعارية مثلاً،⁴³ يتلزم الحكم المتعلق بكون كلمة معينة يمكنها أن تعني شيئاً جديداً، تعرف المشابهة القائمة بين هذا الشيء والأشياء التي تم تعريفها سابقاً⁴⁴ وهذا يعني أن «المعنومات الجديدة محررة بناء على علاقتها بالمعنومات القديمة»⁴⁵ ويمكن أخيراً أن نعلم ما يقوله مير (1979) بشأن الاسعارة⁴⁶ على التوليد الدلالي عموماً، فمعتبر معه، أنه إذا كان نظام الدلالة عيب يحص معاني الكلمات، قد أصبح يشكل بؤرة لكثير من الدراسات والأبحاث المعية، فإن أحد الجوانب المثيرة في التوليد الدلالي - بالنسبة للباحث في علم المعنى المعرفي - أنه يمكن أن يساهم في فهم أحسن بذاكرة المعجمية

42- مير (1979) ص 98. ص 99. "الذي لاحظته - لغة معجمية معي - سامي مير بوحده معينة عدد المتكلم
ال. مع والشيء أن نرى هذا المعنى مرتبطاً بعدة معنومات مختلفة من حيثها تاريخية وود الوحد المعنى المعصود في
بجانبه البعد أن ما وجدته علاقته هذا المعنى المعجمي المعجمية بوحده المذكورة وصلاحيه الوائز المعجمية المعجمية
ع. مع "جوهرية في معجمية المعنى"

43- نظر المعجمية الاستعارية ص 9

44- نظر مير 1979 ص 45

45- نظر مير 1979 ص 48. Merleau 48 ص 48

46- نظر مير 1979 ص 45

خاتمة

لقد انصب اهتمامنا على رصد بعض القضايا الأساسية النظرية والتمثيلية التي يشيرها التوحيد الدلالي، وذلك انطلاقاً من أن أية نظرية دلالية كافية يجب أن تقدم افتراضات تعجيب عن الأسئلة التي تطرحها على اللساني ظواهر التوليد باعتباره «حركة تجديد دائمة نسب اللفظ المعهود والمعنى المتداول تبدع اللفظ الجديد أو تولد معاني اللفظ المعهود، حركة تحطم الماكرو اللغوية ليتجدد التعبير، وتحطم الماكرو الثقافية (في اللغة) لتتجدد الثقافة حركة آية دائمة بعيد النظر في الحقول الدلالية وتكوينها وتقليمها، وفي ذات الآن تخصص المعرفة التي تعددت معانيها وتوسع المعنى الواحد إلى المعنى المتعدد»⁽¹⁾

وقد رأيت أن المعنيين العمياء (انظر الفصل الأول) نعموا مع جانب من هذه الظواهر من خلال إثباتهم لمجموعة من العلاقات انجارية حاصه فصل فيها «البيانوي» بالدرجه الأولى نكر إثباتاتهم بقيت في حدود الملاحظة والغريب ولم تكن لتصاغ في صورة فرصيات يمكن استنباطها من نظرية دلالية واضحة فقد اعتبروا مثلاً أن المشابهة، في حالة الاستعارة قائمة بين عصري التشبيه، ولكنهم لم يقدموا أية وسيلة واضحة تمكن من معرفة ما تقوم عليه المشابهة فرغم قولهم إن في مثل «ريد أسد» استعارة لأن (ريد) و (أسد) يتصفان بـ«الشجاعة» مما سمح باستعارة (أسد) لـ(ريد) بجامع «الشجاعة»، فإننا لا نعرف أية وسيلة تبقى سمة «الشجاعة» باعتبارها الصفة التي يشابه فيها (ريد) و (أسد) وهذا يدكر بالمقارنة التي يقيمها تشومسكي في عدد من كتاباته بين الأنحاء التقليدية عمومًا والأنحاء التوليدية فيعتبر أن الأنحاء التقليدية المتمسكة بعدم الوضوح طموحه في أهدافها أكثر من

الأنحاء التوبيدية، ولكن الأهم أن سذكر أن أبه نحو تقليدي وأتمه بما يعتمد بكيفية جوهرية على حدس مستعمل اللغة ودكائه فيتنظر من هذا المتعمل أن يشخص الأسساحات السليمة بطلافاً من عدد من الأمثلة والإبجاءات التي يعدمها النحو وهو بذلك إما يطمس طبعة القدره الدعوية لدى المستعمل عوض الكشف عنها (2)

وهذا بالإضافة إلى ما لا حظناه بصدد القدماء في ميلهم إلى تصور محافظ للإبداع في اللغة ونسوع في معانيها متشبين بالمعول من لتراكيب المجازية والنوسعات الدلالية كف أوصحت ذلك لدى النساين وبعد لأدب خاصه الدين فرصو قبولاً في تعاملهم مع الإبداع في اللغوية لدى شمر، والكتاب ويصح هذا الأمر كذلك بالنسبة للمعربين وأصحاب المعاجم، ويعبر عن «فقدان الاتصال بين واصف اللغة (أي المعجمي أو النعوي) ومتكلميها» بقدر رفض الصأخرون من القدماء [] أن يأخذوا اللغة من أهوه معاصريهم من المؤسدين والمحدثين، وأنكروا وجود «متكلم» بهذه اللغة وبذلك يكونون محالفين لمتقدميهم في تحديد المصدر لأول اللغة، فهم حولوا المصدر من شيء حي وعي، وهو المتكلم، إلى شيء مكومي ومحدود، وهو المنس ثم بهم لم يظفروا في حال اللغة المتعملة عند معاصريهم بدعوى نه لا يمكن أن تكون حية وهذا نخطأ في التصور ملار من ولا يمكن أن نعوم درسه جديده للغة نعربه إلا بنجورهما» (3)

وما قبل بصدد القدماء يصح في معظمه بصدد المحدثين من العرب سدين علب على تعاملهم مع ظهور توبيد الدلالي الطابع النعيري وعدم لاستفدة السقفة من العلاقات المجازية التي أثبتتها القدماء

إن نظرية ندلالة أمام ظهور التوليد الدلالي، تجد نفسها وراء أحزابين

1 - إمد الإعلان عن عدم إمكان انجمل صدئاً⁴

2 - ومحدونة إيجاد مبادئ عامه لها دور في ضبط هذه الظواهر

ولعد حاولت تبسي الاختيار الثاني فكان ذلك بطلافاً من الاستدلال على ضروره إعاء النظرية الدلالة بمجموعة من المبادئ العلاية الدلالة الاسعارية والكنايه، في يطر تصور يعاللق بين انبيات الدلالية والبيات نتصورية، ويؤكد عمل المحاربين في اللغة فعسب ويسا في الفكر والشاط المعلي للإنسان، كف يؤكد بحلاف لتصورات النعبيدية والشائعه

(2) نظر بيوع 9791 م ص 127 28 وروفي 167 ص 6

(3) نظر المسو المعري 1981 م ص 20

(4) نظر لا به 1981 ص 47

إبداعية المجاز التي لا ترتبط بتعبير معاني الكلمات حسب و إنما ترتبط كذلك بتعبير عقائدنا وإحساساتنا تجاه الأشياء التي تحيل عليها الكلمات (5)

وقد مكنا إعناء النظرية بالمبادئ من رصد جانب مهم من التراكيب الدلالية المولدة بصورة واضحة، ومن تعبیر تحديد الشدود الدلالي (كم صيغ هي عند من المصادر من سها نموذج كاسر (1972) الذي أصبح يحدد بناء على عمل قواعد الاسعاط والمبادئ، وذلك اسعاط مع المعنى المعنى لدى المتكلمين إلى محاولة تأويل التراكيب الدلالية بكيفية ملائمة مهما بنت هذه التراكيب شاده بوهنة لأولى

كما مكنا هذه الإعناء بالإضافة إلى انصرص قواعد علاقبة في المعجم، من رصد التعالو بين المعاني السياقية بوحدة ومعانيها المعجمية على طريق إقامة ربط طبيعي بين الموسعات الدلالية والتعالو المعجمية. فمادم التأويل المجاري لكلمة معينة يمكنه أن تعبیر توسع دلالي بمعنى الووي بكنمه، فيكون من المهم أن يبحث عن التوقعات بين لاطردات المعجمية ونأويلات المجاربة وإذا كان المجاز غالب ما يقتضي إبرر المعنى الموسع على حساب المعنى الووي لكلمة معينة فإن الساسي يجب أن يهتم بالكيفية التي يحصل بها مثل هذه المعاني الموسعة (6)

ومن النتائج التي مكنا إعناء النظرية ندلانة بالمساعد والقواعد العلاقة من الاستدلال عليها إمكانية معالجة «اللمة المجارية» نفس الأدوات التي نعالج بها «اللمة غير المجاربة» إذ مقترض أن أية نظرية للمجاز، ومن ثمة للتوليد الدلالي باعتبارها جزءاً من نظرية بويه عدمه، يجب أن مقترض أن المتكلم حين يستخدم مجازاً، يوظف نفس «الأدوات» البعوية التي يوظفها في الاسعمال البعوية عبر المجارية (7)

ومن ثمة فإن أية نظرية بفيه للمجاز، يجب أن تحاول من جهة رصد فهم البعة المجارية نفس الوسائل التي تستعملها لرصد فهم البعة عبر المجارية، ويجب أن تحاول من جهة ثالثة، أن تكشف عما يجب أن يكون عبه الفهم «الحقيقي»، إذا كان الفهم المجاري يعبر على أساسه ويستلزم ههنا نهضات معاً ب يجب أن توسع نظراتنا للفهم «الحقيقي» حتى نكون قوية ب فيه الكفاية لرصد فهم المجاري (8)

ظفر مير 191 ص 24
10) نفسه ص 24
مصر: دار 97 ص 6
8) مصر: دار 97 ص 24

وأخيراً فإننا لا نرغم أن مجموعة المبادئ التي صاغها كافية، ولا نفي إمكان إغنائها أو تقليصها إلى مبادئ أعم أو ترجمتها إلى مبادئ أكثر. ولكننا نغير أننا حاولنا مخلصين مساهمة متواضعة في إدارة السبيل نحو تحقيق جزء مما يطمح إليه دارس الدلالة عموماً والدلالة المعجمية خصوصاً وهو رصد بعض مشاكل الإبداع اللغوي باعتباره حصيلة جوهرية بتقديره المعنوية، والتنبؤ بالإمكانات التوليدية التي تسمح بها اللغات الطبيعية على هذا المستوى، فلا يكفي بالنسبة لبعض الدلالات مثلاً أن نقول إنها غير موجودة وإن فلا يمكنها أن توجد، بل يجب أن يبين أن هناك فرقاً كبيراً بين معنى معجمي يمكنه أن يوجد لكنه غير محقق في لغة معينة، ومعنى معجمي متصور لا يوجد ولا يمكنه أن يوجد. وهذا يعني في جزء منه على الأقل الحاجة إلى نظرية دلالية كافية تقم لمن يريد تخصيص معجم لغة معينة، الوسائل التي تمكنه من معرفة الإمكانيات الدلالية القابلة للتحقق في هذه اللغة، والإمكانات غير القابلة لذلك.⁽⁹⁾

ولئن كانت معرفة المعجم تقتضي فيما تقتضيه معرفة الذاكرة القديمة، فإن من أهم ما يشمل بال المعجمي إمكان تحديد هذه الذاكرة، وكذلك وجود ذاكرة لا تلقى.⁽¹⁰⁾

19 انظر كرس 9'6 ص 13 4

10 انظر العاصمي الشهري 1486 ص 84

المراجع العربية

- أل ياسين، محمد حسين (1980) *الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث، مشورات دار مكتبة الحياة، بيروت*
- الامدي، أبو القاسم *المعارف بين أبي تمام والبحتري، طبعه محي الدين عبد المجيد*
- الامدي، سيف الدين *الإحكام في أصول الأحكام، دار الكتب العلمية، بيروت 1980*
- أبو ربه، نصر حامد (1982) *الاتجاه العقلي في التصدير، دراسة في قضية الجار في القرآن عند المعتزلة* دار السويير للطباعة والنشر، بيروت
- أبو الفرج، محمد أحمد (1966) *المعاجم النحوية في ضوء دراسات علم النحاة الحديث، دار النهضة العربية*
- الأصمعي كتاب الأضداد ص 3 ثلاثة كتب في الأضداد، شرحها أوصى همد، دار الكتب العلمية، بيروت
- بن يمين شرح المنوي في التصريف، تحقيق صحر الدين قيدوة، مكتبة العربية محمد، 1973
- بن الأسياري، أبو بكر (الأضداد)، تحقيق محمد أبي الفصل إبراهيم، الكويت 1960
- بن السكيت إصلاح المسطور، تحقيق محمد شاكر وعبد السلام هارون دار المعارف مصر الطبعة الثانية 1956
- بن رشيق الفصحة، مطبعة السعادة، القاهرة. الطبعة الأولى 1907
- أيسر إبراهيم (1963) *دلالة الألفاظ، مكتبة الأجلو لمصرية*
- أحضر عزال، أحمد (1977) *المسحجية العامة للتعريب المواكب، معهد الدراسات والأبحاث للتعريب الرباط*
- البصري، أبو الحسن محمد كتاب المعتمد في أصول الفقه، تحقيق محمد حميد الله ومحمد بكير وحسن حسني، معهد العلمي الفرنسي لدراسات العربية، دمشق، 1964
- لجاذب الخيوان، تحقيق عبد السلام هارون، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة الطبعة الأولى 1943
- خبيدي، خليفة (1974) *نحو عربية أفضل، دار مكتبة الحياة، بيروت*
- محرابي عبد القاهر أمرار البلاغة، مطبعة عيسى البابي الحلبي الطبعة الثالثة، 1939
- دلائل الإعجاز، مطبعة المار
- لمرحاني، القاسم الواسطة بين المتنبي وخصومه، مطبعة علي، القاهرة 1952

- الديه، فايز (1978) الجواب الدلالية في نقد الشعر في القرن الرابع الهجري، دار الملاح لطباعة والنشر دمشق
- الخلالي محمد تقي الدين (1978) تقويم المصنفين، مكتبة المصنفين، بيروت
- الرخشمري أساس البلاغة، دار الكتب 1923
- حمد أحمد عبد الرحمن (1983) عوامل التطور اللغوي، دار الأنس، بيروت
- حسين محمد الحضر (1934) الحجاز والنقل وأثرهما في حياة اللغة العربية، ص 66 مجمع اللغة العربية الملكي، جزء الأول، مطبعة الأميرية، بولاق، مصر
- حسن عام (1981) الأصول، دار الثقافة، الدار البيضاء
- نيدرجي إبراهيم لغة الجرائد، المكتبة العمومية التجارية، مصر
- لمرعي أحمد مصطفى علوم البلاغة، مكتبة العمومية التجارية، مصر
- مصطفى إبراهيم وأخرون المعجم الوسيط، دار حياة التراث العربي، بيروت
- لسدي، عبد السلام (1981) السبائيات وعلم المصطلح العربي، مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، جامعة التونسية، بحث مصور
- لمرعي، عبد القادر (1947) كتاب الاشتقاق والتعريب، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، مصر
- الحاي، أبو حاتم كتاب الأمثلة، ص 66 مجموعة هجر
- السيوطي جلال الدين المزهري، يعاينه محمد جاد أبو وعي الجبوتي ومحمد أبي الفصل إبراهيم، دار الفكر
- الإتقان في علوم القرآن، مصطفى الباقي علي
- ريام البرية، حاشية على معجم العلوم بسكاكي
- السكاكي مصباح العلوم، دار الكتب العلمية
- عبد جبار الفاضل أبو حسن المعني في أبواب التوحيد والعدل، جزء الخامس الفرق غير الإسلامية، تحقيق محمود محمد حصيري 1965
- عبد حسين محمد بدري (1980) الحجاز وأثره في النثر اللغوي، دار النهضة العربية، بيروت
- عبد الوهاب رمضان (1967) الحس العامة والتطور اللغوي، دار المعارف
- العلوي، يحيى بن حمزة الطراز المتخصص لأمرار لبلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، مطبعة لمططف القاهرة 1914
- عمارة، محمد (1972) المعتزلة ومشكلة الحرية الإنسانية، مؤسسة العربية للدراسات والنشر
- العسكري أبو هلال نصيب عتيق، دار حياة الكتب العربية، القاهرة
- القاسمي المهري، عبد القادر (1985) السبائيات واللغة العربية، دار توبقال نشر
- القاسمي المهري عبد القادر (1986) المعجم العربي، مادج تحليلية جديدة، دار توبقال نشر
- فحوري، عابد (1985) علم الدلالة عند العرب، دار النهضة العربية، بيروت
- انصوي بكر أحبار أبي تمام، طبعه القاهرة، مصر

- انصادي، محمد أسحق (1980) التعريب وتسييقه في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت
- الرماني، أبو الحسن المكت في عجار الفرس ص ٣٣٣ ثلاث رسائل في عجار القرآن، عقيق محمد حلف الله أحمد
ومحمد رعل سلام، دار المعارف 1968
- انشوكاي، محمد بن علي إرشاد المصحول إلى تحقيق الحق من علم لأصول، دار نفرة للطبعة والنشر
بيروت
- الشامي، الشيخ حمد بن مسم شرح على شرح جلال الدين الشافعي على الورقات في الأصوية سجيوي هاشم
على إرشاد المصحول لاشوكاي
- خطاي، أبو سديان بين عجار القرآن: ص ٣٣٣ ثلاث رسائل في عجار القرآن، دار المعارف،
حبل، حمي (1985) المولد في العربية، دار النهضة العربية الطبعة الثانية
- العري، أبو حامد تهاقت الملازمة، دار المعارف، القاهرة

المراجع الأجنبية

- BASTI H. J (1974) Aspects de la néologie sémantique, dans *Langages* 36
- BASTI H. J et Als (1979) *Néologie et lexicologie* Larousse, Paris.
- BICKERTON D. (1969) Prolégomènes à une théorie linguistique de la métaphore trad. franç. partielle (de l'anglais), dans Delas, D. (1978).
- CARLSON, G. N. (1985) Review of Jackendoff (1983), *Linguistics and Philosophy*, 8, 4
- CARTER, R. (1976) A propos du traitement des contraintes sémantiques, *Langue française* 30
- CHOMSKY, N. (1965) *Aspects de la théorie syntaxique* trad. franç. de J. C. Milner seuil (1971), Paris.
- CHOMSKY, N. (1977) *Dialogues avec Mitsuomi Ronat* Flammarion, Paris.
- COHEN, D. (1970) *Études de linguistique sémitique et arabe* Mouton Communications 16 (1970).
- CORBIN, D. (1980) Compétence lexicale et compétence syntaxique, *Modèles linguistiques II*, 2, Presses Univ. de Lille
- CORBIN, P. (1982) Le monde étrange des dictionnaires (3) La fausselle et autres contes. *Séances sur le changement lexical. Modèles linguistiques IV* 1, Pr. Univ. de Lille
- DELAS, D. (1978) La grammaire générative rencontre la figure *Langages* 51
- DU BOIS, J. et Als. (1982) *Rhétorique générative* Seuil, Paris
- ECO, U. (1976) *A theory of semiotics*, Indiana Univ. Press.
- ECO, U. (1980) PEIRCE et la sémantique contemporaine, dans *Langages* 58
- EVEN, M. W. et Als (1980) *lexical Semantic relations A comparative survey*, Linguistic Research INC
- FASSI FEHRI A. (1982) *Linguistique arabe forme et interprétation* Publications de la fac. lettres, Rabat
- FAUCONNIER, G. (1984) *Espaces mentaux*, Minuit, Paris
- FILLMORE, CH. J. (1968) The case for case, in: Bach and Harms (1968) *Universals in linguistic theory*, Holt, Rinehart and Winston, INC.
- GARY-PRIEUR, M. N. (1976 a) Sémantique et créativité du langage, Dans *Méthodes en grammaire française* Chevalier J. C. et Gross, M. (éds), Klincksieck, Paris
- GARY-PRIEUR, M. N. (1976b) Deboiser et déboutonner Remarques sur la construction du sens des verbes dérivés par *dé* Dans *Grammaire transformationnelle syntaxe et lexicale*, Chevalier J. C. (éd.), PUL
- GUILBERT, L. (1975) *La créativité lexicale* Larousse, Paris.

- GUILBERT, L. et Als. (1974) : La néologie lexicale, *Langages* 36.
- GUIRAUD, P. (1975) : *La sémantique*, Presses Univ. de France.
- HALLE, M., BRESNAN, J. and MILLER, G. (eds.) (1978) : *Linguistic Theory and Psychological Reality*, Cambridge, Mass : M.I.T Press.
- HAMZAOU, R. (1975) : *L'académie de langue arabe du Caire : Histoire et Œuvre*, Pub. de l'Univ. de Tunis.
- HOLTON, G. (1981) : *L'imagination scientifique*, Gallimard, Paris.
- JACKENDOFF, R. (1972) : *Semantic interpretation in Generative Grammar*, Cambridge Mass : M.I.T Press.
- JACKENDOFF, R. (1973) : Régularités morphologiques et sémantiques dans le lexique, Trad. franç. par Ronat, M., dans : *Langue, théorie générative étendue*, Hermann (1977), Paris.
- JACKENDOFF, R. (1978) : Grammar as Evidence for Conceptual Structure, in : Halle, M. and als. (1978) : *Linguistic theory and Psychological reality*, M.I.T Press.
- JACKENDOFF, R. (1983) : *Semantics and Cognition*, M.I.T Press.
- JACKENDOFF, R. (1985) : Information is in the mind of the beholder, *Linguistics and Philosophy*, 8.1.
- JAKOBSON, R. (1963) : Deux aspects du langage et deux types d'aphasies, dans : *Essais de linguistique générale*, trad. franç. de Ruwet, N., Minuit, Paris.
- KATZ, J.J. (1964) : Semi-sentences, in : Fodor, J.A. and Katz, J. (eds.) : *The structure of language Readings in the philosophy of language*, Englewood Cliffs, N.J., Prentice-Hall, Inc.
- KATZ, J.J. (1972) : *Semantic theory*, Harper and Row, Publishers.
- KATZ, J.J. et POSTAL, P.M. (1964) : *Théorie globale des descriptions linguistiques*, trad. franç. de Pollock, J.Y., Mame, 1973, Paris.
- LAKOFF, G. and JOHNSON, M. (1980) : *Metaphors we live by*, Univ. of Chicago Press.
- LEECH, G. (1981) : *Semantics*, Penguin Books, Second ed. revised and Updated.
- LEHRER, A. (1978) : Structures of the lexicon and transfer of meaning, *Lingua* 45.
- LEVIN, S.R. (1977) : *The Semantics of Metaphor*, The Johns Hopkins Univ. Press.
- LEVIN, S.R. (1979) : Standard approaches to Metaphor and a proposal for Literary metaphor, in : Ortony, A. (ed.) (1979) : *Metaphor and thought* :, Cambridge Univ. Press.
- LYONS, J. (1978) : *Éléments de sémantique*, trad. franç. de Durand, J., Larousse, Paris.
- LYONS, J. (1980) : *Sémantique linguistique*, trad. franç. de Durand, J. et Boulonnais, D., Larousse, Paris.
- LYONS, J. (1980) : *Langage, meaning and context*, Fontana Paperbacks.
- MATTHEWS, R. (1971) : A propos d'une « théorie linguistique » de la métaphore, trad. franç. partielle dans : Delaa, D. (1978).
- MCCAWLEY, J.D. (1968) : The role of semantics in a grammar, in : Bach and Harms (eds.).
- MEREU, L. (1985) : Is there such a thing as a lexicon in models of linguistic comprehension ? in : Hoppenbrouwers, G., Seuren, P., and Weijters, A. (eds.) (1985) : *Meaning and the lexicon*, Foris Publications.
- MILLER, G.A. (1978) : Semantic relations among words, in : Halle, M. and als. (eds.).
- MILLER, G.A. (1979) : Images and Models, Similes and Metaphors, in Ortony, A. (ed.).
- MILLER, G.A. and JOHNSON - LAIRD, P.N. (1976) : *Langage and perception*, Cambridge, Mass : Harvard Univ. Press.
- MOLINO, J. et Als. (1979) : Présentation : Problèmes de la métaphore, *Langages* 54.
- MURPHY, G.L. and MEDIN, D.L. (1985) : The role of theories in conceptual Coherence, *Psychological Review*, 92. 3.

- NORRICK, N.R. (1981): *Semiotic principles in Semantic theory*, John Benjamins B.V.
- ORTONY, A. (ed.) (1979): *Metaphor and thought*, Cambridge Univ. Press.
- ORTONY, A. (1979 a): Metaphor: A multidimensional problem, in: Ortony, A. (ed.).
- ORTONY, A. (1979): The role of Similarity in similes and metaphors, in: Ortony, A. (ed.).
- OTERO, C. — P. (1977): Définition de la grammaire et jugement du locuteur: de la psychologie à la sociologie du langage, Trad. franç. par Ronat, M, Dans: *Théorie générative étendue*, Hermann, Paris.
- PARTEE, B.H. (1979): Semantics — Mathematics or Psychology?, in: Bäuerle, Egli and Stechow (eds.): *Semantics from Different Points of View*, Springer — Verlag.
- RUWET, N. (1967): *Introduction à la Grammaire générative*, Plon, Paris.
- RUWET, N. (1972): A propos d'une classe de verbes « psychologiques », dans: Ruwet, N.: *Théorie syntaxique et syntaxe du français*, Seuil, Paris.
- SADOCK, J.M. (1979): Figurative Speech and Linguistics, in: Ortony, A. (ed.).
- SCHWARTZ, CH. (1979): Réparer — Reparieren. A contrastive Study, in: Bäuerle, Egli and Stechow (eds.): *Semantics from Different Points of View*, Springer — Verlag.
- SCOTT, J.E. (1982): Vivid language and language change, in: AHLQVIST, A. (ed.): *Papers on historical linguistics*, John Benjamins publishing company.
- THOMAS, J. — J. (1978): Théorie générative et poétique littéraire, *Langages* 51.
- ULLMANN, S. (1962): *Semantics, an introduction to the Science of Meaning*, Basil Blackwell.
- VERBRUGGE, R.R. (1977): Resemblances in language and perception, in: Shaw, R. and Bransford, J. (eds.) (1977): *Perceiving, Acting, And Knowing, Toward an Ecological Psychology*, Lawrence Erlbaum Associates, INC.
- WEINREICH, U. (1966): Explorations in Semantic theory, in: Steinberg, D. and Jakobovits, A. (eds.) (1971): *Semantics: An interdisciplinary Reader in philosophy, linguistics, and psychology*, Cambridge Univ. Press.

فهرس

5 مقدمة
11 الفصل الأول : اللفويون القدماء والتوليد الدلالي
14 1. المشترك اللفظي
16 2. الأضداد
19 3. المجاز
22 4. العلاقات المجازية والتوليد
35 الفصل الثاني : التوليد عند المحدثين من العرب
35 1. التراكيب المولدة ومعيارية التناول
39 2. التصور القاموسي
45 3. المعاني و«التغيرات الخارجية»
49 4. استنتاجات
51 5. في إجرائية المقولات «البيانية»
55 الفصل الثالث : آليات التوليد الدلالي
57 1. التراكيب المجازية وإمكانات التأويل
71 2. العلاقات المعجمية الدلالية
87 3. خاتمة

91	الفصل الرابع : مبادئ تصورية
91	1. البنية الدلالية والبنية التصورية
107	2. المبادئ التصورية
127	الفصل الخامس : مبادئ علاقية دلالية
127	1. المبادئ العلاقية الدلالية
155	2. النظرية الدلالية ووظيفة المبادئ العلاقية الدلالية
163	الفصل السادس : المعجم والقواعد العلاقية
163	1. في التعدد الدلالي
170	2. المعجم والقواعد العلاقية
187	خاتمة
191	المراجع